

قرار وزير التأمينات الاجتماعية

رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨

صادر في ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٨

بشأن التأمين على عمال المقاولات

والمحاجر والملاحات

وفقاً لآخر التعديلات

الطبعة الثامنة

٢٠٠٧

الثلث ١١ جنيهاً

قرار وزير التأمينات الاجتماعية

رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨

صادر في ١٢/٢٦/١٩٨٨

بشأن التأمين على عمال المقاولات

والمحاجرو والملاحات

وفقاً لآخر التعديلات

الطبعة الثامنة

إعداد و مراجعة

أحلام مرسى على
المحامية بالاستئناف العالي
ومجلس الدولة
مدير إدارة القضايا والفتاوى

أشرف محمد عبد الفتاح شعبان
المحامي
بالاستئناف العالي ومجلس الدولة

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشؤون الفنية

مصر ، قوانين ، لوائح ، (إلخ) .
قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ صادر فى
١٢/٢٦/١٩٨٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات والمهاجر
والملاحظات وفقاً لآخر التعديلات .
ط ٨ - القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ٢٠٠٧
١٦٤ ص ؛ ١٢,٥ × ٢٠ سم .
١ - التأمين الاجتماعى - قوانين وتشريعات .
أ - العنوان :
ديوى ٣٦٨,٤٠٢٦

رقم الإيداع ١٦٩٦٣ / ٢٠٠٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

قامت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بإصدار كتاب قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ونظراً لصدور العديد من القرارات التنفيذية لأحكامه .

يسر الهيئة أن تقدم هذا الكتاب متضمناً قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ الصادر فى ٢٦/١٢/١٩٨٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات والمهاجر والملاحات وكذلك القرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن قواعد وإجراءات أداء وتحصيل الاشتراكات والإجراءات التى يتعين على أجهزة التأمين الاجتماعى اتباعها .
ونأمل أن نكون بتقديم هذا الكتاب قد أضفنا جديداً لإثراء المكتبة القانونية لدى المتعاملين مع الهيئة .

والله ولى التوفيق

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / زهير محمد حسب النبى

الفهرس

صفحة	الموضوع
	١ - قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨
٣	بشأن التأمين على عمال المقاولات والمهاجر والملاحات
٤	الباب الأول : فى مجال التطبيق وأجر الاشتراك
٥	الباب الثانى : فى إجراءات الاشتراك وأداء الاشتراكات
٥	الفصل الأول : فى إجراءات اشتراك العامل
	الفصل الثانى : فى إجراءات أداء المؤمن عليه حصته فى الاشتراكات وإثبات مدد الاشتراك فى التأمين
٦	٦
	الفصل الثالث : فى إجراءات تحصيل الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل فى أعمال المقاولات
٦	٦
	الفصل الرابع : فى إجراءات تحصيل الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل فى أعمال المهاجر والملاحات
٧	٧
	الباب الثالث : العمليات المستثناة من مجال التطبيق
٨	٨
	الباب الرابع : أحكام عام وإنتقالية
٩	٩
	٢ - قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧
	فى شأن قواعد وإجراءات أداء وتحصيل الاشتراكات والإجراءات التى يتعين على أجهزة التأمين الاجتماعى إتباعها
٢٧	٢٧
	البال الأول : فى إجراءات تنفيذ قانون التأمين الاجتماعى الواجب على أجهزة التأمين الاجتماعى إتباعها
٢٧	٢٧
	الباب الثانى : إجراءات الاشتراك وقواعد تحصيل الاشتراكات
٢٩	٢٩
	الفصل الأول : إجراءات الاشتراك بالنسبة لأصحاب الأعمال فى القطاعين العام والخاص
٢٩	٢٩

الفهرس

صفحة	الموضوع
٣٦	القصل الثاني : قواعد تحصيل الاشتراكات
٣٩	الفصل الثالث : فى إجراءات أداء الاشتراكات وتوريدها
	الباب الثالث :
٤٢	الفصل الأول : فى إجراءات الاشتراك عن بعض المدد
٤٩	الفصل الثانى : متابعة أداء الأقساط المستحقة على المؤمن عليهم
٥٣	٣ - النماذج الخاصة بالقرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧
١٢٤	٤ - قرارات أخرى هامة
١٤٥	٥ - أحكام المحكمة الدستورية العليا

(أولا)

قرار وزير التأمينات الاجتماعية

رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨

صادر في ٢٦/١٢/١٩٨٨

بشأن التأمين على عمال المقاولات

والمهاجر والملاحات

وزارة التأمينات الاجتماعية

قرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨

صادر في ٢٦/١٢/١٩٨٨^(١)

بشأن التأمين على عمال المقاولات والمهاجر والملاحات

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن بعض الأحكام التنفيذية الخاصة بتأمين إصابات العمل ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تشكيل وإجراءات عمل لجان فحص المنازعات ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن قواعد وإجراءات أداء وتحصيل الاشتراكات والإجراءات التى يتعين على أجهزة التأمين الاجتماعي اتباعها ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الأحكام التى تتبع فى صرف المزايا التأمينية ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن التأمين (١) على اعمال المقاولات ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٥ بتحديد الجهة التى تلتزم بالمبالغ الإضافية فى حالة إسناد تحصيل اشتراكات التأمين لاجتماعى لبعض الجهات ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٦ فى شأن الرقم التأمينى الموحد ؛

وعلى اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٩/١٠/١٩٨٨ ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

(١) الوقائع المصرية العدد الأول (تابع) فى ١/١/١٩٨٩

قرار :

الباب الأول

فى مجال التطبيق وأجر الاشتراك

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القرار على العمال الموضحة مهنتهم فى الجدول رقم (١) المرفق من الفئات الآتية :

- (١) عمال المقاولات الذين يرتبط عملهم بعمليات المقاولات أيا كانت مدة العمل .
- (٢) عمال المحاجر .
- (٣) عمال الملاحات .

مادة ٢ - يكون أجر الاشتراك الذى تؤدى على أساسه حصة المؤمن عليه فى اشتراكات التأمين الاجتماعى بالنسبة للعاملين الذين تسرى فى شأنهم أحكام هذا القرار وفقا للجدول رقم (٢) المرفق .

مادة ٣ - يكون حساب الأجور التى يتم على أساسها حساب حصة صاحب العمل فى اشتراكات التأمين الاجتماعى فى العمليات التى يتم التعاقد عليها اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار وفقا للجدول رقم (٣) المرفق وعلى أساس :

(١) القيمة الكلية للمقاوله ومراعاة أنه فى حالة إسناد بعض عمليات المقاوله إلى مقاولين من الباطن تخصم قيمة الاشتراكات المستحقة عن هذه العمليات من قيمة الاشتراكات المستحقة عن المقاوله ، وفى حالة إسناد جميع عمليات المقاوله لمقاولين من الباطن يجب أن لا تنقل الاشتراكات المستحقة عن مجموع العمليات الداخلة فى المقاوله عن قيمة الاشتراكات المستحقة على القيمة الكلية للمقاوله .

(٢) القيمة الإيجارية للمحجر أو الملاحه التى تستغل بطريق الإيجار .

(٣) كمية المواد المستخلصة من المحجر الذى يستغل بطريق الترخيص .

مادة ٤ - ^(١) يعتد بالعدد أو أمر التشغيل أو المقاييس المعتمدة بحسب الأحوال فى تحديد الوعاء الذى يتم على أساسه تحديد الأجور التى يتم على أساسها حساب حصة صاحب العمل فى الاشتراكات ، ويراجع هذا التحديد على ختامى الأعمال .

ويعتد بالنسبة لتراخيص المبانى التى يتم تنفيذها بمعرفة أصحابها دون إسنادها إلى مقاولين فى تحديد الوعاء الذى تحسب على أساسه الأجور التى يتم على أساسها حساب حصة صاحب العمل فى الاشتراكات بتكلفة المتر المسطح وفقا لقرار وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه^(٢)

ويسرى ذلك على المبانى التى تقام فى القرى غير الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء^(٣) .

(١) المادة ٤ مستبدلة بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٨ - الوقائع المصرية العدد ١٢٠ فى ١٩٩٨/٦/١

(٢) الفقرة الثانية من المادة (٤) استبدلت بالقرار رقم ٩٨/٢٧ الوقائع المصرية العدد ٢٠١ فى ١٩٩٨/٩/٦ كما نصت المادة الثانية من ذات القرار على أن يعمل به اعتبارا من ١٩٩٨/٦/١

(٣) الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة مضافة بقرار وزير التأمينات رقم ٦٦ لسنة ٢٠٠٠ - الوقائع المصرية -

الباب الثانى فى إجراءات الاشتراك وإداء الاشتراكات

الفصل الاول

فى إجراءات اشتراك العامل

مادة ٥ - على كل عامل من العمال الذين تسرى فى شأنهم أحكام هذا القرار أن يتقدم لمكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بطلب الاشتراك فى هذا النظام موضحا به الرقم التأمينى ويحرر الطلب على النموذج المعد لهذا الغرض .
مادة ٦ - (١) على المكتب المشار إليه اتخاذ الآتى :

١ - إعطاء العامل بيانا بحالته التأمينية للتقدم به إلى وزارة القوى العاملة والهجرة لقيده فى سجلاتها وتحديد مستوى مهارته .

٢ - عرض العامل على اللجنة الطبية بالهيئة العامة للتأمين الصحى لإجراء الفحص الطبى الابتدائى وإثبات حالته الصحية ومدى لياقته لممارسة المهنة المطلوب الاشتراك عنها ويتحمل الصندوق قيمة رسم الكشف الطبى .

مادة ٧ - (٢) على المكتب تسليم العامل بطاقة الاشتراك فور تقدمه بشهادة المهارة أو شهادة القيد بالنسبة للحالات التى لم يحدد لها مستوى مهارة وبالتقرير الطبى الصادر عن اللجنة الطبية بنتيجة الفحص الطبى الابتدائى المتضمن لياقته لممارسة المهنة المطلوب الاشتراك عنها ، وبالنسبة للمؤمن عليه الذى سبق تسجيله فى أى مكتب تأمينات ولم يسبق عرضه على اللجنة الطبية بالهيئة العامة للتأمين الصحى يتولى مكتب التأمينات المختص عرضه عليها عند تقدمه بطلب تجديد البطاقة ويتحمل الصندوق بقيمة رسم الكشف الطبى .

مادة ٨ - يتعين تقديم بطاقة الاشتراك إلى الهيئة عند سداد المؤمن عليه لحصته فى اشتراكات التأمين الاجتماعى .

ويتعين تسليم بطاقة الاشتراك إلى الهيئة فى الحالات الآتية :

(١) عند خروج المؤمن عليه من نطاق تطبيق هذا النظام .

(٢) عند استحقاق أى من الحقوق التأمينية .

(٣) عند انتهاء مدة البطاقة .

(٤) عند تعديل درجة المهارة .

ويعطى للمؤمن عليه فى الحالتين المنصوص عليهما فى البندين (٣ ، ٤) بطاقة أخرى بالمدة الجديدة أو بدرجة المهارة المعدلة بحسب الأحوال .

الفصل الثانى **فى إجراءات أداء المؤمن عليه لحصته فى الاشتراكات وإثبات مدد** **الاشتراكات فى التأمين**

مادة ٩ - (١) يلتزم المؤمن عليه بأن يؤدي بنفسه نقدا حصته فى اشتراكات التأمين الاجتماعى عن كامل الشهر الذى عمل خلاله لأى مكتب من مكاتب التأمينات فى ميعاد لايجاوز نهاية الشهرين التاليين للشهر المستحق عنه الاشتراكات .
وفى حالة عدم السداد حتى نهاية الميعاد المشار إليه يعتبر ذلك قرينة على عدم الاشتغال خلال هذا الشهر .

وفى حالة وفاته خلال المهلة المشار إليها يكون لورثته الحق فى أداء الاشتراكات المستحقة عن الشهر أو الشهرين الأخيرين بحسب الأحوال وذلك خلال سنة من تاريخ الوفاة، وفى حالة عدم السداد حتى نهاية الميعاد المشار إليه يعتبر ذلك قرينة على عدم الاشتغال خلال هذه المدة .

مادة ٩ مكرر - (٢) إذا حال المرض أو الإصابة للذان يقعان للمؤمن عليه أثناء مدة اشتراكه بينه وبين مزاوله العمل تعتبر مدة اشتراكه مستمرة خلال هذه الفترة إذا ثبت العجز الكامل أو العجز الجزئى وصدر قرار اللجنة الخماسية بعدم وجود عمل آخر له أو وقعت وفاته بحسب الأحوال ويتم تحصيل الاشتراكات المستحقة عنها .

مادة ١٠ - تعتمد المدد المسددة عنها الاشتراكات خلال المهلة المحددة بالمادة السابقة دون تعليق ذلك على توقيع من صاحب العمل ، وعلى الهيئة إثبات المدد المشار إليها فى ملف التأمين الخاص المؤمن عليه .

الفصل الثالث **فى إجراءات تحصيل الاشتراكات المستحقة على صاحب** **العمل فى أعمال المقاولات**

مادة ١١ - على المقاول إخطار مكتب الهيئة الذى يقع فى دائرته محل المقاوله عن كل مقاوله يقوم بتنفيذها قبل البدء فى التنفيذ وبكل تغيير يطرأ على حجم المقاوله ، ويرفق بهذا الإخطار صورة من عقد المقاوله .

ويوضح بالإخطار اسم المقاول وعنوانه ورقمه التأمينى واسم منشأة المقاوله ورقمها التأمينى حسب الأحوال كما يوضح مكان المقاوله والقيمة الإجمالية لها أو قيمة التغيير حسب الأحوال .

مادة ١٢ - على المقاول أن يسدد للهيئة الاشتراكات المستحقة عن كل دفعة أو مستخلص مستحق الصرف فى ميعاد أقصاه أول الشهر التالى لاستلام إخطار

(١) المادة رقم ٩ مستبدلة بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه .

(٢) المادة ٩ (مكرر) مضافة بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه .

إستحقاق الدفعة أو المستخلص وعلى الهيئة أن تعطيه شهادة تفيد السداد وفى حالة التأخير فى السداد يلتزم بأداء المبلغ الإضافى المنصوص عليه فى المادة ١٢٩ من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه ويعفى من هذا المبلغ إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الأداء ، كما يلتزم أيضا بأداء المبلغ الإضافى المنصوص عليه فى المادة ١٣٠ من القانون المشار إليه متى توافرت شروط استحقاقه .

مادة ١٣ - يلتزم مسند الأعمال بما يأتى :

(١) إخطار الهيئة بكل عملية مقاوله قبل بدء العمل بثلاثة أيام على الأقل ، وبكل تغيير يطرأ على حجمها وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر ويوضح بالإخطار اسمه وعنوانه ورقمه التأمينى واسم المسند إليه عملية المقاوله ورقمه التأمينى ومكان المقاوله والقيمة الإجمالية لها وقيمة التغيير بحسب الأحوال ، ويرفق بهذا الإخطار صورة من عقد المقاوله .

(٢) إخطار مكتب الهيئة ببيان كل دفعة أو مستخلص مستحق الصرف موضحا به تاريخ استلام المقاول إخطار الاستحقاق وكذا ختامى الأعمال .

(٣) تعليق صرف كل دفعة أو مستخلص على تقديم المقاول الشهادة المشار إليها بالمادة السابقة ، كما يعلق صرف الدفعة النهائية طبقا لختمى الأعمال على تقديم الشهادة الدالة على سداد مستحقات الهيئة عن المقاوله .

ويكون مسند الأعمال متضامتا مع المقاول الذى عهد إليه بالتنفيذ وذلك وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٢ من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه .

الفصل الرابع

فى إجراءات تحصيل الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل

فى أعمال المهاجر والملاحات

مادة ١٤ - يقوم الجهاز القائم على التأخير أو الترخيص أو التصريح باستغلال المحجر أو الملاحه بإخطار الهيئة بكل تعاقد على استغلال محجر أو ملاحه وبكل تغيير يطرأ عليه خلال ثلاثة أيام من تاريخ التعاقد أو التغيير ويوضح بالإخطار اسم صاحب العمل ورقم اشتراكه بالهيئة ومكان المحجر أو الملاحه وقيمة التعاقد ومدته .

وعلى الجهاز المشار إليه حساب الأجور التى تحدد على أساسها حصة صاحب العمل فى الاشتراكات وفقا للجدول رقم ٣ المرفق عن كل مبلغ مستحق الأداء من صاحب العمل مقابل استغلال الحجر أو الملاحه .

وعلى صاحب العمل أن يسدد الاشتراكات المستحقة عن كل مبلغ يتم أدائه للجهاز المشار إليه مقابل الاستغلال بموجب شيك مصرفى أو مقبول الدفع فى تاريخ الأداء باسم مكتب الهيئة المختص .

وعلى الجهاز المشار إليه تسليم مكتب الهيئة المختص الشيكات التى يتم استلامها من أصحاب الأعمال فى اليوم التالى لاستلامها ، وفى حالة التأخير يلتزم بأداء المبلغ المنصوص عليه فى المادة (١٢٩) من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه عن كل شهر كامل من مدة التأخير ، كما يلتزم أيضا بأداء المبلغ الإضافى المنصوص عليه فى المادة ١٣٠ من القانون المشار إليه متى توافرت شروط استحقاقه .

الباب الثالث

العمليات المستثناة من مجال التطبيق

مادة ١٥ - (١) مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (١١ ، ١٣) لا تسرى أحكام هذا القرار فى شأن العمليات الآتية :

- ١ - العمليات التى تقوم بتنفيذها وحدات القطاع العام بذاتها .
- ٢ - العمليات التى ترى اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٩) من هذا القرار أنها بحسب طبيعتها وحجمها يتم تنفيذها بالعمالة الدائمة لصاحب العمل .
- ٣ - عمليات التوريد أو التأجير إذا اقتصر دور المورد أو المؤجر بمقتضى عقد التوريد أو الإيجار على مجرد التوريد أو تقديم الشئ محل الإيجار .
- ٤ - عمليات المبانى التى لا تتجاوز تكلفتها الإجمالية ٢٠٠٠ (عشرون ألف جنيه) بشرط ألا يدخل فى البناء عنصر الخرسانة المسلحة .
- ٥ - عمليات دور العبادة التى لا تتجاوز تكلفتها الإجمالية ٢٠٠٠ جنيهه (عشرون ألف جنيه) بشرط أن يكون قد تم تنفيذها بالجهود الذاتية وألا تكون جزءا من مبنى مستغل لغير العبادة .

(١) المادة (١٥) مستبدلة بقرار وزير التأمينات رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٢ - الوقائع المصرية -

العدد رقم ١٣١ لسنة ٢٠٠٢ بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١١

ويقصد بالجهود الذاتية التطوع للعمل فى تشييد المبنى بدون أجر وليس التسرع بقيمة التكلفة المالية .

ويشترط فى العمليات المنصوص عليها فى البنود (١ ، ٢ ، ٣) أن تشترك الجهة القائمة بالتنفيذ عن العمال القائمين بالعمل لدى الهيئة وفقاً لقواعد الاشتراك المنصوص عليها فى القرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه

مادة ١٦ - (١) إذا تبين للهيئة وجود عمالة موقته غير مؤمن عليها فى العمليات المنصوص عليها فى المادة السابقة التزمت الجهة بأداء الاشتراكات على أساس نسب الأجور المحددة بالجدول رقم (٣) المرفق .

الباب الرابع

أحكام عامة وإتقالية

مادة ١٧ - إذا رغب المؤمن عليه فى تعديل مستوى مهارته فعليه الحصول من الهيئة على بيان بحالته التأمينية والتقدم به إلى وزارة القوى العاملة والتدريب .
ويعدل أجر اشتراك المؤمن عليه اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ تعديل مستوى المهارة .

ولا يعتد بتعديل مستوى المهارة بعد بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والخمسين .
مادة ١٨ - فى تنفيذ أحكام هذا القرار يعتبر الشخص الذى يقوم لحساب نفسه بأحد الأعمال المنصوص عليها فى الجدول رقم (٣) المرفق فى حكم الما قول .

مادة ١٩ - تشكل لجنة فنية لأعمال المقاولات والمهاجر والملاحات برئاسة أحد رؤساء الإدارات المركزية بالهيئة وعضوية كل من :
أحد مديري العموم بالهيئة .

ممثلين لوحدات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام ، ويتم تحديدهم فى كل اجتماع تبعاً للموضوعات محل العرض على اللجنة .

ويكون للجنة أمانة سر تتبع نائب رئيس مجلس الإدارة للشؤون الفنية .
ويحدد رئيس مجلس الإدارة أعضاء اللجنة من العاملين بالهيئة وأعضاء أمانتها وقواعد الاختيار من بين ممثلى الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام .

(١) المادة (١٦) مستبدلة بقرار وزير التأمينات رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٢ - المشار إليه .

مادة ٢٠ - تختص اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بما يأتي :

(١) اقتراح إضافة مهن أخرى إلى المهن المنصوص عليها في الجدول رقم (١) المرفق .

(٢) تحديد نسب الأجور في العمليات التي لم ترد ضمن الجدول رقم (٣) المرفق وتضاف هذه العمليات ونسبها إلى الجدول المشار إليه وتعتبر جزءاً منه .

(٣) البت في العمليات التي يثور بشأنها خلاف ، وتعتبر اللجنة بالنسبة للعمليات التي يكون فيها الخلاف بين الهيئة وأصحاب الشأن لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

(٤) النظر في الموضوعات التي ترى الهيئة إحالتها إلى اللجنة .

ويعتمد وزير التأمينات قرارات اللجنة فيما عدا القرارات الصادرة في البند رقم ٣ فتعتمد من رئيس مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٢١ - تحدد المبالغ المستحقة للهيئة عن المقاولات والأعمال المحدد قيمتها بعملة أجنبية على أساس سعر الصرف المعلن في تاريخ السداد للهيئة .

مادة ٢٢ - على الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات القطاعين العام والخاص أن تعلق التعامل مع أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم على تقديمهم الشهادات والبطاقات الدالة على اشتراكهم بالهيئة .

مادة ٢٣ (١) - على المؤمن عليهم السابق تسجيلهم بنظام المقاولات تطبيقاً للقرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه التقدم إلى الهيئة لتسليم بطاقة التأمين الصادرة طبقاً للقرار المشار إليه وسداد حصتهم في الاشتراكات المستحقة عن كامل الشهور التي عمل خلالها كل منهم في المدة من تاريخ التسجيل وفقاً للقرار المشار إليه حتى تاريخ استلام البطاقة الجديدة وذلك خلال ميعاد أقصاه ١٩٩٠/٦/٣٠ ، وعلى الهيئة تسليم كل منهم بطاقة الاشتراك المنصوص عليها في هذا القرار .

وإذا لم يتم المؤمن عليه بتقديم البطاقة للهيئة خلال الميعاد المشار إليه فلا تعتبر المدة من تاريخ آخر اشتراك مثبت بالبطاقة حتى تاريخ تسلمه البطاقة الجديدة مدة عمل .

(١) المادة (٢٣) مستبدلة بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٩ - الوقائع المصرية العدد ١٣٠ في ١٩٩٠/٦/٦

نصت المادة (٥) من القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١ على الآتي :
يعد الميعاد المنصوص عليه في المادة من قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه إلى ١٩٩٢/٦/٣٠

وفى حالة وفاة المؤمن عليه قبل العمل بهذا القرار أو قبل تسليم البطاقة الصادرة وفقا للقرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه أو قبل استلام البطاقة الجديدة وقبل انتهاء الميعاد المشار إليه يلتزم المستحقون عنه بقيمة حصة المؤمن عليه فى الاشتراكات المستحقة عن المدة من تاريخ آخر اشتراك أدى للهيئة حتى تاريخ الوفاة .

مادة ٢٤ - تعتمد مدد اشتغال عمال المقاولات السابق تسجيلهم وفقا لأحكام القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه المسدد عنها حصة المؤمن عليه فى الاشتراكات دون تعليق ذلك على توقيع صاحب العمل .

مادة ٢٥ - لاتسرى أحكام القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فى شأن المبالغ التى قام مسند الأعمال بخصمها لحساب الهيئة من مستحقات المقاول لديه ولم يتم سدادها للهيئة حتى تاريخ صدور هذا القرار وذلك إذا قام بسدادها للهيئة حتى ميعاد أقصاه ١٩٨٩/١٢/٣١

ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة خلال الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة الاتفاق مع مسند الأعمال على سداد المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط فى ميعاد أقصاه ١٩٩١/١٢/٣١ ، ولاتسرى أحكام القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه طوال مدة التقسيط .

وفى حالة عدم سداد القسط فى تاريخ استحقاقه تحمل باقى الأقساط ويتعين سدادها دفعة واحدة فى ميعاد أقصاه أول الشهر التالى لتاريخ استحقاق القسط الذى لم يتم سداذه فى ميعاده وتسرى اعتباره من هذا التاريخ أحكام القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه .

مادة ٢٦ - على الهيئة إعداد نماذج البطاقات والاستمارات والسجلات والشهادات وإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

مادة ٢٧ - يلغى القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

مادة ٢٨ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

وزيرة التامينات الاجتماعية والشئون الاجتماعية

دكتورة / آمال عثمان

جدول رقم (١)
بيان المهن الرئيسية

- نجار .	- ميلط .
- حداد .	- عامل خرسانة .
- براد .	- عامل حفر آبار .
- كهربائى .	- عامل قطع ونحت .
- سباك صحى .	- عامل تركيبات وإصلاح وصيانة .
- لحام .	- عامل زجاج .
- نقاش .	- عامل تشغيل ماكينات ومعدات .
- بناء .	- مبيض (١) .
- عامل وضع طبقات عازلة .	- سمكرى (٢) .
- سائق معدات ميكانيكية .	- عامل عادى (٣) .

تحدد الهيئـة العامة للتأمينات الاجتماعية بالاشتراك مع وزارة القوى العاملة والتدريب الأعمال التى تدرج تحت المهن المشار إليها .

جدول رقم (٢) ^(١)
بتحديد أجر اشتراك المؤمن عليه

مستوى المهارة	أجر الاشتراك الشهري
عامل محدود المهارة	الحد الأدنى لأجر الاشتراك
عامل متوسط المهارة	٣٠ جنيهاً زيادة على الحد الأدنى لأجر الاشتراك .
عامل ماهر	٦٠ جنيهاً زيادة على الحد الأدنى لأجر الاشتراك .

ملاحظات :

- (١) يتحدد أجر اشتراك العامل طبقاً لمستوى مهارته .
- (٢) تحدد وزارة القوى العاملة والهجرة مستوى المهارة المنصوص عليه في هذا الجدول .
- (٣) يعتبر مستوى مهارة العامل (محدود المهارة) إذا كانت مهنته لم يحدد لها مستوى مهارة .
- (٤) يتحدد أجر العامل العادي بأجر العامل محدود المهارة

(١) الجدول رقم (٢) مستبدل بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه ثم استبدل بقرار وزير التأمينات رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١ - اللوائح المصرية - العدد ٢٦٩ فى ٢٤/١١/٢٠٠١ كما نصت المادة الثانية من ذات القرار على أن يعمل به اعتباراً من ١/٧/٢٠٠١

جدول رقم (٣)

بتحديد نسب الأجور

١ - أعمال التشييد والبناء

أولا - المباني العامة المخصصة للمرافق العامة :

نسبة الأجور	الأعمال المتكاملة - توريد ومصنعية
	١ - المباني العامة الضخمة باستعمال المعدات الميكانيكية مثل : الفنادق - المستشفيات :
٪٨	(أ) مع التجهيز
٪١٠	(ب) بدون تجهيز
	٢ - المباني العامة المتوسطة باستعمال المعدات الميكانيكية مثل : المخازن - المدارس وما فى مستواها
٪١٢	٣ - مباني المصانع والمحطات بأنواعها المختلفة

ثانيا - المباني السكنية :

نسبة الأجور	الأعمال المتكاملة - توريد ومصنعية
٪٨	١ - المباني السكنية سابقة التجهيز
٪١٠	٢ - فاخر (لو كس)
٪١٢	٣ - فوق المتوسط
٪١٤	٤ - المتوسط
٪١٦	٥ - اقتصادى
	٦ - مباني خفيفة غير سكنية مثل : الأسوار - القواطيع والأعمال المشابهة
٪٢٠	٨ - (١) أعمال الشاليهات والقرى السياحية تشطيب لو كس
٪١٢	

(١) البند ٨ مضاف بالقرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه وكما ورد بالوقائع المصرية .

ثالثا - الأعمال غير المتكاملة (أى المتعلقة بأحد بنود العملية) :

نسبة الأجور	الأعمال غير المتكاملة - توريد ومصنعية
٪٦٠	١ - الأعمال الترابية تشغيل عمال (حفر - ردم - تسوية) ...
٪٢٠	٢ - الأعمال الترابية تشغيل معدات (حفر - ردم - تسوية) ...
٪١٠	٣ - أساسات ميكانيكية ...
٪١٠	٤ - جسات ميكانيكية ...
٪١٠	٥ - أعمال مساحية ...
٪٢	٦ - الإشراف الفنى على أعمال التنفيذ ...
٪١٤	٧ - خرسانة مسلحة ...
٪١٠	٨ - خرسانة عادية ...
٪١٧	٩ - أعمال البناء ...
٪١٠	١٠ - أعمال الطبقات العازلة بأنواعها ...
٪٤٠	١١ - أعمال البياض ...
٪٢٠	١٢ - أعمال البلاط والكسوات ...
٪٢٠	١٣ - الأعمال الصحية ...
٪٢٠	١٤ - أعمال الكهرباء ...

نسبة الأجور	الأعمال غير المتكاملة - توريد ومصنعية
	١٥- أعمال الدهانات :
٤٠٪	(أ) يدوى
٣٠٪	(ب) معدات
١٥٪	١٦ - أعمال التجارة
	١٧- أعمال معدنية :
	مثل : الكريثال - الهياكل المعدنية والجمالونات - الألومنيوم :
١٥٪	مع التوريد
٣٥٪	بدون توريد
	١٨- أعمال شبكات التغذية والصرف :
٢٥٪	(أ) مع توريد المواسير
٤٥٪	(ب) بدون توريد المواسير
	١٩- أعمال تجهيز وإحلال وتجديد :
١٠٪	مثل : البنوك - المكاتب السياحية - صالات الكمبيوتر .
٣٠٪	٢٠ - أعمال الترميمات والصيانة والتحسينات
٢٥٪	٢١ - إنشاء بيارات مع التعويض ^(١)
٥٪	٢٢ - توريد وتركيب موكيت ^(٢)
٢٠٪	٢٣ - أعمال الترميمات المشتمة على الحقن ^(٣)

(١ ، ٢) البندان ٢١ ، ٢٢ مضافان بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٢ الوقائع المصرية العدد رقم

٢٦٠ فى ١٥/١١/١٩٩٢

(٣) البند ٢٣ مضاف بالقرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه .

رابعاً - أعمال المصنعيات والتركيبات :

نسبة الأجور	أعمال المصنعيات والتركيبات
٪٦٥	١ - أعمال المصنعيات والتركيبات بدون توريد
	٢ - مصنعيات خرسانات مع توريد بعض المواد ^(١) :
٪٦٠	(أ) مع توريد سلك الرباط والمسمار
٪٤٠	(ب) مع توريد الرمل والزلط وسلك الرباط والمسمار

٢ - أعمال الشبكات العامة^(٢)

نسبة الأجور	نوع الأعمال
	(أعمال الشبكات العامة :
	مثل : مياه الشرب - الصرف الصحي والمغطى - الري بالرش والتنقيط - التليفونات - الكهرباء :
٪١٥	(أ) مع توريد مكونات الشبكة
٪١٠	وفي حالة التنفيذ بالدفع الهيدروليكي
٪٣٥	(ب) بدون توريد
٪٢٥	وفي حالة التنفيذ بالدفع الهيدروليكي

(١) البند ٢ من رابعاً مضاف بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه .

(٢) أعمال الشبكات العامة مستبدل بالقرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٣ - الوقائع المصرية العدد ٨

فى ١٩٩٤/١/٩

- ١٨ -
٣ - قطاع الري

نسبة الأجور	أعمال متكاملة - توريد ومصنعية
	١ - ^(١١) أعمال ترابية لتطهير وترميم أو توسيع وإنشاء الترع والمصارف وأعمال نزع الحشائش :
٦٠٪	(أ) يدوى
١٠٪	(ب) بمعدات
٢٥٪	٢ - أعمال التكسيات بالأحجار للجسور والبيارات ...
	٣ - أعمال الستائر المعدنية :
١٠٪	(أ) توريد ودق
٣٠٪	(ب) دق فقط بدون توريد الستائر
	٤ - أعمال صناعية على مجارى الري والصرف لإنشاء أفعام ومصبات وحجوزات وهدارات وسحارات وبدالات ...
٢٥٪	٥ - أعمال إنشاء الكبارى الملاحية بالقناطر والأهوسة ...
٢٠٪	٦ - عمليات دق الآبار :
١٥٪	(أ) مع توريد المواسير
٣٥٪	(ب) بدون توريد المواسير

(١) من البند رقم (٣) من الجدول رقم ٣ مستبدل بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه .

٤ - أعمال الطرق البرية والمائية (١)

أولا - أعمال متكاملة توريد ومصنعية :

نسبة الأجور	الأعمال المتكاملة - توريد ومصنعية
	١ - الأعمال الترابية :
٪٦٠	(أ) تشغيل عمال
٪١٠	(ب) تشغيل معدات ثقيلة
	٢ - أعمال تكسير الأحجار :
٪٦٠	(أ) تشغيل عمال
٪٣٠	(ب) تشغيل كسارات
	٣ - إنشاء ورصف الطرق :
٪١٥	(أ) إنشاء طبقة الأساس
٪١٥	(ب) أعمال إنشاء طبقات الرصف الأسفلتية ..
	(ج) أعمال إنشاء طبقات الرصف الأسمنتية :
٪٢٠	(١) بمعدات
٪٤٠	(٢) يدوى
٪٨	(د) كبارى كبرى على النبل
	٤ - الأعمال الصناعية :
٪٢٥	(أ) بوابغ وكبارى صغيرة
٪٢٠	(ب) كبارى على النبل والمجارى المائية ..
٪١٥	(ج) كبارى حديدية أو خرسانية سابقة التجهيز ..
٪٣٠	٥ - تركيب علامات إرشادية على الطرق
٪٢٠	٦ - البردورات والأرصفة

(١) أولا من البند ٤ (أعمال الطرق البرية والمائية) مستبدل بالقرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٣

المشار إليه .

ثانيا - مصنعية فقط :

نسبة الأجور	أعمال مصنعية فقط
	١ - مصنعية إنشاء ورصف الطرق :
٢٥٪	(أ) معدات ثقيلة
٥٠٪	(ب) يدوى

٥ - أعمال الميكانيكا والكهرباء

أعمال متكاملة :

نسبة الأجور	نوع العملية
	١ - الأعمال الميكانيكية والكهربائية :
٥٪	(أ) مع التوريد
٢٥٪	(ب) بدون توريد
	٢ - أعمال وتركيبات الأجهزة الدقيقة والمعدات الإلكترونية والحاسبات ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية والأجهزة الطبية وأجهزة القياس والتحكم :
٣٪	(أ) مع التوريد
٢٥٪	(ب) بدون توريد
٢٪	٣ - توريد وتوريد الكابلات البحرية ذات الجهد العالى (١)

٦ - قطاع البترول

أولا - أعمال متكاملة :

نسبة الأجر	نوع العملية
٥٪	١- أعمال المساحة البحرية وجسات التربة البحرية ٢- مد خطوط المواسير البرية : (ا) داخل المدن :
١٠٪	مع التوريد
٢٠٪	بدون توريد
	(ب) خارج المدن :
٥٪	مع التوريد
١٠٪	بدون توريد
	٣- مد خطوط المواسير البحرية :
٣٪	مع التوريد
٥٪	بدون توريد
	٤- إنشاء المنصات البحرية ومكوناتها :
٣٪	مع التوريد
٨٪	بدون توريد
٣٪	نقل إلى موقع التركيب
٣٪	تركيب بالموقع
	٥- إنشاء المستودعات والصهاريج شاملة التصنيع والتركيب بالموقع :
١٥٪	مع التوريد
٣٥٪	بدون توريد
	٦- خدمات التأجير والتشغيل المتكاملة لأجهزة ومعدات وأدوات حفر الآبار ، وخدمات استكمال الآبار وصيانتها
١٪	٧- خدمات التأجير والتشغيل المتكاملة الأخرى
٢٪	

ثانيا - أعمال غير متكاملة^(١)

نسبة الأجور	نوع العملية
	١ - عزل وتغليف المواسير البترولية :
٪١٠	مع التوريد
٪١٥	بدون توريد
	٢ - المراسمة والدهانات للأسطح المعدنية :
٪٢٠	مع التوريد
٪٣٥	بدون التوريد
٪٢٠	٣ - أعمال تنظيف المستودعات وأوعية الضغط والأبراج
٪١	٤ - البحث عن الألغام وإزالتها
٪١٠	٥ - تفجير الصخور
٪١٠	٦ - خدمات فنية لتشغيل أو صيانة المعدات بالمواقع
٪١٠	٧ - صيانة معدات بترولية خاصة مثل :
	الطلمبات الغاطسة في الآبار - الكابلات التي تعمل داخل الآبار -
٪٢	مواسير الحفر - أبراج الحفر ومستلزماته
٪١ ^(٢)	٨ - أعمال المساحة والقياسات المتعلقة باستكشافات البترول

٧ - أعمال النقل

أولا - توريد ونقل مواد البناء :

نسبة الأجور	عمليات توريد ونقل مواد البناء
٪١٠	١ - الرمال والأتربة
٪٧	٢ - الزلط أو تربة زلطية
٪٧	٣ - أحجار بأنواعها

(١) ثانيا من البند ٦ من الجدول رقم ٣ مستبدل بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١ المشار إليه .

(٢) ٨ من بند ثانيا من البند ٦ من الجدول رقم ٣ مضاف بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه .

ثانيا - النقل بالسيارات :

نسبة الأجر	عمليات نقل وتحميل وتفريغ
٪١٠	١ - النقل والتحميل والتفريغ (تشغيل عمال)
٪٧	٢ - النقل والتفريغ (تشغيل أوناش)
٪٢ (١)	٣ - التوريد مع النقل والتسليم في الموقع

ثالثا - التحميل والتفريغ :

نسبة الأجر	عمليات التحميل والتفريغ فقط
٪٦٥	١ - تحميل وتفريغ - فرز - تستيف - شتالة :
٪٢٠	(أ) تشغيل عمال
٪٥	(ب) تشغيل بالمعدات
	٢ - تفريغ حبوب باستخدام الشغالات (٢)

٨ - أعمال المحاجر والملاحات (٣)

نسبة الأجر	نوع العملية
	١ - المحاجر المستغلة عن طريق الإيجار :
٪٢٢ من القيمة الإيجارية السنوية	(أ) محاجر رمال الغبار والرمال البيضاء ورمال المرشحات والزلط والتربة الزلطية والطفلة والجبس .
٪٢٣ من القيمة الإيجارية السنوية للمحجر	(ب) محاجر الحجر الجيري والرملى والحجر الجيري الصلب والدولوميت والرخام والبازلت والألباستر وأحجار الزينة .
٪١١ من القيمة الإيجارية ١٣ قرشا عن كل مستر مكعب يستخلص من المحجر	(ج) الملاحات
	٢ - المحاجر المستغلة عن طريق تصاريح الإنارة

(١) مضاف بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١ المشار إليه .

(٢) مضاف بالقرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه .

(٣) البند ٨ الخاص بأعمال المحاجر والملاحات مستبدل بالقرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه .

٩ - أعمال مقاولات مختلفة (١)

نسبة الأجور	نوع العملية
٥٠٪	١ - أعمال تجهيز الأقطان للحليج
٥٥٪	٢ - أعمال حراسة البضائع فى الموانئ
٣٠٪	٣ - أعمال المشالات الداخلية لمضارب الأرز
٨٪	٤ - أعمال توسيع وتعميق المسطحات المائية والموانئ باستخدام المعدات الثقيلة (كراكات)
١٪	٥ - أعمال المساحة السيزمية
٢٪	٦ - أعمال الغطس التى تتم تحت سطح الماء بواسطة الغطاسين ...
٣٠٪ (٢)	٧ - صيانة أو استزراع حدائق أو مسطحات خضراء
٦٥٪ (٣)	٨ - أعمال النظافة التى يقتصر فيها دور المفاول على تقديم العمال فقط للعمل يدويا دون الالتزام بتقديم أى مواد أو معدات أو ملابس للعمال
٢٠٪ (٤)	٩ - المزارع السمكية
٨٪ (٥)	١٠ - إنشاء ميزان بسكول متكامل

ملاحظات :

- ١ - نسب الأجور الواردة بالجدول خاصة بالعمالة المصرية المؤقتة المحدد منها بالجدول رقم ١ المرفق .
- ٢ - نسب الأجور الواردة بجدول أعمال النقل والخاصة بتوريد مواد البناء خاصة بعمليات التوريد فقط دون المصنعية .

(١) البند ٩ مضاف بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١ المشار إليه .

(٢) ٧ من البند ٩ مضاف بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه .

(٣) ٨ من البند ٩ مضاف بالقرار رقم ٢١ لسنة ١٩٩٣ - الوقائع المصرية العدد رقم ١١٢

فى ١٩٩٣/٥/١٨

(٤ ، ٥) مضافان بالقرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه .

(ثانيا)

قرار وزير التأمينات

رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧

في شأن قواعد وإجراءات أداء وتحصيل الاشتراكات

والإجراءات التي يتعين على أجهزة التأمين الإجتماعي اتباعها

وزارة التأمينات

قرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧(*)

صادر بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٥

فى شأن قواعد واجراءات اداء و تحصيل الاشتراكات و الإجراءات التى
يتعين على أجهزة التأمين الاجتماعى اتباعها

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ ، وعلى القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن قواعد و إجراءات تحصيل وأداء
الاشتراكات والإجراءات التى يتعين على أجهزة التأمين الاجتماعى اتباعها ،
وبناء على ما اרתاة مجلس الدولة ،

قرر :

الباب الاول

فى إجراءات تنفيذ قانون التأمين الاجتماعى الواجب على أجهزة التأمين
الاجتماعى اتباعها

مادة ١- على جهاز التأمين الاجتماعى بوحدة الجهاز الإدارى للدولة والهيئات
العامة و القطاع العام القيام بالإجراءات الآتية :

(١) إعداد الكشف والبيانات و الإخطارات والاستمارات و النماذج و إمساك
السجلات و الدفاتر و الملفات التى يتطلبها تنفيذ القانون و الاحتفاظ بها .

(٢) استيفاء الاستمارات الخاصة بالاشتراك لدى الهيئة العامة للتأمينات

الاجتماعية .

(٣) استيفاء الاستثمارات الخاصة بتحديد وأداء الاشتراكات والأقساط وغيرها من المبالغ المستحقة للهيئة المختصة واتخاذ إجراءات سدادها .

(٤) إعداد الاستثمارات الخاصة بحساب المبالغ المستحقة لحساب أو الاشتراك عن المدد التي يجوز حسابها أو الاشتراك عنها ، ومدد الإعارة الخارجية والإجازات الخاصة والدراسية بدون أجر ومكافآت نهاية الخدمة وفروقاتها بالنسبة للعاملين بالقطاع العام والاستثمارات الخاصة بالاستبدال وغيرها .

(٥) اتخاذ إجراءات صرف تعويض الأجر ونفقات الانتقال المقررة للمؤمن عليهم المصابين والمرضى .

وكذلك صرف المعاشات والتعويضات والحقوق التأمينية الأخرى ومبالغ الإذخار للمؤمن عليهم والمستحقين عنهم نيابة عن الهيئة المختصة .

(٦) إنشاء واستيفاء ملفات التأمين الاجتماعى الخاصة بالمؤمن عليهم .

(٧) تلقى المكاتبات والمناقصات التى توجهها الهيئة المختصة والعمل مع أجهزة صاحب العمل الأخرى على تنفيذ ما جاء بها موافاة الهيئة المذكورة بالرد المطلوب

مادة ٢ - يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو من ينيبه الترخيص لمنشآت القطاع الخاص بأن يتولى جهاز التأمين الاجتماعى المنشأ بها ذات الإجراءات المنصوص عليها بالمادة السابقة إذا بلغ عدد العاملين بالمنشأة ٥٠٠ عاملا على الأقل أو إذا أخذت المنشأة شكل الشركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم .

مادة ٣ - على صاحب العمل أن يتخذ كافة الإجراءات التى تكفل التنسيق الكامل بين جهاز التأمين الاجتماعى والأجهزة الأخرى المعينة وعلى الأخص أجهزة الأجور وشئون الأفراد وكذا أجهزة العلاقات العامة والأمن الصناعى والخدمات الاجتماعية .

مادة ٤ - يجوز لأصحاب الأعمال بعد موافقة رئيس مجلس إدارة الهيئة المختصة أو من ينوبه أن يقوموا بأنفسهم بطبع الاستمارات والسجلات التي يتطلبها تنفيذ أحكام قانون التأمين الاجتماعى فى حدود الكمية اللازمة لهم ، ولا يجوز لصاحب العمل فى جميع الأحوال تحميل المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عنهما بمقابل هذه الاستمارات .

الباب الثانى

إجراءات الاشتراك وقواعد تحصيل الاشتراكات

الفصل الأول

إجراءات الاشتراك بالنسبة لأصحاب الأعمال

فى القطاعين العام والخاص

مادة ٥ - على كل صاحب عمل بالقطاعين العام والخاص تسرى عليه أحكام قانون التأمين الاجتماعى أن يتقدم للتأمين على العاملين لديه إلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص .

ويجوز أن تعتبر منشآت ووحدات القطاع العام فى علاقتها مع الهيئة كصاحب عمل واحد مهما كان عدد فروعها .

كما يجوز فى حالة تعدد الوحدات الحسابية التى لها بالنسبة لفرع أو أكثر من فروع صاحب العمل صلاحيات مراجعة كشوف الأجور وصرفها وقيدها بالدفاتر الحسابية وسداد الاشتراكات وغيرها من المبالغ المستحقة للهيئة المختصة وصرف المزايا التأمينية أن تعتبر كل وحدة حسابية كصاحب عمل مستقل .

وفى حالة تعدد فروع صاحب العمل بالقطاع الخاص تعتبر الفروع التى تقع فى نطاق اختصاص قسم أو مركز أو بندر شرطة أو وحدة إدارية كصاحب عمل مستقل وفقا للتقسيم الجغرافى لمكاتب الهيئة المختصة :

مادة ٦ - على صاحب العمل أن يتقدم إلى مكتب الهيئة المختصة خلال

أسبوعين من تاريخ بدء النشاط بطلب الاشتراك فى الهيئة محرراً من خمس نسخ على الاستمارة رقم (٢) المرفق نموذجها موضحاً بها البيانات الوافية عن العاملين لديه فى تاريخ بدء استخدامهم .

ويجب أن يرفق بطلب الاشتراك المشار إليه المستندات الآتية :

(١) ثلاث نسخ من نموذج توقيع صاحب العمل أو الأشخاص المسئولين عن تحرير المكاتبات أو استيفاء البيانات أو الاستثمارات التى تقدم للهيئة معتمداً بخاتم المنشأة على أن يتم التوقيع بالنسبة لأصحاب الأعمال بالقطاع الخاص أمام موظف الهيئة المختص الذى يؤشر بما يفيد أن التوقيع قد تم أمامه .

وبالنسبة لمن لا يوقعون بإمضائهم من أصحاب الأعمال أو الأشخاص المسئولين لديهم فيتعين عليهم إعداد أختام خاصة يختمون بها على نموذج التوقيع فى المكان المعد لهذا الغرض مع أخذ بصمة الإبهام الأيمن لصاحب العمل أو المسئول لديه أمام موظف الهيئة المختص الذى يؤشر بما يفيد بأن بصمته الختم والإبهام الأيمن قد تمت أمامه .

وفى جميع الأحوال يلتزم صاحب العمل دائماً بكل ما يترتب على توقيع هؤلاء المسئولين على المحررات والمكاتبات والاستثمارات الخاصة بتنفيذ القانون .

ويتم إثبات نماذج التوقيعات أو الأختام المشار إليها على البطاقة التى تعدها الهيئة لهذا الغرض .

(٢) المستند الذى يثبت بدء نشاط صاحب العمل كعقد الشركة أو قرار إنشائها وعقد الإيجار وأمر التشغيل وأمر التوريد والترخيص الصادر بالنشاط والمستندات الدالة على صفة صاحب العمل فى غير المنشآت الفردية أو صورة فوتوغرافية من هذه المستندات مع مطابقتها على الأصل بمعرفة الموظف المختص والتوقيع بما يفيد المطابقة .

(٣) الاستمارة رقم (١) الخاصة بالإخطار عن اشتراك عامل بالهيئة المرفق نموذجها

من أصل وثلاثة صور والمستند الرسمى الدال على تاريخ الميلاد أو صورة فوتوغرافية منه أو من بطاقة الحالة المدنية بعد مطابقتها على الأصل والتأشير بذلك من الموظف المختص وذلك بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص .

(٤) الاستمارة رقم ١١ الخاصة بالإخطار عن الاشتراك فى تأمين إصابات العمل المرفق نموذجها من أصل وثلاث صور بالنسبة للعمال المتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين فى مشروعات التشغيل الصيفى بدون أجر والعمال الخاصعين لأحكام قانون العمل ممن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة مرفقا بها مستند الميلاد والعقد المبرم مع العامل أو المستند المثبت لنوع العمل .

مادة ٧ - على مكتب الهيئة المختص أن يعيد إلى صاحب العمل أحد صور استمارة طلب الاشتراك موضحا بها رقم اشتراك صاحب العمل ورقم التأمين الثابت لكل مؤمن عليه لم يسبق حصوله على هذا الرقم وذلك بعد تسجيل بيانات الاستمارات فى السجلات المعدة لهذا الغرض .

وعلى المكتب المذكور أن يوافى الوحدات النقابية التى يتم تحديدها بالإتفاق مع النقابات العامة بصورة من الاستمارة المشار إليها المقدمة من أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص وكذا صورة من الاستمارة المشار إليها بالمادة (١١) من هذا القرار على أن توقع صور الاستمارات من مدير مكتب الهيئة المختص أو من يقوم مقامه وتختتم بخاتم شعار الجمهورية

مادة ٨ - على الجهاز المختص لدى صاحب العمل بالقطاع العام عند تعيين عمال جدد أن يتخذ من الاجرات التى تكفل موافاة جهاز التزمين الاجتماعى بنسخة من قرار تعيين كل عامل فى موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار التعيين .

وعلى جهاز التأمين الاجتماعى أن يحرر بيانا شهريا للعاملين الجدد ويقدمه إلى مكتب الهيئة المختص على النموذج رقم (١٣) المرفق من ثلاث نسخ خلال الشهر التالى لالتحاق هؤلاء العمال .

وعلى المكتب المشار إليه أن يعيد إلى صاحب العمل صورة من هذه الاستمارة موضعا بها رقم التأمين الخاص بالمؤمن عليه.

مادة ٩ - على صاحب العمل بالقطاع الخاص بمجرد التحاق أى عامل لديه أن يوافى مكتب الهيئة المختص خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ التحاق العامل بالاستمارة رقم (١) الخاص باشتراك عامل بالهيئة من أصل وثلاث صور مرفقا بها المستند الرسمى الدال على تاريخ ميلاد العامل وصورة فوتوغرافية منه أو من بطاقة الحالة المدنية بعد مطابقتها على الأصل والتأشير بذلك من الموظف المختص .

وعلى المكتب المشار إليه أن يعيد إلى صاحب العمل صورة من الإستمارة موضعا بها رقم التأمين الخاص بالمؤمن عليه .

وفى الأحوال التى يتعذر فيها على صاحب العمل إرفاق المستند الدال على الميلاد بالاستمارة المشار إليها فعلى المكتب قبول تلك الاستمارة على أن يتعهد صاحب العمل بإرسال هذا المستند فى موعد لا يتجاوز شهر من تاريخ التقدم بالاستمارة المذكورة .
وعلى المكتب متابعة صاحب العمل لموافاته بهذا المستند .

مادة ١٠ - على صاحب العمل بالقطاعين العام والخاص أن يوافى مكتب الهيئة المختص خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ التحاق عمال متدرجين أو تلاميذ صناعيين أو طلاب مشغولين فى مشروعات التشغيل الصيفى لديه بالاستمارة رقم (١١) الخاصة بالإخطار عن الاشتراك فى تأمين إصابات العمل من أصل وثلاث صور.
كما يلتزم صاحب العمل بالقطاع الخاص بتقديم هذه الاستمارة بالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة فى الموعد المنصوص عليه بالفقرة السابقة .

ويرفق بالاستمارة المذكورة مستند الميلاد أو صورة فوتوغرافية منه أو من بطاقة الحالة المدنية بعد مطابقتها على الأصل والتأشير بذلك من الموظف المختص والعقد

المجرم مع المؤمن عليه من الفتات المشار إليها أو المستند المثبت لنوع العمل .
وعلى المكتب المشار إليه أن يعيد إلى صاحب العمل صورة من الاستمارة موضحا
بها رقم التأمين الخاص بالمؤمن عليه .

مادة ١١ - على صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يوافق مكتب الهيئة المختص
بالاستمارة رقم (٦) المرفق نموذجها من أصل وثلاث صور في حالات انتهاء خدمة
العامل وذلك في خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ انتهاء الخدمة أو انتهاء مدة
التلمذة الصناعية أو التدرج أو انتهاء العمل بالمشروع الصيفي للطلاب أو بلوغ سن
المؤمن عليه الثامنة عشرة .

كما يلتزم صاحب العمل بالقطاع العام بتقديم الاستمارة رقم (٦) في الحالات
التي تنتهي فيها مدة التلمذة الصناعية أو التدرج أو انتهاء العمل بالمشروع الصيفي
وفي حالة إنتهاء خدمة العامل قبل بلوغه سن التقاعد بغير الوفاة أو العجز المنهي
للخدمة ، ويكون ذلك خلال الموعد المشار إليه بالفقرة السابقة .

مادة ١٢ - تستوفى الاستمارة رقم (١١) عن المؤمن عليه الذي يستمر في خدمة
صاحب العمل بعد بلوغه سن الستين وأوقف انتفاعه بأحكام تأمين الشيخوخة والعجز
والوفاة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة (٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي .

ويتيح في تحرير الاستمارة المشار إليها وتقديمها ذات الإجراءات المنصوص عليها
بالمادة (١٠) من هذا القرار .

مادة ١٣ - يتعين على صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يوافق مكتب الهيئة
المختص في موعد لا يتجاوز آخر يناير من كل عام ببيان التعديلات التي طرأت على
العاملين لديه وأجورهم على الاستمارة رقم (٢) محورا من أصل وثلاث صور .

مادة ١٤ - على صاحب العمل عند انشاء فرع جديد تابع له أن يخطر مكتب الهيئة المختص بذلك وعليه كذلك أن يخطر المكتب المشار إليه بأى تغيير يطرأ على نزع النشاط الذى يزاوله أو أى تغيير فى عناوين أماكن العمل وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال الخمسة عشر يوما الأولى لوقوع التغيير .

مادة ١٥ - على صاحب العمل أن يخطر مكتب الهيئة المختص فوراً بكل تغيير يطرأ على التوقيعات أو فقد الأختام أو استبدالها بغيرها ، وإلا كان مسئولاً عما يقع نتيجة التخلف عن الإخطار أو التراخى فى تقديمه .

مادة ١٦ - على مكتب الهيئة المختص تسجيل أصحاب الأعمال فى سجلات تنشأ لهذا الغرض وإعطائهم أرقام اشتراك متتابعة .

وعلى مكتب الهيئة المختص اعطاء أرقام للعاملين الموجودين فى خدمة أصحاب الأعمال وقت الاشتراك وكذلك العاملين الذين يلتحقون بالخدمة بعد ذلك بعد قيدهم فى سجلات تعد لهذا الغرض .

وفى جميع الأحوال تكون أرقام العاملين ثابتة طوال مدة اشتراكهم فى التأمين ولو كانت لدى أكثر من صاحب عمل ولا يجوز إعطاء عامل جديد رقماً سبق إعطاؤه لعامل ترك الخدمة لأى سبب من الأسباب .

ويجب على المكتب المشار إليه أن يوافق أصحاب الأعمال بالأرقام الخاصة بهم والبطاقات التأمينية الخاصة بالعاملين لديه وفقاً للنموذج رقم (٧) المرفق مبيناً بها الأرقام الخاصة بهم .

وكذلك البطاقات التأمينية الخاصة بالعاملين الذين تقل سنهم عن الثامنة عشرة والمتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين فى مشروعات التشغيل الصيفى وفقاً للنموذج رقم (٨) المرفق .

مادة ١٧ - على أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم أن يذكروا

جميع المكاتبات المتعلقة بتنفيذ أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم الاشتراك الخاص بكل صاحب عمل أو مؤمن عليه يتعلق بموضوع المكاتبة وعلى المؤمن عليه أن يتقدم ببطاقتة التأمينية وذلك عند كل طلب وعليه كذلك أن يقدمها إلى كل صاحب عمل يلتحق بالعمل لديه ويستردها بعد 'الاصلاح' عليها ، وعلى المؤمن عليه أن يحتفظ ببطاقتة فى حالة جيدة بصفة مستديمة ولا يدخل أية تعديلات عليها .

مادة ١٨ - فى حالة إدماج إحدى المنشآت فى منشأة أخرى يتعين على المنشأة الدامجة موافاة الهيئة المختصة بصورة معتمدة من قرار الإدماج فى موعد لا يتجاوز أسبوعا من تاريخ صدوره ويجب أن يرفق بصورة القرار نموذج من توقيع الأشخاص المسؤولين عن تحرير المكاتبات واستيفاء واعتماد البيانات والاستمارات التى تقدم للهيئة فى ظل الوضع 'الجديد' للمنشأة وتعتبر فى حكم المنشأة الدامجة المنشأة التى تجمع بين منشأتين أو أكثر .

مادة ١٩ - إذا كانت المنشأة المندمجة والمنشأة الدامجة تقعان فى دائرة مكتب واحد من مكاتب الهيئة فتتخذ الإجراءات الآتية :

(١) على المنشأة الدامجة أن توافى مكتب الهيئة بنسختين معتمدتين من قرار الإدماج مع بيان أسماء وأرقام جميع العاملين بالمنشأة المندمجة فى تاريخ الإدماج من أصل وصورة موضحا قرين كل منهم الأجر الشهري الذى يجرى عليه تقدير الاشتراكات وقيمة الأقساط المستحقة عليها للهيئة إن وجدت وعليها كذلك أن تقوم بتسوية حساب الاشتراكات الخاصة بهم حتى تاريخ الإدماج وذلك مع عدم الإخلال بمسئولية المنشأة الدامجة بتضامنها فى الوفاء بهذه الالتزامات .

(٢) على صاحب العمل أو ممثل المنشأة الدامجة أن يوافى مكتب الهيئة المختص بالاستمارة رقم (٢) بالنسبة للقطاع الخاص . النموذج رقم (١٣) بالنسبة للقطاع العام بطلب الاشتراك عن الشهر الذى تم فيه الإدماج شاملة لكافة العاملين بها ومن بينهم عمال الشركة أو المنشأة المندمجة .

(٣) على مكتب الهيئة المختص أن يغلق ملف صاحب العمل السابق بعد أن يودع

نسختي قرار الإدماج مرفقا بها أصل وصورة بيان العاملين المشار إليهما في
البند (١)

(٤) يحتفظ صاحب العمل بالمنشأة الدامجة برقمه الأصلي وعلى مكتب الهيئة
المختص أن يؤشر برقمه على كل من ملفات العاملين بالمنشأة موضعا قرين الرقم تاريخ
الإدماج .

وإذا كانت كل من المنشأة المندمجة والمنشأة الدامجة تقع في دائرة مكتبين
مختلفين فيكتفى بتعديل الاسم القانوني للمنشأة المندمجة على أن تبقى كل من
المنشأتين كصاحب عمل مستقل وذلك دون الإخلال بأحكام المادة (٥) من هذا القرار

الفصل الثاني

قواعد تحصيل الاشتراكات

مادة ٢٠ - تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل عن المؤمن عليهم من
العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام على أساس ما يستحقه
المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر وذلك بمراعاة أن الاستقطاعات من الأجور بسبب
الجزء الإداري أو الغرامات أو خصم ساعات التأخير لا تعتبر تخفيضا للأجر ويتعين
تحصيل الاشتراكات على أساس الأجر الإجمالي دون تخفيض .

وتستحق الاشتراكات عن مدد الوقف عن العمل احتياطيا أو بقوة القانون على
أساس الأجر المستحق للمؤمن عليه خلال هذه المدد دون الإخلال بسداد الاشتراكات
المستحقة عن الجزء الموقوف صرفه من الأجر إذا تقرر صرفه إليه أو رد الاشتراكات
السابق سداده عن مدة الإيقاف إذا ما تقرر فصل المؤمن عليه بأثر رجعي من تاريخ
الإيقاف .

ولا تؤدي أية اشتراكات عن مدد الغياب التي لا يستحق عنها المؤمن عليه أجرا .

مادة ٢١ - لا تستحق الاشتراكات بالنسبة لمن يتقاضى أجرا شهريا يزيد على ٢٠٨
جنيه و ٣٣٣ مليما إلا على أساس هذا القدر .

وبالنسبة لمن يتجاوز أجره هذا القدر في بعض شهور السنة ويقل عنه في البعض
الآخر فتؤدي الاشتراكات على أساس الأجر المستحق شهريا على أن تجري تسوية في
نهاية كل سنة ميلادية بحيث لا يستحق للهيئة المختصة أية اشتراكات عن الأجر الذي
يجاوز ٢٥٠٠ ج سنويا .

مادة ٢٢ - تحسب حصة صاحب العمل فى اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وفقا لأحكام المادة (١٦٣) من قانون التأمين الاجتماعى على أساس الأجر الشهرى الأخير للمؤمن عليه إذا قام صاحب العمل بإنهاء خدمته عند بلوغه سن الستين أو بعدها بدلا من استبقائه بالعمل لحين استكمال مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش ، وتسدد هذه المبالغ إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بحسب الأحوال ويلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات المذكورة فى أول الشهر التالى لتاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه ، وفى حالة التأخير فى الأداء يستحق ريع الاستثمار والمبالغ الإضافية المنصوص عليها بالمادتين (١٢٩ و ١٣٠) من قانون التأمين الاجتماعى .

مادة ٢٣ - تحسب الاشتراكات المستحقة على أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص من واقع البيانات الواردة بالمستندات الآتية :

(١) الاستمارة رقم (١) الخاصة بالإخطار عن اشتراك العامل فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بشرط أن تكون موقعة من كل من صاحب العمل والعامل إذا لم يكن قد ترك الخدمة .

(٢) الاستمارة رقم (٢) الخاصة بطلب الاشتراك والمتضمنة البيان المفصل لأجور العمال واشتراكاتهم الشهرية وبيان التعديلات التى طرأت على عدد العمال وأجورهم بشرط أن تكون موقعة من صاحب العمل .

(٣) الاستمارة رقم (٦) الخاصة بالإخطار عن إنهاء خدمة العامل بشرط أن تكون موقعة من صاحب العمل والعامل إذا لم يكن قد ترك الخدمة ويرفق بها سند إنهاء خدمته أو صورة منه . فإذا لم يقدم صاحب العمل البيانات الخاصة بعماله وأجورهم بموجب الاستمارات المشار إليها فى المواعيد المحددة لذلك حسبت الاشتراكات الواجبة الأداء على أساس آخر بيان قدم منه للهيئة وذلك إلى حين حساب الاشتراكات المستحقة فعلا .

وفى حالة عدم تقديم تلك البيانات أو عدم وجود المستندات والسجلات التى يلتزم بحفظها يكون حساب الاشتراكات المستحقة طبقا لما تسفر عنه تحريات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فى تحديد حجم التزام صاحب العمل .

مادة ٢٤ - تتم تحريات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن طريق أجهزة التفتيش وتثبت هذه التحريات فى النماذج المعدة لهذا الغرض من واقع مناقشة طرفى العلاقة (العامل وصاحب العمل) وغيرهم ممن يمكن الاسترشاد بأقوالهم والسجلات والدفاتر الموجودة لدى صاحب العمل أو أية مستندات أخرى يمكن الاعتماد عليها ويوقع كل من العامل وصاحب العمل على النماذج المشار إليها على أن يؤشر المفتش تفصيلا ويوضح مصادر البيانات التى أثبتتها بالنماذج .

ويجوز للهيئة كذلك أن تعتمد فى تحرياتها على البيانات والمعلومات التى تضمنتها تقارير اللجان التى تشكل لهذا الغرض .

وفى حالة وجود نزاع بين العامل وصاحب العمل حول إثبات علاقة العمل فيمكن الاستعانة بمكاتب علاقات العمل لتحقيق هذ النزاع وإذا كان النزاع حول الأجر يجوز للهيئة أن تسترشد بأجر المثل فى ضوء مستويات الأجور التى تحددها اللجان الفنية مالم يقدم صاحب العمل دليلا على عكسها .

مادة ٢٥ - إذا كان المؤمن عليه فى إجازة خاصة بدون أجر فيكون أداء اشتراكات التأمين الاجتماعى بالنسبة له وفقا للآتى :

تأمين المرض : يلتزم بأداء حصته وحصة صاحب العمل التى تغطى العلاج والرعاية الطبية إذا كانت الإجازة ستقتضى داخل البلاد .

تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة : يلتزم بأداء حصته وحصة صاحب العمل إذا رغب فى حساب مدة الإجازة ضمن مدة اشتراكه فى التأمين .

تأمين البطالة : يلتزم بأداء حصص صاحب العمل إذا رغب فى حساب مدة الاجازة ضمن مدة اشتراكه فى التأمين .

تأمين إصابات العمل : يعفى من أداء الاشتراك الخاص بهذا التأمين .

مادة ٢٦ - يعتبر فى حكم القرض المبالغ التى يؤديها أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص عن المؤمن عليها طبقاً لأحكام المادة (١٣٣) من قانون التأمين الاجتماعى .
و لا يجوز لصاحب العمل ان يقتطع من المؤمن عليه وفاء للمبالغ المشار إليها ولغيرها من المبالغ التى يكون قد اقترضها منه أكثر من ١٠٪ من هذا الأجر .
كما لايجوز لصاحب العمل اقتضاء أية فائدة عن تلك المبالغ .

الفصل الثالث

فى إجراءات أداء الاشتراكات و توريدها

مادة ٢٧ - على الأجهزة المختصة بوحداث الجهاز الإدارى للدولة و الهيئات العامة و القطاع العام إعداد سجلات و قوائم لأجور المؤمن عليهم تتضمن حقول خاصة للأجور التى يسرى عليها حكم اقتطاع الاشتراكات و الأجور الخاضعة لنظام الادخار و حصة كل من صاحب العمل و المؤمن عليه من اشتراكات وادخار و أقساط أخرى مستحقة للهيئة المختصة .

مادة ٢٨ - على الأجهزة المشار إليها بالمادة السابقة إعداد حوافظ بإجمالى الاشتراكات و الأقساط المستحقة على النموذج رقم (٢٣) المرفق من أصل و صورة بالنسبة لكل من قوائم صرف الاجور تتضمن البيانات الآتية :

- (١) إجمالى الأجور المستحقة للعاملين مع بيان إجمالى الأجور التى يسرى عليها حكم اقتطاع الاشتراكات بالنسبة لكل نوع من أنواع التأمين الاجتماعى على حدة .
- (٢) بيان كل من اجمالى حصة صاحب العمل و حصة المؤمن عليهم فى الاشتراكات بالنسبة لكل نوع من أنواع التأمين الاجتماعى على حدة .
- (٣) جملة الأجور الخاضعة لنظام الادخار و جملة اشتراكات الادخار .

(٤) الأقساط الخاصة و المبالغ الأخرى المستحقة للهيئة المختصة مع بيان مفرداتها
كأقساط المدة السابقة وأقساط الاستبدال و الأقساط المستحقة عن مدد الإجازات
الخاصة و الإجازات الدراسية بدون أجر و غيرها) .

مادة ٢٩- على جهاز التأمين الاجتماعى تجميع أصل الحوافظ المشار إليها بالمادة
السابقة و التحقق من أن مجموع الاشتراكات والمبالغ الأخرى الواردة بالحوافظ مطابقة
لما هو وارد بقوائم الأجر و تمثل المبالغ المستحقة للهيئة المختصة قانونا و الاحتفاظ لديه
بهذه الحوافظ بعد تسجيل الاشتراكات و الأقساط المستحقة فى سجل قيد إجمالى
الاشتراكات و الأقساط المعدة لها الغرض .

مادة ٣٠- على جهاز التأمين الاجتماعى تجميع إجمالى البيانات الواردة بالحوافظ
المنصوص عليها بالمادة (٢٨) فى حافظة واحدة يستوفى بها البيانات الخاصة بالسداد .
وتحرر الحافظة المشار إليها من أصل و صورتين ويرسل الأصل والصورة الأولى
يرافقهما مستند السداد بعد اتخاذ إجراءات استصداره إلى الهيئة المختصة وتحفظ
الصورة الثانية بجهاز التأمين الاجتماعى .

مادة ٣١- على أجهزة الحسابات أو الشئون المالية بالجهات المشار إليها بالمادة
(٢٣) من هذا القرار أن تخصص حقول (خانات) بالسجلات المحاسبية لإجمالى
الأجر التى تخضع لحكم اقتطاع الاشتراكات والاشتراكات والأقساط الخاصة المقتطعة
من أجر المؤمن عليهم وحصة صاحب العمل فى الاشتراكات على أن يفرد كذلك
حسابا خاصا للهيئة المختصة يثبت به الاشتراكات والأقساط وما تم سداده منها .

مادة ٣٢- على صاحب العمل بالقطاع الخاص موافاة مكتب الهيئة المختصة فى
نهاية السنة المالية بشهادة معتمدة من المدير المالى للمنشأة على النموذج المرفق توضح
به جملة الأجر المنصرفة خلال السنة المالية وقيمة اشتراكات صاحب العمل والعاملين
لديه المؤداة لحساب الهيئة مع مراعاة أحكام المادة (٢١) من هذا القرار و يجب أن
تتضمن الشهادة إقرار من المدير المالى بأن الأرقام الخاصة بجملة الأجر تشمل كل ما
سرف للعاملين باعتباره أجرا وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى .

مادة ٣٣ - على صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يمسك سجلا لقيود أجور العاملين لديه متضمناً البيانات الأساسية التى تتطلبها عملية تحديد الاشتراكات وتحصيلها وعلى الأخص البيانات الآتية :

- (١) اسم العامل ورقم تأمينه .
- (٢) تاريخ ميلاد العامل .
- (٣) التأشير شهريا بما يفيد صرف الأجر للعامل وقيمة الأجر .
- (٤) قيمة القسط المستحق على المؤمن عليه نظير حساب أو الاشتراك عن مدة سابقة أو استبدال أو خلافة وتاريخ بداية ونهاية فترة التقسيط .
- (٥) الملاحظات التى تتعلق بإيقاف تحصيل الاقساط وإعادة اقتطاعها .

مادة ٣٤ - مع مراعاة أحكام المادة (١٥٢) من قانون التأمين الاجتماعى يكون للمفتشين الحسابيين الذين تندبهم الهيئة المختصة حق فحص المستندات والدفاتر الحسابية والاطلاع على ملفات العاملين للتحقق من الوفاء بكافة مستحقات الهيئة والتثبت من تنفيذ ما يستلزمه القانون من إجراءات .

مادة ٣٥ - ^(١) يكون الوفاء بالاشتراكات والمبالغ المقررة للصندوق المختص بالهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بموجب شيكات على أن تكون الشيكات مقبولة الدفع بالنسبة للقطاع الخاص .

ويجوز الوفاء بإيداع المبالغ بالبنك بحساب مكتب التأمينات المختص بصندوق التأمين على العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص بموجب إذن توريد صادر من المكتب ، كما يجوز الوفاء نقدا للمكتب المشار إليه بالمبالغ التى لا تتجاوز قيمتها ألف جنيه .
و يتحدد تاريخ سداد الاشتراكات والمبالغ المقررة للصندوق وفقا لما يلى :

(١) تاريخ تسليم الشيك أو تاريخ التسجيل إذا أرسل بالبريد بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

- (٢) تاريخ إيصال السداد فى حالة الوفاء نقدا لحزينة الصندوق .
- (٣) تاريخ الإيداع بحساب المكتب بالبنك فى حالة الوفاء بالإيداع فى البنك .

(١) مستبدلة بقرار وزير التأمينات رقم ٦٩ لسنة ١٩٩٧ - اللوائح المصرية -

مادة ٣٦ - ^(١١) على أجهزة الصندوق المختص أن تقيد أولاً بأول ما يرد إليها من شيكات أو نقدية أو إيصالات إيداع بالسجلات المعدة لذلك على أن توضح بها تاريخ تسليم الشيك أو تاريخ السداد النقدي أو تاريخ الإيداع في البنك أو تاريخ التسجيل إذا كان الشيك قد ورد بالبريد الموص عليه والرقم الموضح على مستند السداد وقيمة المبالغ المسددة واسم صاحب المنشأة ورقمها بالصندوق المختص .

وعلى الأجهزة المذكورة أن تودع في نفس يوم الورود أو الموعد المحدد باللائحة المالية للصندوق المختص ما يرد إليها من شيكات ونقود في حسابها لدى جهات الإيداع المختصة .

مادة ٣٧ - يكون سداد الاشتراكات المستحقة على أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص إلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بعد استيفاء إذن التحصيل رقم (١٠) المرافق نموذجيه :

مادة ٣٨ - تؤدي مكافأة نهاية الخدمة وفروقها بالنسبة لمن تستحق عنهم من المزمّن عليهم بالقطاعين العام والخاص على الاستمارة رقم (١٠) المرفق نموذجها التي تحرر من أصل وصورتين ويرسل الأصل وصورة منها مرفقا به مستندات السداد إلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص على أن يؤشر على الاستمارة وصورها برقم مستند السداد وتاريخ إرساله للهيئة .

الباب الثالث

الفصل الأول

في إجراءات الاشتراك عن بعض المدد

مادة ٣٩ - يحجر طلب تعديل نسبة حساب مدد الاشتراك المحسوبة في المعاش بواقع $\frac{1}{70}$ طبقاً لأحكام المادة (٣٣) من قانون التأمين الاجتماعي على الاستمارة رقم (٢٧) المرفق نموذجها .

ويحجر طلب الاشتراك عن المدد غير المسحوبة في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، تنفيذاً لأحكام المادة (٣٤) من القانون المشار إليه على الاستمارة رقم (٢٨) المرفق نموذجها .

(١) مستبدلة بالقرار رقم ٦٩ / ٩٧ المشار إليه .

وفى جميع الأحوال يحزر الطلب من أصل وصورتين بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام ويقدم إلى جهاز التأمين الاجتماعى لدى صاحب العمل ، ومن أصل وثلاث صور بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالقطاع الخاص ويقدم إلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص .

مادة ٤٠ - على الجهة التى قدم إليها الطلب وفقا لأحكام المادة السابقة أن تقوم بقيد الطلبات بالسجل المعد لذلك وفقا لأحكام المادة (٤٣) من هذا القرار ومراجعة بيانات الطلب من واقع ملف التأمين الاجتماعى الخاص بالمؤمن عليه والتأكد من توافر الشروط الواجب توافرها فى المدد المطلوب تعديل نسبة حسابها أو الاشتراك عنها وتقدير المبالغ المطلوبة نظير حساب أو الاشتراك لهذه المدد واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إخطار المؤمن عليه لتحديد المدة التى يرغب فى تعديل نسبة حسابها أو الاشتراك عنها وكيفية أداء تكلفتها واقتطاع الأقساط والتأشير بها فى السجلات وفقا لأحكام الفصل الثانى من هذا الباب .

ولا يعتبر المؤمن عليه ملتزما بطلب الاشتراك أو الضم المقدم منه إلا بعد توقيعه على إقرار الرغبة فى الاشتراك .

مادة ٤١ - فى حالة تقديم الطلب إلى جهاز التأمين الاجتماعى لدى صاحب العمل يقوم هذا الجهاز بحفظ أصل الطلب بملف التأمين الاجتماعى الخاص بالمؤمن عليه وإرسال صورتين إلى الجهة المختصة بمراجعة الطلب بالهيئة المختصة .

وعلى الجهة المشار إليها الاحتفاظ بصورة من الطلب لديها وإرسال الصورة الثانية إلى جهاز التأمين الاجتماعى مؤشرا عليها بما يفيد المراجعة .

مادة ٤٢ - فى حالة تقديم الطلب إلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص يقوم هذا المكتب بحفظ أصل الطلب بملف التأمين الاجتماعى الخاص بالمؤمن عليه وإرسال صورة إلى صاحب العمل وصورتين إلى الجهة المختصة بمراجعة الطلب بالهيئة المذكورة .

وعلى الجهة المذكورة الاحتفاظ بإحدى هاتين الصورتين لديها وإعادة الأخرى إلى المكتب المشار إليه مؤشرا عليها بما يفيد المراجعة .

مادة ٤٣ - على جهاز التأمين الاجتماعى أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بحسب الأحوال إعداد سجل أو بطاقات لقيد طلبات المدد المطلوب حسابها أو الاشتراك عنها والأقساط المستحقة عليها بحيث يشمل على الأخص البيانات الآتية :

- (١) رقم مسلسل لقيد الطلب فى سجل وتاريخ القيد .
- (٢) تاريخ تحرير الطلب وتاريخ وروده .
- (٣) اسم المؤمن عليه بالكامل ورقم التأمين .
- (٤) تاريخ الميلاد .
- (٥) المدة التى تم حسابها أو الاشتراك عنها ونوعها وكيفية أداء تكلفتها .
- (٦) قيمة القسط الشهرى الواجب اقتطاعه .
- (٧) تاريخ بدء اقتطاع الأقساط ونهايته .

وعلى جهاز التأمين الاجتماعى والجهاز المختص بمتابعة تحصيل الأقساط بالهيئة المختصة أن يتابع تحصيل الأقساط المستحقة وفقا للأحكام المنظوص عليها بالفصل الثانى من هذا الباب .

مادة ٤٤ - مع مراعاة حكم المادة ٢٥ من هذا القرار للمؤمن عليه أن يبدى رغبته فى كيفية أداء المبالغ المستحقة عليه عن مدة الإجازة الخاصة والإجازة الدراسية بدون أجر قبل بدء مدة الإجازة ، فإذا لم يبد المؤمن عليه الرغبة المشار إليها فله أن يؤدى هذا المبالغ كلها أو بعضها دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ انتهاء مدة الإجازة أو بالتقسيط وفقا للجداول رقم (٦) أو (٧) المرفق بقانون التأمين الاجتماعى .

وفى حالة اختيار الأداء دفعة واحدة وفوات السنة دون أداء المبلغ المطلوب تقسط المبالغ المطلوبة وفقا للجدول الذى يعطى المؤمن عليه مدة تقسيط أطول من الجدولين المشار إليهما بالفقرة السابقة وذلك مع مراعاة توافر الشروط المنصوص عليها المادة (٥٤) من هذا القرار فى حالة التقسيط وفقا للجدول رقم (٧) ويبدأ فى اقتطاع أول قسط اعتبار من أجر أول شهر تال لانقضاء فترة السنة .

مادة ٤٥ - يتم تحديد الاشتراكات المستحقة على المؤمن عليه عن المدد المشار إليها بالمادة السابقة بموجب استمارة التقدير رقم (٧٤) المرفق نموذجا وعلى أساس أجر اشتراك المؤمن عليه بالكامل لدى جهة صاحب العمل خلال المدد المشار إليها . وتقرر هذه الاستمارة من أصل وصورتين وترسل إلى الجهاز المختص بالهيئة المختصة فى موعد أقصاه نهاية الشهر التالى للشهر الذى عاد فيه العامل للعمل . وعلى الجهاز المختص الاحتفاظ بصورة استمارة التقدير المشار إليها وموافاة صاحب العمل بصورة مؤشرا عليها بما يفيد المراجعة ويحفظ الأصل بملف التأمين الاجتماعى .

مادة ٤٦ - يلتزم المؤمن عليه بأداء حصته وحصة صاحب العمل والاشتراكات المستحقة عن مدة الإعارة الخارجية ومدة الإجازة الخاصة بدون أجر للعمل بالخارج التى قضيت خلال الفترة من ١٩٧٥/٩/١ حتى ١٩٧٧/٨/٣١

ويكون أداء المبالغ المشار إليها فى الفقرة السابقة بالعملة المحلية وفقا للأحكام المنصوص عليها بالمادتين (٤٤) و (٤٥) على أن يتحدد تاريخ بدء سنة الاداء من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٤٧ - فى حالة إعارة المؤمن عليه إلى جهة داخل الجمهورية تتولى الجهة المعار إليها العامل خصم حصة المؤمن عليه واشتراكات الادخار وأقساط المدة السابقة والاستبدال وخلافه من أجره وتوريدها شهريا مع حصة صاحب العمل إلى الجهة المعار منها العامل فى مدة لا تتجاوز الخمسة أيام الأولى من الشهر التالى للشهر المستحق عنه تلك الاشتراكات .

ويلتزم صاحب العمل الأصلي بسداد الاشتراكات والأقساط والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة المختصة عن المؤمن عليه المعار فى المواعيد الدورية المحددة لسداد الاشتراكات دون تعليق ذلك على ورود المبالغ من الجهة المعار إليها وعليه متابعة انتظام تلك الجهة فى السداد .

ويلتزم صاحب العمل الأصلي إذا كان المؤمن عليه المعار بالخارج يتقاضى أجره منه بسداد الاشتراكات المشار إليها والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة المختصة فى المواعيد الدورية المحددة لسداد الاشتراكات وتحمل كل من المؤمن عليه وصاحب العمل فى هذه الحالة بحصته فى الاشتراكات .

مادة ٤٨ - يلتزم صاحب العمل الذى كان يسرى بشأنه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وقرار وزير العمل رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٦ بأداء حصته فى الاشتراكات المستحقة عن مدد الإجازات الخاصة والإجازات الدراسية والبحشات العلمية والإعارة الخارجية بدون أجر حتى ١٩٧٥/٨/٣١ دفعة واحدة وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القرار .

كما يلتزم بإخطار المؤمن عليه الذى بدأت مدة إجازته المشار إليها وما زالت مستمرة بعد هذا التاريخ وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار بما يتحملته من اشتراكات عن هذه المدد ، ويكون الإخطار بكتاب موصى عليه على عنوانه داخل الجمهورية أو خارجها .

وعلى المؤمن عليه تحديد رغبته فى أداء المبالغ المطلوبة منه عن المدد المشار إليها أما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية خلال مدة تساوى المدة المشار إليها أو ضعفها أو تاريخ بلوغ سن الستين أى التاريخين أسبق أو الانتظار حتى إنتهاء مدة الإجازة أو الإعارة وأداء الحصة المذكورة مع ما يلتزم به من اشتراكات عن المدة من ١٩٧٥/٩/١ حتى ١٩٧٧/٨/٣١ ويكون أداء المبالغ فى هذه الحالة وفقا للأحكام المنصوص عليها بالمادة (٤٦) من هذا القرار .

ويكون إبداء رغبة المؤمن عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره .

مادة ٤٩ - على صاحب العمل إعداد سجل لتقيد جميع البيانات الخاصة بالمؤمن عليهم المعارين إعادة داخلية والذين في إجازات خاصة أو إجازات دراسية بدون أجر .
ويتعين عليه إيداع كافة القرارات والمستندات الخاصة بالمدد المشار إليها بملف التأمين الاجتماعي .

مادة ٥٠ - يلتزم صاحب العمل بحصته وحصة المؤمن عليه في الاشتراكات المقررة طبقا لقانون التأمين الاجتماعي عن مدة الفصل في حالة حسابها ضمن مدة الاشتراك في التأمين وفقا للمادة (٤٢) من قانون التأمين الاجتماعي .
وتؤدى المبالغ المستحقة على صاحب العمل دفعة واحدة في الموعد المحدد لأداء الاشتراكات المستحقة عن الشهر الذي يعود فيه المؤمن عليه للعمل .

مادة ٥١ - يكون رد التعويض أو المعاشات التي صرفت للمؤمن عليه الذي ألغى أو سحب قرار فصله بالطريق التأديبي وفقا للمادة (٤٢) من قانون التأمين الاجتماعي بعد استيفاء النموذج رقم (٢٩) المرفق صورته .

وللمؤمن عليه الذي فصل بغير الطريق التأديبي أن يرد التعويض الذي صرفه إليه طبقا للمادة (٤٣) من القانون المشار إليه بعد استيفاء النموذج رقم (٣٠) المرفق صورته .

مادة ٥٢ - على المؤمن عليه المهاجر الذي عاد للإقامة بالبلاد نهائيا والتحق بعمل يخضعه لأحكام قانون التأمين الاجتماعي خلال سنتين من تاريخ الهجرة أن يستوفى النموذج رقم (٣١) المرفق صورته لرد التعويض السابق صرفه .

مادة ٥٣ - يحرر النموذج المشار إليه بالمواد (٥١ و ٥٢ و ٥٣) من أصل وصورتين بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام ويقدم إلى جهاز التأمين الاجتماعي لدى صاحب العمل .

ويحرر النموذج من أصل وثلاث صور بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالقطاع الخاص ، ويتبع بشأنه ذات الإجراءات المنصوص عليها بالمواد (٤١ ، ٤٢) من هذا القرار .

مادة ٥٤- يكون للمؤمن عليه أداء المبالغ المطلوبة منه لحساب المدد أو اشتراك عن مدد إما دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب حسابها أو الاشتراك عنها أو على أقساط بإحدى الطريقتين الآتيتين :

(١) للمدة المتبقية لبلوغ المؤمن عليه سن الستين وتحسب الأقساط فى هذه الحالة وفقا للجدول رقم (٦) المرافق لقانون التأمين الاجتماعى وفى حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

وتسقط الأقساط المستحقة فى حالة الوفاة أو استحقاق المعاش لانتهاء الخدمة بسبب العجز .

(٢) بطريق الاستبدال لمدة ٥ سنوات أو ١٠ سنوات أو ١٥ سنة وفقا للجدول رقم (٧) المرافق لقانون التأمين الاجتماعى ، ويراعى فى هذه الحالة توافر الشروط الآتية :

(أ) أن تجاوز مدة اشتراك المؤمن عليه فى التأمين مضافا إليها المدة المطلوب الاشتراك عنها ١٩ سنة أو ٩ سنوات بالنسبة لمن مدت له الخدمة بعد بلوغه سن التقاعد أو استمر بالخدمة تطبيقا للمادة ١٦٣ من قانون التأمين الاجتماعى .

(ب) ألا يقل ما يتبقى من المعاش بعد الاستبدال عن الحد الأدنى للمعاش مضافا إليه الإعانة الإضافية المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧

(ج) أن يكون قد قضى على آخر استبدال نقدى أجراه ، أو لسداد مبالغ عليه للمهينة المختصة - مدة سنة على الأقل .

(د) عدم تجاوز المؤمن عليه سن الخامسة والستين ، وفى حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

وتحصل الأقساط ابتداءً من أجز الشهر التالى لتاريخ توقيعه على إقرار الرغبة فى الاشتراك .

مادة ٥٥ - فى الأحوال التى يتم فيها إسقاط الأقساط لوفاء المؤمن عليه أو استحقاقه المعاش لانتهاه خدمته بسبب العجز ، ويقتصر ذلك على الأقساط المستحقة اعتباراً من تاريخ الوفاة أو ثبوت العجز دون الأقساط المؤجل سدادها عن المدد التى لا يستحق عنها المؤمن عليه أجراً ، ويخصم القسط كاملاً من معاش المؤمن عليه إلى حين استيفاء هذه الأقساط أو من مستحقات المستحقين عنه فى حالة وفاته بنسبة المنصرف من أنصبتهم بما لا يجاوز الربع .

مادة ٥٦ - على صاحب العمل أن يقتطع من أجور المؤمن عليهم الأقساط والمبالغ المستحقة عليهم ، وأن يوردها إلى الهيئة المختصة مع الاشتراكات الشهرية وفى المواعيد المقررة لأداء هذه الاشتراكات مصحوبة بالاستمارة رقم (١٨) الخاصة بتحصيل الأقساط وذلك وفقاً للأحكام المنصوص عليها بالفصل الثالث من الباب الثانى من هذا القرار .

الفصل الثانى

متابعة أداء الأقساط المستحقة على المؤمن عليهم

مادة ٥٧ - على جهاز الأجور أو الجهة المتروك بها صرف الأجور لدى صاحب العمل أن تزهر فى سجلات أو بطاقات الأجور لديها بالبيانات الخاصة بتاريخ بدء المدد المشار إليها فى الفصل الأول من هذا الباب والتاريخ المقرر لانتهائها وكذلك البيانات الخاصة باقتطاع جميع الأقساط المستحقة على المؤمن عليه للهيئة المختصة وعلى الأخص قيمة القسط الشهرى وتاريخ بدايته ونهاية مدة التقسيط وأية تعديلات تطرأ على قيمة الأقساط وأسباب التعديل وإخطار جهاز التأمين الاجتماعى إن وجد بالبيانات المشار إليها بموجب حوافظ إجمالى الاشتراكات والأقساط المنصوص عليها فى المادة (٢٨) من هذا القرار .

وعلى جهاز التأمين الاجتماعى أن يتابع تحصيل الأقساط المستحقة وتسجيلها بالسجل أو البطاقات المعدة لهذا الغرض مع التأشير بأى تعديل من شأنه إيقاف تحصيل الأقساط وإعادة تحصيلها .

كما يتعين عليه أن يجرى فى نهاية كل شهر مطابقة إجمالى الأقساط المقتطعة من واقع الحوافظ المشار إليها بعد قيدها بسجل إجمالى الاشتراكات والأقساط على قيمة الأقساط الواجب تحصيلها وفى حالة وجود خلاف فيجب موافاة الجهاز المختص بمتابعة السداد بالهيئة المختصة بسبب هذا الخلاف على الاستمارة الخاصة بتحصيل الأقساط .

كما يجب فى الأحوال التى يتبين فيها أن هذا الخلاف يعود إلى نقل المؤمن عليه من جهة إلى أخرى أن يخطر الجهة المنقول إليها لمتابعة تحصيل الأقساط المستحقة .

مادة ٥٨ - على جهاز التأمين الاجتماعى لدى صاحب العمل أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص حسب الأحوال أن يعد سجلا لتقيد الأقساط الخاصة يتضمن على الأخص البيانات الآتية :

(١) اسم المؤمن عليه ورقمه .

(٢) تاريخ بدء مدة الإجازة أو الإعارة ونهايتها .

(٣) جميع الأقساط الشهرية المستحقة على المؤمن عليه وبيان المدد المستحق عنها ونوعها .

(٤) الإجراء الذى تم فى شأن أداء المبالغ المستحقة .

(٥) قيمة القسط الشهرى .

(٦) تاريخ بدء اقتطاع الأقساط ونهايتها .

مع التأشير بالسجل بأية تعديلات تطرأ على قيمة الأقساط وأسباب التعديل .

٥٩ - على جهاز التأمين الاجتماعى فى الحالات التى يتم فيها سداد المبالغ المستحقة على المؤمن عليه بالتقسيط أن يخطر الجهاز المختص بصرف الأجور بقيمة القسط الشهرى الواجب اقتطاعه من العامل وتاريخ بدء اقتطاع الأقساط ونهايتها .

وعلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص أن يقوم بهذا الإخطار بالنسبة للمؤمن عليهم بالقطاع الخاص .

مادة ٦٥ - على صاحب العمل أن يقتطع من أجور المؤمن عليهم الأقساط المستحقة عليهم وأن يوردها إلى الهيئة المختصة مع الاشتراكات الشهرية فى المواعيد المقررة لأداء هذه الاشتراكات مصحوبة بالاستمارة رقم (١٨) الخاصة بتحصيل الأقساط المرفق نمودجها ، وتحضر هذه الاستمارة من أصل وثلاث صور ويرسل الأصل وصورتين مع استمارة سداد إجمالى الاشتراكات الشهرية إلى الهيئة المختصة وتحفظ الصورة الأخرى لدى صاحب العمل .

على أنه بالنسبة لصاحب العمل بالقطاع الخاص فتسدد الأقساط المستحقة على المؤمن عليهم لديه مع الاشتراكات الدورية بموجب إذن التحصيل المشار إليه بالمادة (٣٧) من هذا القرار .

مادة ٦٦ - لا يستحق القسط عن الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة لدى صاحب العمل السابق إذا لم يكن كاملا ويستحق كاملا عن الشهر الذى تبدأ فيه الخدمة لدى صاحب عمل جديد .

مادة ٦٧ - فى حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه قبل الوفاء بباقى الأقساط يتعين على جهاز التأمين الاجتماعى أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص أن يؤشر فى النموذج الخاص بالبيانات الأساسية للمؤمن عليه بقيمة القسط الشهرى المستحق والمدة المتبقية للتقسيت وإجمالى المبالغ المتبقية على المؤمن عليه حتى يمكن اقتطاعها من أجره عند التحاقه لدى صاحب عمل آخر أو خصمها من مستحقاته لدى الهيئة فى الحدود المجاوزة قانونا .

مادة ٦٨ - على جهاز الأجور أو الجهة المنوط بها صرف الأجر لدى صاحب العمل أن توافى جهاز التأمين الاجتماعى أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص حسب الاحوال ببيان شامل من نسختين يتضمن أسماء المؤمن عليهم الذين يقتطع من أجورهم أقساط بقيمة القسط الشهرى الواجب اقتطاعه ونوعه خلال سنة

كاملة قادمة وذلك فى شهر أبريل من كل عام والأقساط التى أوقف سدادها وسبب الوقف .

وعلى جهاز التأمين الاجتماعى أو مكتب الهيئة المختص مطابقة تلك الكشف على الأستماره الخاصه بتحصيل الأقساط .

وترسل نسخة من الكشف إلى الجهاز المختص بمتابعة السداد بالهيئة المختصة وتحفظ نسخة بجهاز التأمين الاجتماعى أو مكتب الهيئة المختص .

وعلى الجهاز المختص بمتابعة السداد أن يتابع تحصيل الأقساط المستحقة بموجب السجل المعد لهذا الغرض مع التأشير بأى تعديل من شأنه إيقاف تحصيل الأقساط أو إعادة تحصيلها أو سبب ذلك .

مادة ٦٤ - يلغى القرار ٣٤ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه .

مادة ٦٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزيرة

الشئون والتأمينات الاجتماعية

دكتورة : آمال عثمان

النماذج الخاصة

بالقرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

منطقة _____ طلب إشترك _____
 مكتب _____ وإخطار لتعديل بيانات _____
 اسم المنشأة _____ اسم صاحب العمل _____
 المركز الرئيسي _____ عنوانه _____
 المنشأة _____ تاريخ بدء سريان القانون
 النشاط _____ مشترك تأمين صحي نعم - لا

رقم التأمين الثابت	اسم المؤمن عليه	درجة القرابة	النوع	الجنسية	تاريخ الميلاد	تاريخ الالتحاق
شروط						

أقر أنا _____ بصفتي _____
 بأن البيانات الواردة بهذه الإستمارة وملحقاتها صحيحة ، وأن إجمالي عدد العمال _____ عاملاً وأن إجمالي الأجور الشهرية _____ لاغير ، وأتعهد بإخطار الهيئة عن كل تغيير يطرأ عليها مستقبلاً
 توقيع صاحب العمل أو المدير _____ المفتش _____
 تستوفي درجة القرابة للعاملين من أفراد أسرة صاحب العمل ، متى كانوا يعملون
 في بيانات العاملين وأجورهم .

ملاحظ

- (١) تحرر هذه الاستمارات من أربع نسخ وترسل إلى مكتب الهيئة المختص والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفي .
- (٢) تحرر هذه الاستمارة سنوياً عند وجود التعديلات في البيانات الخاصة بالعاملين أو آخر يناير من كل عام .
- (٣) في حالة ما إذا زاد عدد العاملين عن عشرة عمال تستعمل كشوف مستقلة الواردة بها

صاحب العمل

نموذج رقم ٦

رقم الاشتراك

١٩ / /

مستند بدء النشاط

تاريخ بدء النشاط

جهة صدور مستند بدء النشاط

التأمين على السائقين		أقساط خاصة			الاشتراك		رمز	الأجر	المهنة
نوع الترخيص	رقم اللوحة المعدنية للسيارة	تاريخ		قيمة القسط	الاشتراك الشهرى		الاشتراك	الشهرى	
		نهاية	بداية						

روجع

أخصائى بدء الاشتراك

أخصائى تحديد الاشتراك

لديه ، يقدم هذا النموذج عند الاشتراك لأول مرة وفى يناير عند حدوث تغيير

سات

خلال أسبوعين من تاريخ بدء النشاط متضمنة بيانات جميع العاملين بما فيهم المتدرجين

أجورهم وترسل إلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص فى موعد

لا يتجاوز بأسماء العاملين بدلا من الجدول الموضوع بالاستمارة على أن تسطر طبقا للحقول

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إخطار اشتراك

منطقة _____

مكتب _____

اسم المؤمن عليه _____ النوع ذكر / انثى _____

محل الإقامة _____ شارع _____

نوعها : شخصية - عائلية _____ جهة صدورها _____ تاريخ صدورها _____ / / ١٩

تاريخ الاشتراك بالهيئة _____ / / ١٩ الأجر الشهري _____ ملزم جنيته _____ طريقة تأديته _____

(صاحب المنشأة / شريك متضامن / عامل) قانون التأمين المعامل به _____

بيانات صاحب العمل الحالي

اسم صاحب العمل او المنشأة _____ رقم الاشتراك _____

عنوان المركز الرئيسى _____

عنوان محل العمل او المنشأة الفرعية _____

نوع النشاط _____

توقيع المؤمن عليه

اخصائى بدء الاشتراك بمكتب التأمينات _____

ملاحظ

١- على صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يرسل هذه الاستمارة من أصل وخلال أسبوع على الأكثر من تاريخ التحاق أى عامل جديد بالعمل لديه سواء كان كما ترسل هذه الاستمارة بالنسبة لصاحب العمل المشترك عن نفسه .

٢- يرفق بالاستمارة لدى اشتراك المؤمن عليه لأول مرة بالهيئة شهادة الميلاد فوتوغرافية لبطاقة الحالة المدنية يتم مطابقتها على الاصل بمعرفة الموظف المختص .

٣- التوقيع على هذه الاستمارة يفيد الاطلاع و الموافقة على جميع البيانات وله أن يلجأ فى ذلك الى مكتب علاقات العمل المختص أو القضاء .

(استمارة رقم « ١ »)

مؤمن عليه

المؤمن عليه رقم التأمين
الجنسية تاريخ الميلاد / / ١٩ المهنة أو الحرفة
قسم / مركز محافظة رقم بطاقة الحالة المدنية
الحالة الاجتماعية تاريخ الالتحاق بالعمل أو بدء مزاولة النشاط / / ١٩
الاشتراك الشهري ملحق طبيعة علاقة المؤمن عليه بالمنشأة
أنواع التأمين الخاضع لها .

بيانات عن مدة اشتراك سابقة

اسم صاحب العمل أو المنشأة		رقم الاشتراك
عنوان صاحب العمل		
تاريخ الالتحاق بالخدمة أو مزاولة النشاط / / ١٩ تاريخ إنتهاء الخدمة أو النشاط / / ١٩ سبب ترك الخدمة نوع النشاط		
توقيع صاحب العمل		
ختم شعار الدولة	يعتمد	روجم ١٩ / /
مدير المكتب		

ملاحظات

وثلاث صور بالنسبة لكل من العاملين لديه مع طلب اشتراكه في الهيئة لأول مرة
الالتحاق نهائيا أو تحت الاختبار .

أو مستخرج رسمي من سجلات المواليد أو حكم قضائي يثبت السن أو صورة أو
البطاقة الشخصية العائلية .

الواردة بها ولايجوز لمن وقع عليها أن يعار في شأن تلك البيانات أمام الهيئة

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

منطقة : _____ إخطار اشتراك مؤمن عليه في

مكتب : _____

اسم المؤمن عليه : _____

تاريخ الميلاد / / ١٩

عنوان المؤمن عليه : _____

الأجر (إن وجد) _____ مليون _____ جنيه

طريقة تأدية الأجر (بالشهر - باليوم - بالإنتاج)

رقم البطاقة _____ العائلة _____
الشخصية _____ جهة صدورها _____

اسم صاحب العمل _____

عنوان صاحب العمل أو المنشأة _____

عنوان المركز الرئيسي _____

نوع النشاط بالتفصيل _____

الجهة التي تشرف على التلمذة الصناعية أو التدريب أو التشغيل الصيفي للطلاب

توقيع المؤمن عليه _____

ملاحظ

١ - تستخدم هذه الاستمارة كإخطار بالاشتراك في تأمين إصابات العمل فقط
والعاملين المتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل
كانوا بدون أجر .

كما يستخدم هذا النموذج كإخطار بالاشتراك في تأمين إصابات العمل فقط بالنسبة

٢ - يقتصر استيفاء بيان الأجر على الحالات التي يتقاضى فيها المؤمن عليه

٣ - تحرر هذه الاستمارة من أصل وثلاث صور وتقدم للمكتب المختص خلال

٤ - يرفق باستمارة المستند الرسمي الدال على تاريخ الميلاد أو صورة طبق

٥ - تعتمد الاستمارة من المدير المسئول بالجهة التي تشرف على التلمذة

الصناعية المثبت لنوع العمل .

نموذج رقم (١١)

تأمين إصابات العمل

رقم التأمين :

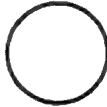
تاريخ الالتحاق / / ١٩

صفة المؤمن عليه : متدرج / تلميذ صناعي / مشغول بمشروع صيفي / خاضع
لقانون العمل وأقل من ١٨ سنة / تجاوز سن الستين مع وقف تأمين الشيخوخة
تاريخ صدورها / / ١٩

رقم الاشتراك

المدير المسئول

خاتم شعار الجمهورية



توقيع صاحب العمل

سات

بالنسبة للعاملين الذين يخضعون لأحكام قانون العمل من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة
الصيفي . دون التزام صاحب العمل بأداء اشتراكات بالنسبة لهم في هذا التأمين طالما
لمن بلغوا سن الستين ووقف انتفاعهم بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .
أجرا من صاحب العمل .
أسبوعين على الأكثر .
الأصل منه .
والتدريب مع ختمها بخاتم هذه الجهة ويرفق بها نسخة من عقد عمل المتدرج أو المستند

عمالی جدد

19-

عنوانه _____ رقم الاشتراك _____

[illegible]

19 / /

يعتمد

أصل وصورتين بمكتب الهيئة المختصة من ثلاثة نسخ في نهاية كل شهر .

الشهر

العمل ويتبع وحدة حسابية أخرى .

الاجازات بدون أجر ومافى حكمهما على أن يقرر نموذج لكل من الفئات المشار إليها .

المختص .

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
بطاقة تأمينية

الاسم	الأمين
الجنسية	رقم التأمين
الديانة	ذكر
المهنة أو الحرفة	النوع
تاريخ الميلاد	الحالة الاجتماعية
رقم البطاقة	عائلية
تاريخ وجبة الإصدار	شخصية
تاريخ بدء الاشتراك	عائلية
مدة سابقة مضمونة	شهر
	سنة

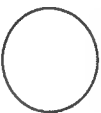
أنواع التأمينات الاجتماعية المنتفع بها :

نوع التأمين	تاريخ بدء الاشتراك
تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء	
» إصابات العمل	
» البطالة	
» المرض	
» الإذخار	
رصيد الإذخار في ١٩٧٤/١٢/٣١	

تاريخ صدور البطاقة

المكتب الذي أصدرها

خاتم المكتب



مدير المكتب

بيانات مدد الخدمة المشترك فيها بالهيئة

بيانات ترك الخدمة			بيانات الخدمة		رقم اشتراكه	اسم صاحب العمل
أجر	السبب	التاريخ	أجر الالتحاق	تاريخ الالتحاق		
لم يتم	جيبه		لم يتم			

تخصص الأسطر الأولى لمدة الاشتراك لدى أصحاب أعمال سابقين على إصدار البطاقة .

(نموذج رقم ٨)

بيانات الحالة المدنية

جمهورية مصر العربية
وزارة التأمينات

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

مكتب
منطقة

صورة الزمن عليه

بطاقة تأمين عن اخطار إصابات العمل

رقم

اسم المؤمن عليه

تاريخ بدء الاشتراك

تاريخ إصدار البطاقة

رقم البطاقة الشخصية
مكتب السجل المدني
محل وتاريخ الميلاد
النوع
الهيئة
محل ورقم القيد

مدير المكتب

ختم المكتب

التاريخ / / ١٩

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
منطقة _____
مكتب _____
إخطار انتهاء خدمة
أو وقف سريان تأمين

اسم المؤمن عليه _____ المهنة _____
تاريخ بدء الاشتراك بالهيئة _____ تاريخ الالتحاق بخدمة
سبب ترك الخدمة _____ عنوان المؤمن
تاريخ انتهاء مدة التلمذة أو التدرج أو بلوغ سن ١٨ عاما للمشاركين فى التأمين ضد
الأجر المؤدى عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الخدمة إن قلت عن
اسم صاحب العمل الأخير _____ رقم _____

إقرار صاحب العمل	
أقر أن البيانات عالية صحة ^{سلمت} _{أرسلت} صورة من هذه الاستمارة للمؤمن	
عليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول رقم _____ بتاريخ / / ١٩	
لعدم موافقته على التوقيع .	
تحريرا فى / / ١٩	توقيع صاحب العمل _____

تاريخ ورود الاستمارة لمكتب التأمينات / / ١٩

بيانات خاصة

رقم وتاريخ تصدير الاستمارة إلي مكتب علاقات العمل فى حالة النزاع / / ١٩
نتيجة بحث النزاع ومدى استحقاق التعويض

رقم وتاريخ التصدير للهيئة من مكتب علاقات العمل / / ١٩
أخصائى هذه الاشتراك _____ أخصائى

نموذج . استمارة رقم ٦

رقم التأمين الثابت

مؤمن عليه

الشبخوخة والعجز والوفاة « المحدد بمعرفة الهيئة »

تاريخ الميلاد / / ١٩

صاحب العمل الحالي / / ١٩

عليه بعد ترك الخدمة

إصابات العمل / / ١٩

ذلك - - - - - الأجر الأخير - - - - - من - - - - - إلى - - - - -

جنه

مليم

الاشتراك

إقرار المؤمن عليه

أقر أن البيانات عاليه صحيحة و لا يوجد نزاع بينى وبين صاحب العمل بشأن يوجد

إنتهاء الخدمة وأطلب معاش وأقر باستلامى ثوره من هذا النموذج . تعويض بطالة

تحريرا فى / / ١٩ توقيع المؤمن عليه

تاريخ وروداستمارة مكافأة نهاية الخدمة / / ١٩

بتعويض البطالة

اسم مكتب علاقات العمل

يستحق تعويض بواقع أو ٣٠٪ لا يستحق

توقيع مدير مكتب علاقات العمل

- روجع ، / / ١٩

تسجيل المؤمن عليهم

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

حافطة إجمالى الاشتراكات والأقساط المستحقة

والسدة عن شهر ١٩ _____

- ٧٨ -

اسم صاحب العمل _____ رقم الاشتراك _____

الوحدة المسائية _____ العنوان _____

مقيم جنيته _____

إجمالى الأجر الفعلية المستحقة للعاملين _____

الاشتراكات المستحقة

إجمالي الاشتراكات	اشتراكات المزن عليهم		اشتراكات صاحب العمل		إجمالي الأجر التي يسرى عليها حكم اقتطاع الاشتراكات		نوع التأمين
	قيمة الاشتراك	النسبة	قيمة الاشتراك	النسبة			
مبلغ					مبلغ		تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة
							تأمين إصابات العمل
							تأمين المرض
							تأمين البطالة
							نظام الإذخار
							جولة

الانقساط الخاصة والمبالغ الأخرى المستحقة

قيمة القسط	نوع القسط
مليم	جنيه
	<p style="text-align: center;">انقساط استبدال</p> <p>انقساط ضم مدد غير محسوبة في المعاش أو تعديل معدل حساب المدد المحسوبة بغير كامل النسب</p> <p>انقساط عن مدد الإجازة الخارجية أو إجازات خاصة بدون أجر للعمل بالخارج</p> <p style="text-align: center;">انقساط عن إجازات دراسية</p> <p>انقساط عن إجازات خاصة بدون مرتب لغير العمل بالخارج</p> <p>انقساط رد مكافأة (المعلمين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة)</p> <p style="text-align: center;">مبالغ أخرى مستحقة</p> <p style="text-align: center;">..... جملة</p>

بيانات السداد

كلي	جزئي	إجمالي المستحق	إجمالي الاشتراكات المستحقة إجمالي الأقساط الخاصة والمبالغ الأخرى المستحقة
			يضمم : (3) <u>بالتسوية للقطاع العام :</u> المعاشات والتعويضات المنصرفة بمرقة الوحدة (ب) <u>بالتسوية للجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة :</u> السداد بالزيادة للهيئة العامة للتأمين والمعاشات
		صافي السداد	

فرع	١٩ / /	موزع	ورق شيكات برقم
		١٩	بصافي المبلغ المسدد عن شهر
يعتمد	ودع		أعد بمرقة

(استمارة رقم ١٠٠)

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

Ashley

—

استثمار تحديد مكافأة نهاية الخدمة وفروقتها

[illegible]

المبلغ		العامل	الأجر السنوي		المدة
مليم	جنيته		مليم	جنيته	
					٥٦/١٢/٣١ إلى ٥٦/٤/١ من
					٥٧/١٢/٣١ إلى ٥٧/٤/١ من
					٥٨/١٢/٣١ إلى ٥٨/١/١ من
					٥٩/١٢/٣١ إلى ٥٩/١/١ من
					٦٠/١٢/٣١ إلى ٦٠/١/١ من
					٦١/١٢/٣١ إلى ٦١/١/١ من
جملة					
١٩٦٣ لسنة ٦٣ استمارة القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٣					
حصة صاحب العمل المبينة في البند (هـ) من استمارة القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٣					
مجموع اشتراكات صاحب العمل وانجها					
فرق مكافأة ومدة الاشتراك					
إجمالي المبلغ المطلوب من صاحب العمل فقط وقدره					
تقديماً					
إجمالي إيداع					
يعتمد					
ردجع					
أعد بمرفة					
يسدد بموجب شيك					
حوالة					
١٩٥٦/٤/١ من					
(*) بالهيئة أو بالنظام الخاص اعتباراً من					

١٩ / /

ملاحظات

- ١ - تحجر هذه الاستمارة من أصل وصورتين .
- ٢ - ترسل هذه الاستمارة عند انتهاء خدمة المؤمن عليه مصحوة بالاستند الدال على السداد فور انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ إنتهاء الخدمة ، ويتحمل صاحب العمل في حالة التأخير ريع استثمار يعادل $\frac{9}{100}$ سنويا من مبلغ المكافأة وفروقتها .
- ٣ - تقدر المكافأة عن المدد قبل ١٩٥٩/٤/٧ تاريخ العمل بقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على الوجه الآتي :
(أ) بالنسبة للعاملين المعيّنين بالماهية الشهرية :
أجر $\frac{1}{2}$ شهر عن كل سنة عن السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تزيد عن أجر سنة ونصف .
(ب) بالنسبة للعاملين الآخرين .
أجر عشرة أيام عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر خمسة عشر يوما عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا يتجاوز المكافأة أجز ٣٦٥ يوما .
- ٤ - تقدر المكافأة عن المدد من ١٩٥٩/٤/٧ إلى تاريخ البدء في اشتراك تأمين الشيخوخة وفقا لأحكام الفقرة (أ) من البند السابق بدون حد أقصى .

- ٥ - تحسب المكافأة على أساس الأجر الأخير عند ترك الخدمة حتى ولو تجاوز الحد الأقصى لأجر الاشتراك .
- ٦ - بالنسبة للمؤمن عليهم الذين حوت أجورهم من غير الشهرية إلى الشهرية ، يراعى في احتساب المكافآت ما يلى :
 - (أ) إذا كان التحويل قد تم قبل ٧/٤/١٩٥٩ تحسب المكافأة عن كل مدة الخدمة كما لو كانت كلها قضيت بالشهرية .
 - (ب) إذا كان التحويل تم بعد ٦/٤/١٩٥٩ تحسب المكافأة عن كل مدة حسب طبيعتها وللوصول إلى الأجر اليومي الأخير من واقع الأجر الشهري الأخير يتبع ما يلى :
- فى حالة عدم توافر ذلك البيان يقسم الأجر الشهري الأخير على ٣٠ يوما .
- ٧ - يتخذ ناتج اشتراكات صاحب العمل عن كل سنة من سنوات الاشتراك من حاصل ضرب العناصر الآتية :
 - الأجر السنوى والمقصود به أجر الاشتراك الذى يسد على أساسه الاشتراك مضروباً فى عدد أشهر المدة .
 - المعامل المين بالجدول قرين كل سنة من سنوات الاشتراك .
- ٨ - إذا كان ناتج الاشتراك يزيد عن قيمة المكافأة المستحقة عن مدة الاشتراك فلا يؤدى صاحب العمل سوى المبلغ الموضحة بالبند (أ) أما إذا زادت المكافأة عن ناتج الاشتراكات فينبغ أن يؤدى صاحب العمل بالإضافة إلى المبلغ الموضح بالبند (أ) الفرق بين قيمة المكافأة وناتج الاشتراكات .

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

طلب تعديل نسبة حساب مدة الخدمة

بواقع $\frac{1}{46}$ بدلا من $\frac{1}{70}$ طبقا للقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥

أولا : بيانات عن العامل يعتمدها صاحب العمل :

١ - اسم صاحب العمل	
٢ - اسم العامل	
٣ - تاريخ ميلاد العامل	١٩ / /
٤ - تاريخ نهاية المدة المطلوب تعديل نسبتها	١٩ / /
٥ - تاريخ بدء المدة المطلوب تعديل نسبتها	١٩ / /
٦ - مقدار المدة (يستبعد كسر الشهر)	١٩ / / شهر ^١
٧ - تاريخ بداية مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة المحسنة بواقع $\frac{1}{46}$	١٩ / /
والثانية للمدة المطلوب تعديل نسبتها	
مقيم	جنيه
٨ - الأجر في بداية المدة المنصوص عنها بالنبد السابق	
التاريخ	١٩ / /

توقيع صاحب العمل

توقيع العامل

بيانات تقررها الجهة الحكومية :

(أ) تقدير تكلفة الدفعة الواحدة عن المدة المطلوب تعديل نسبتها :
 الأجر الشهري الموضح بالبند رقم ٨ من أولا × المعامل المقابل للسنة في
 تاريخ تقديم الطلب بالجدول ٤ المرافق للقانون ٣ المدة المطلوب تعديل نسبتها بالأشهر
 الكاملة ÷ ٣٠

(ب) في حالة الرغبة في أداء التكلفة على أقساط :
 (١) حتى من السنتين :

تكلفة الدفعة الواحدة × المعامل المتأخر للسنة في بدء التخصيط بالجدول رقم ٦ المرافق
 للقانون ÷ مدة التخصيط بالأشهر × ١٠٠

(٢) في حالة الرغبة في التخصيط بطريق الاستبدال لمدة ٥ سنوات :

تكلفة الدفعة الواحدة + المعامل المقابل بالسنة في بدء التخصيط بالجدول رقم ٧ المرافق
 للقانون .

(٣) في حالة الرغبة في التخصيط على أقساط شهرية بطريق الاستبدال لمدة ١٠

سنوات :

تكلفة الدفعة الواحدة ÷ المعامل المقابل للسنة في بدء التخصيط بالجدول رقم ٧ المرافق
 للقانون .

(٤) في حالة الرغبة في التخصيط على أقساط شهرية بطريق الاستبدال لمدة ١٥ سنة :
 تكلفة الدفعة الواحدة ÷ المعامل المقابل بالسنة في بدء التخصيط بالجدول رقم ٧ المرافق
 بالقانون .

ثالثا : إقرار العامل برغبته في كيفية السداد :

أقر أنني اطّعت على بيانات هذا النموذج وأرغب في أداء المستحق على من مبالغ بالكيفية الآتية :

(١) الأداة - دفعه واحدة :

مبلغ	جنه
_____	_____

ويرفق طيه شيك مصرفي مقبول الدفع على بنك _____

(٢) التقسيط حتى سن الستين :

(٣) التقسيط لمدة سنة :

توقيع العامل

التاريخ / / ١٩

رابعا : إقرار صاحب العمل بخضم القسط الأول ومتابعة سداده :

(١) تم التأشير بسجلات الأجر بقيمة القسط الموضح عالياه وتتعهد باستقطاع القسط الشهري المستحق .

مبلغ جنه

براقع _____ فقط وقدره _____

اعتبارا من الأجر المستحق عن شهر _____ سنة _____ الواجب الأداء في أول _____ سنة ١٩

وتورده للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ، مع مسترليتي (الكاملة عن الرضاء بذلك القسط طالما يستحق العامل أجره . كما أتعهد بإخطار الجهة المكرمية المنقول إليها عند نقل العامل وكذلك في حالة وقف التقسيط لعدم استحقاق العامل أجره .

(٢) تم التأشير باستمارة الخدمة بضمون هذا النموذج وحفظ نسخة منه بملف التأمين الاجتماعي الخاص بالعامل .

تحريرا / / ١٩ خاتم جهة العمل مدير شئون العاملين



ملاحظات :

- (١) في حساب السن يعتبر كسر السن سنة كاملة .
- (٢) يقرب القسط المستحق حتى سن الستين إلى أقرب قرش .
- (٣) يشترط للتقسيط بالاستعداد أن تكون مدة اشتراك العامل في تأمين الشيخوخة في تاريخ تقديم الطلب بما فيها المدة المطرب رفع نسبتها تزيد على ١٩ سنة .

(استمارة رقم ٧٨)

الهيئة العامة للميثاق الاجتماعية

طلب اشتراك عامل عن مدة عمل أو نشاط غير محسوبة ضمن مدة اشتراكه في التأمين

أولاً : بيانات يحررها طالب الضم ويعتمدها صاحب العمل :

اسم صاحب العمل الحالي :

اسم المؤمن عليه :

تاريخ ميلاد المؤمن عليه : _____ رقم التأمين / ملف _____

الأخر في تاريخ الانتفاع بأنظمة التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية أو بدء المدة التي قدم الطلب خلالها بحسب الأحوال .
رقم (أ)

تاريخ التعيين الفعلي / / ١٩

بيان عن المدة المطلوب الاشتراك عنها .

ملاحظات	مقدار المدة (٧)		بداية أو نهاية المدة		طبيعة العمل أو النشاط الذي قضيته به المدة
	سنة	شهر	إلى	من	

التاريخ / / ١٩ توقيع المؤمن عليه توقيع صاحب العمل

ثانياً : بيانات يحررها صاحب العمل :

تقدير التكلفة لحساب السنة الواحدة :

(أ) في حالة الرغبة في أداء التكلفة دفعة واحدة :

الأجر الشهري في تاريخ الانتفاع بمزايا التأمين والمعاشات \times العامل المقابل للسنة في تاريخ تقديم الطلب بالجدول رقم (٤) المرافق للقانون .

(ب) في حالة الرغبة في أداء التكلفة على أقساط :

١ - حتى سن الستين :

تكلفة الدفعة الواحدة \times العامل المناظر للسنة في بدء التقسيط بالجدول رقم (٦)

المرافق للقانون \div مدة التقسيط بالأشهر الكاملة $\times ١٠٠$

٢ - في حالة الرغبة في التقسيط بطريق الاستبدال لمدة ٥ سنوات : تكلفة الدفعة

الواحدة \div العامل المقابل بالسنة في بدء التقسيط بالجدول رقم (٧) المرافق للقانون ٧٩

لسنة ١٩٧٥ .

٣ - في حالة الرغبة في التقسيط على أقساط شهرية بطريق الاستبدال لمدة ١٥ سنة :

تكلفة الدفعة الواحدة \div العامل المقابل بالسنة في بدء التقسيط بالجدول رقم

(٧) المرافق بالقانون .

٤ - في حالة الرغبة في التقسيط على أقساط بطريق الاستبدال لمدة ١٥ سنة تكلفة

الدفعة الواحدة \div العامل المقابل للسنة في بدء التقسيط بالجدول رقم (٧) المرافق للقانون .

مليم	جنيته

ثالثا : إقرار المؤمن عليه برغبته في الاشتراك :

أقبل الاشتراك عن مدة _____ سنة (فقط) من مدة _____ على التالية للبرقي سن العشرين والثير محصورة في مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة وذلك عن طريق :
جنيه ملهم

(١) الأداة دفعة واحدة = ما يخص السنة الواحدة × مدد السنين المطلوب ضمها = _____ مرفق طيه شيك مصرفي مقبول الدفع على بنك _____ فرع _____ رقم _____

بتاريخ / / ١٩

$$\begin{aligned} &= \times \\ &= \times \end{aligned}$$

التاريخ / / ١٩ توقيع المؤمن عليه

رابعا : إقرار الرعدة الحسابية بخصم القسط ومتابعة سداده :

١ - تم التأشير بسجلات الأجر بقسمة القسط الموضح بعاليه وتتعهد باقتطاع القسط الشهري المستحق

قروش جنيه

بواقع _____ (فقط وقدره _____) اعتبارا من الأجر المستحق عن شهر _____ سنة ١٩ المستحق الأداء في أول

شهر _____ سنة ١٩ وتوريد للمهنة العامة للتأمين والمعاشات مع مسترليتي الكاملة .

عن الرضا . بذلك القسط طالا يستحق العامل أجره كما تعتمد بإخطار الجهة المتقرب إليها عند تقل العامل وكذلك في حالة وقف التقييط لعدم استحقاق العامل أجره .

٢ - تم التأشير باستمارة الخدمة بضمون هذا النموذج وحفظت نسخة منه بملف التأمين الاجتماعي الخاص بالزومين عليه .
تحريرا في ١٩ / /

خاتم جهة العمل المدير المسئول

ملاحظات يجب مراعاتها عند الحساب :

١ - المقصود بالأجر هو الأجر في تاريخ بدء الانتفاع بأنظمة التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية حسب الأحوال ، وإذا كانت المدة المطلوب حسابها تقع بعد التاريخ المذكور فيقدر المبلغ المستحق عليها على أساس الأجر في تاريخ بدء مدة الاشتراك في التأمين التالية لها .

٢ - يستعمل من المدة المطلوب حسابها المدة الآتية :

(أ) التي قضيت قبل بلوغ سن العشرين .

(ب) جزء السنة .

٣ - يشترط لتفسيط الاستبدال أن تكون مدة اشتراك العامل في تأمين الشيخوخة في تاريخ تقديم الطلب بالإضافة إلى المدة المطلوب ضمها تزيد على ١٩ سنة .

٤ - يقرب القسط حتى سن الستين بالبدء ثالثا إلى أقرب قرش .

٥ - في حساب السن يختار كسر السنة سنة كاملة .

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

منطقة _____

مكتب _____

إذن تحصيل

عدد _____

اسم صاحب العمل _____ عدد العمال في نهاية الشهر السابق _____

رقم الاشتراك _____ عمال جدد التحقوا خلال الشهر _____

عمال تركوا العمل أو أوقفت _____

اشتراكاتهم خلال الشهر _____

عدد العمال في نهاية الشهر المستحقة _____

عنهم الاشتراكات الدورية _____

قرش جنيه

وذلك عن قيمة _____ (_____) بحدود المخزينة من المبلغ المذكور فقط

—

عن السنة المالية ١٩ / ١٩

المعنوان

الوحدة الحسابية لشركة

رقم الاشتراك

11

تاریخ بد۔ الاستراک

تاریخ بدہ الشاط

نوعه
وحدات حسابه أخرى بيانها :
نوعه

أولاً : بيانات الأجور من واقع الحسابات الختامية :

إجمالي	إجمالي المنصرف		المبالغ التي خصبت على أساسها الاشتراكات	
	جزئي	كلي	جزئي	كلي
	مبلغ	مبلغ	مبلغ	مبلغ
	مبلغ	مبلغ	مبلغ	مبلغ

(حـ / ٣١١)	* الأجر التقديري :								
(حـ / ٣١١١)	* الوظائف الدائمة :								
(حـ / ٣١١٢)	* المكافآت الشاملة :								
(حـ / ٣١١٢١)	- مكافآت الخبراء الوطنيين								
(حـ / ٣١١٢٢)	- مكافآت الخبراء الأجانب								
(حـ / ٣١١٢٣)	- المعينون بمكافآت شاملة								
(حـ / ٣١١٢٤)	- الأجر الشاملة								
(حـ / ٣١١٢٥)	- أجر الرسميين والعرضيين								
(حـ / ٣١١٢٦)	- أجر المميزين بمرتبة ثابتة								
(حـ / ٣١١٢٧)	- الدرجات القصوى								
(حـ / ٣١١٢٨)	- أجر الصبية والأحداث								
(حـ / ٣١١٢٩)	* تكاليف الممارسين وتتحمل الوحدة بأجرهم								
(حـ / ٣١١٣٠)	* تكاليف الإجازات الدراسية والمنح التدريبية								
(حـ / ٣١١٣١)	* المكافآت :								
(حـ / ٣١١٣٢)	- مكافآت إضافية للممارسين امتدادا للعمل الأصلي								
(حـ / ٣١١٣٣)	- مكافآت عن أعمال إضافية للمنتسبين								

بيــــــــــــــــان

المبالغ التي خصبت على أساسها الاشتراكات	إجمالي المنصرف					
	كللى	جزئى	كللى	جزئى	كللى	جزئى
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
- مكافآت أعمال إضافية أيام الجمع						
- مكافآت طوارئ - للمسكرين أو المجندين						
- مكافآت إنتاجية وتشجيعية						
- مكافآت خاصة						
- مكافآت حضور جلسات ولجان						
- مكافآت عن أعمال أخرى						
- رواتب وبدلات						
- رواتب تقبيل للوظائف العليا						
- رواتب تقبيل لمواطنين في الخارج						
- رواتب تقبيل لموظفين فنيين						
- رواتب طبيعة عمل						

(ج / ٣١١٦٥)	- رواتب إقامة تشمل بدل السكن في الخارج والمأكل
(ج / ٣١١٦٦)	- إعانة اجتماعية
(ج / ٣١١٦٧)	- راتب استقبال وضيافة
(ج / ٣١١٦٨)	- بدل تغذية
(ج / ٣١١٦٩)	- بدل ملابس
	إجمالي الأجور التقديرية
	إجمالي
	المزايا العينية
(ج / ٣١٢)	إجمالي الأجور التقديرية والمزايا العينية
(ج / ٣١٣)	* مساهمة الوحدة في التأمينات الاجتماعية
(ج / ٣١٣١)	** حصة الوحدة في تأمين الشيفرزة
(ج / ٣١٣٢)	* حصة الوحدة في التأمين الصحي
(ج / ٣١٣٣)	* حصة الوحدة في تأمين إصابات العمل
(ج / ٣١٣٤)	* حصة الوحدة في تأمين البطالة

إجمالي مساهمة الوحدة في التأمينات الاجتماعية

ثانيا - بيانات الأجر التقديرية التي أديت على أساسها الاشتراكات وعن العمال (من واقع استثمارات السداد) :

عدد العمال في نهاية السنة المالية	أجر الزممن إصابات العمل فقط	إجمالي أجر المستثنى أو الموقوف بالنسبة لهم تأمين						إجمالي الأجر	
		الإدخار	الصحي	البطالة	الشيخوخة والعجز والرواة				
					جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
		جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم

ثالثا - بيانات تفصيلية عن المبالغ المسددة :

مبالغ أخرى		مكافأة نهاية الخدمة	أقساط		اشتراكات	
بيان	المبلغ		بيان	المبلغ	بيان	المبلغ
ربح استثمار			مدة سابقة استبدال إجازات دراسية (عامل)		دورية سنوات سابقة إجازات دراسية بعثات علمية	
مبالغ إضافية			إجازات خاصة أخرى ()		تكملة مدة المعاش	

رابعاً - المبالغ المخصومة من مقارنات المبالغ لحساب الهيئة ولم تسدد :

مكتب الهيئة	المبالغ المخصومة		بيان العملية	عنوانه	اسم المقارن	مسلسل
	مليم	جنيبه				

أقر بأن البيانات الموضحة بهذا النموذج صحيحة ومطابقة للدفاتر والمستندات والسجلات بالوحدة الاقتصادية وأن الأجر التقديري التي حسبت على أساسها الاشتراكات تشمل كل ما صرفه العاملين باعتبارها أجراً بالتطبيق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته والقرارات الوزارية التنفيذية وتعليمات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

كما أقر بأن المبالغ المستحقة من المقارنين لحساب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقاً للقرارات الوزارية التنفيذية وتعليمات هذه الهيئة هي كل ما تبقى وفقاً للدفاتر والمستندات والسجلات .

هذا ولا توجد للهيئة أية مستحقات لدى الوحدة عن العام المالي المقرر عنه هذا الإقرار بخلاف ما سبق إيضاحه .

١٩ / / /

تحريراً في

المدير المالي

سجل قيد أجور العاملين

اسم العامل _____ جنسيته _____ الأجر الفعلى _____
 رقم بطاقة الحالة المدنية _____ رقم بطاقة التأمين _____ فى الشهر _____
 رقم وتاريخ القيد بمكتب العمل _____ فى الأسبوع _____
 تاريخ الميلاد _____ موقفة من التجنيد _____ بسعر القطعة بواقع _____
 تاريخ دخوله الخدمة _____ تاريخ خروجه من الخدمة نهائيا _____
 قيمة قسط المدة السابقة _____ مدة التقسيط _____ تاريخ بدء _____

الشهر والسنة		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	٣١	جميع أيام السنة	الاجرة المستحق	جملة الاجر المستحق
يناير	النصف الأول																			
	النصف الثاني																			
فبراير	النصف الأول																			
	النصف الثاني																			
مارس	النصف الأول																			
	النصف الثاني																			
إبريل	النصف الأول																			
	النصف الثاني																			
مايو	النصف الأول																			
	النصف الثاني																			
يونية	النصف الأول																			
	النصف الثاني																			
يولية	النصف الأول																			
	النصف الثاني																			
أغسطس	النصف الأول																			
	النصف الثاني																			
سبتمبر	النصف الأول																			
	النصف الثاني																			
أكتوبر	النصف الأول																			
	النصف الثاني																			
نوفمبر	النصف الأول																			
	النصف الثاني																			
ديسمبر	النصف الأول																			
	النصف الثاني																			

استمارة رقم ٢٩

الهيئة العامة

استمارة رد تعويض الدفعة الواحدة والإدخار والمعاشات والاشتراكات لمن سحب أو أنفى قرار فصله بالطريق التأديبي

بيان المؤمن عليه

اسم المؤمن عليه	الجهة التي قامت بالصرف للمؤمن عليه		
رقم التأمين أو رقم ملف المعاش	قيمة التعويض والإدخار المنصوف		
تاريخ الفصل من الخدمة / / ١٩	وتاريخ الصرف أو تاريخ إرسال الملف إلى مكتب		
تاريخ العودة للعمل / / ١٩	القطاع العام / / ١٩		
اسم صاحب العمل	قيمة المعاش الشهري المنصوف		
رقم اشتراك صاحب العمل	تاريخ بداية الصرف / / ١٩		
رقم ربط المعاش			

عنوان صاحب العمل

الجهة التي صرف عنها المعاش من / / ١٩ إلى / / ١٩

الأجر الشهري	مدة الفصل التي حصلت	مجموع الأجر	قيمة الاشتراكات المستحقة	ملاحظات
	من	إلى	مبلغ	مبلغ
			جنيه	جنيه

(توقيع صاحب العمل)

إقرار المؤمن عليه برغبته فى كيفية السداد

أقر أننى اطلعت على بيانات هذا النموذج وأرغب فى أداء المستحق على من مبالغ بالكيفية الآتية :

١ - الأداة دفعة واحدة

مليم جنيه

ورفق شيك رقم _____ مبلغ _____ فقط _____

على بنك _____ فرع _____ بتاريخ _____

٢ - التقسيط حتى سن الستين مقابل أداة مبلغ _____

٣ - التقسيط لمدة _____ مقابل _____

توقيع المؤمن عليه

إقرار صاحب العمل بخضم القسط ومتابعة السداد

تم التأشير بسجلات الأجر بقيمة القسط الموضح عاليه وأتعهد بالتقسط القسط الشهرى المستحق

مليم جنيه

براقع _____ فقط وقدره _____

وذلك اعتبارا من الأجر المستحق عن شهر _____ سنة _____ ١٩ وتورده إلى الهيئة العامة

توقيع صاحب العمل

(المسند رقم ٢٠)

استمارة رد تعويض الدفعة الواحدة للمؤمن عليه
المهاجر الذي يعود ويلتحق بعمل يخضع للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ خلال سنتين من تاريخ الهجرة

بيانات المؤمن عليه^(*)

اسم صاحب العمل السابق	اسم المؤمن عليه
رقم اشتراك صاحب العمل السابق	رقم التأمين
تاريخ انتهاء الخدمة لدى صاحب العمل السابق / ١٩	العنوان
تاريخ الهجرة / ١٩	اسم صاحب العمل الحالي
جنبيه	رقم اشتراك صاحب العمل
مقيم	العنوان
قيمة التعويض المستحق	تاريخ الانسحاب بعد العودة من الهجرة / ١٩
تاريخ الصرف / ١٩	
توقيع صاحب العمل أو المدير المسؤول	

١٩٩ / /

(*) تستوفي بمعرفة صاحب العمل

بيانات تستوفي بعبارة الجهة الحكومية
أو مكتب التأمينات المختص

(أ) التعريض (أو المكافحة)

مبلغ التعريض المستحق		بيان المدة		نوع المدة
جنيه	مليم	إلى	من	عدد محسوبة بغير كامل النسب عدد محسوبة بكامل النسب عدد ضمايم وإضافة
جنيه	مليم	(ب) القسط الشهري في حالة السداد على أقساط : قيمة الدفعة الواحدة * العامل المقابل للسنة تاريخ بدء التقسيط وفقا للجداول ٦ == مدة التقسيط * ١٠٠ == في معاش		

قيمة الدفعة الواحدة

==
لمدة 5 سنوات =

المعامل المقابل للسنة في بدء التقسيط بالجداول ٧ المرافق

قيمة الدفعة الواحدة

==
لمدة ١٠ سنوات = المعامل المقابل للسنة في بدء التقسيط بالجداول ٧ المرافق

قيمة الدفعة الواحدة

==
لمدة 5 سنوات = المعامل المقابل للسنة في بدء التقسيط بالجداول ٧ المرافق

أعد بحرفة _____ رديج _____ يعتمد ،



(* *) تشمل ماصرف وماخضم .

القسط الشهري في حالة السداد على أقساط :

١ - حتى سن الستين = الدفعة الواحدة X المعامل المقابل للسنة في بدء التسقيط

وفقا للجدول ٦ _____

مدة التسقيط بالأشهر الكاملة X ١٠٠

٢ - لمدة ٥ سنوات

الدفعة الواحدة

المعامل المقابل للسنة في بدء التسقيط بالجدول ٧ المرافق بالقانون

٣ - لمدة ١٠ سنوات

الدفعة الواحدة

المعامل المقابل للسنة في بدء التسقيط بالجدول ٧ المرافق بالقانون

٤ - لمدة ١٥ سنة

الدفعة الواحدة

المعامل المقابل للسنة في بدء التسقيط بالجدول ٧ المرافق بالقانون

أعد بحرفه _____ رديع _____ يعتمد _____

١٩ / /

إقرار المؤمن عليه برقيقته في كيفية السداد :

أقر بأنني اطلمت على البيانات الموضحة بهذا النموذج وأرغب في أداء المستحق على من مبالغ كالآتي :

مبلغ جنيه

١ - الأداة دفعة واحدة ، ورفق شيك مصرفي مقبول بمبلغ _____ برقم _____ على بنك _____ فرع _____

٢ - التقسيط حتى سن السنتين مقابل أداة مبلغ _____

٣ - التقسيط لمدة _____ وذلك مقابل أداة مبلغ _____

توقيع المؤمن عليه _____

١٩ / /

إقرار صاحب العمل بخضم القسط رشايعته :

تم إنشاءشهر بسجلات الأجرور بقيمة القسط الموضع عاليه وتتعهد باقتطاع القسط الشهري المستحق بواقع _____ جنيه

_____ فقط وقدره _____ اعتبارا _____ الأجر المستحق عن _____

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

شهر سنة ١٩ _____ وتاريخه _____ كما نرفق طيه الشيك رقم _____

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (مكتب)

مبلغ جنيه

في _____ / _____ قيمة الاشتراكات المستحقة عن مدة الفصل من _____ إلى _____ والتي

توقيع صاحب العمل _____

تم حسابها ضمن مدة الاشتراك في التأمين ،

الاختراكات المستحقة

المبلغ	بيان
مليم جيه	<p>حصة صاحب العمل (تستوفي فقط بالنسبة لحالات الإجازات الخاصة بدون أجر) .</p> <p>تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء .</p> <p>تأمين المرض (بالنسبة للإجازات الخاصة أو الدراسية التي تقضى بالمباطل) .</p> <p>تأمين البطالة :</p> <p>حصة الزمن عليه :</p> <p>تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء .</p> <p>إدخار لمن يسرى في شأنه نظام الإدخار .</p> <p>عدد الأقساط</p> <p>جيه مليم</p> <p>_____ x _____</p> <p>_____ x _____</p> <p>_____ x _____</p> <p>_____ x _____</p> <p>إجمالي المستحق</p> <p>يستمر ما سبق سلاوه أثناء المدة مع إرفاق بيان بقرارات</p> <p>المبالغ المسددة ورقم وتاريخ مستند سداد كل مبلغ</p> <p>الدفعة الواحدة</p>

تقدير القسط الشهري في حالة الرقبة في أداء التكلفة على أقساط

المبلغ	
مليم	جنيه
<p>تكلفة الدفعة الواحدة \times المعامل المقابل للسنة في تاريخ التقسيط بالجداول رقم (٦) المرفق بالقانون مقسوما على مدة التقسيط بالأشهر الكاملة $\times ١٠٠$</p> <p>٢ - على أقساط لمدة ٥ سنوات</p> <p>تكلفة الدفعة الواحدة \times المعامل المقابل للسنة من بدء التقسيط من الجدول رقم (٧) المرفق بالقانون</p> <p>٣ - على أقساط لمدة ١٠ سنوات</p> <p>تكلفة الدفعة الواحدة \times المعامل المقابل للسنة في بدء التقسيط من الجدول رقم (٧) المرفق بالقانون</p> <p>٤ - على أقساط لمدة ١٥ سنة</p> <p>تكلفة الدفعة الواحدة \times المعامل المقابل للسنة في بدء التقسيط من الجدول رقم (٧) المرفق بالقانون</p>	<p>١ - حتى من السنتين :</p> <p>٢ - على أقساط لمدة ٥ سنوات</p> <p>٣ - على أقساط لمدة ١٠ سنوات</p> <p>٤ - على أقساط لمدة ١٥ سنة</p> <p>٥ - على أقساط لمدة ٢٠ سنة</p> <p>٦ - على أقساط لمدة ٢٥ سنة</p> <p>٧ - على أقساط لمدة ٣٠ سنة</p> <p>٨ - على أقساط لمدة ٣٥ سنة</p> <p>٩ - على أقساط لمدة ٤٠ سنة</p> <p>١٠ - على أقساط لمدة ٤٥ سنة</p> <p>١١ - على أقساط لمدة ٥٠ سنة</p> <p>١٢ - على أقساط لمدة ٥٥ سنة</p> <p>١٣ - على أقساط لمدة ٦٠ سنة</p> <p>١٤ - على أقساط لمدة ٦٥ سنة</p> <p>١٥ - على أقساط لمدة ٧٠ سنة</p> <p>١٦ - على أقساط لمدة ٧٥ سنة</p> <p>١٧ - على أقساط لمدة ٨٠ سنة</p> <p>١٨ - على أقساط لمدة ٨٥ سنة</p> <p>١٩ - على أقساط لمدة ٩٠ سنة</p> <p>٢٠ - على أقساط لمدة ٩٥ سنة</p> <p>٢١ - على أقساط لمدة ١٠٠ سنة</p>
إقرار صاحب العمل بخفض القسط	إقرار المؤمن عليه برغبته في كيفية السداد
<p>أقر بأنه تم التأشير بسجلات الأجور بقيمة القسط</p> <p>جنيه</p> <p>مليم</p>	<p>أقر أنني اطّلع على بيانات هذا النموذج وأرغب في</p> <p>أداء المستحق من مبالغ كما يلي :</p>

وقدره _____ وأتمهد باقتطاع المستحق شهريا اعتبارا	١ - الأداء دفعة واحدة ومرفق شيك بمبلغ
من الأخير المستحق عن شهر _____ الراجب أدائه في أول سنة ١٩	مليم جتيه
الهيئة العامة للتأمين والمعاشات	_____ برقم _____ بتاريخ _____ / ١٩
وتورده إلى	مسحوب على بنك _____ فرع _____
مكتب _____ التابع للهيئة العامة للتأمينات	جتيه مليم
كما أقر أنه تم سداد حصة صاحب العمل عن مدة الإجازة الدراسية بدون	٢ - التقسيط حتى سن الستين بواقع _____
مرتب للهيئة العامة في المواعيد المقررة قانونا .	٣ - التقسيط لمدة (_____) سنة بواقع _____
توقيع صاحب العمل _____	توقيع المؤمن عليه _____

ملاحظات :

- ١ - تحرر هذه الاستحارة من أصل وصورتين وترسل للجهة المختصة بالهيئة في موعد أقصاه نهاية الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه العامل للعمل .
- ٢ - في حصة سداد الزمن عليه المبالغ المستحقة دفعة واحدة يراعى أن يكون السداد بشيك مستقل يرفق بهذا الاستحارة .
- ٣ - يلتزم المؤمن عليه بعرضته وصحة صاحب العمل في الاشتراك بالنسبة لمد الإجازات الخاصة بدون أجر لغير العمل بالخارج ، ويحمل بعرضته فقط بالنسبة لمد الإجازات الدراسية بدون أجر .
- ٤ - لا تستحق اشتراكات تأمين المرض بالنسبة لحالات الإجازات الخاصة والإجازات الدراسية بدون أجر التي تقتضي خارج الجمهورية .
- ٥ - بالنسبة لأقساط ضم مدة الخدمة أو رفع نسبة حساب المدة السابقة . يقتضي مراعاة مدة فترة التقسيط لمدة متطورة للفترة التي أوقف خلالها سداد الأقساط .

قرارات أخرى هامة

وزارة الصحة

قرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٦

فى شأن الأحكام المنفذة للتأمين ضد المرض^(١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى ؛
وعلى موافقة السيد وزير التأمينات ؛

تقرر :

مادة ١ - الإجراءات التالية فى شأن الإخطار عن المرض :

(أ) على المؤمن عليه إبلاغ صاحب العمل بالحالة المرضية التى يشكو منها ، وعلى صاحب العمل تحرير إخطار زيارة للعلاج الطبى وفقاً لبيانات النموذج رقم (١) المرافق من أصل وصورة مستوفياً الرسم المقرر ويعتمد ممن له حق التوقيع ويختم بخاتم صاحب العمل ويسلم الأصل إلى المؤمن عليه للتوجه به إلى جهة العلاج المحدد له بمعرفة الهيئة العامة للتأمين الصحى ويحتفظ صاحب العمل بصورة الإخطار التى تعتبر سجلاً للمرضى المحوكين منه .

(ب) إذا طرأ على المؤمن عليه حالة مرضية وكان غير قادر على الانتقال فعليه أن يخطر صاحب العمل فى صباح يوم انقطاعه عن العمل مع توضيح عنوانه بالدقة التى يسهل معها الاستدلال عليه ، ويقوم صاحب العمل بتحرير غوذج إخطار عن زيارة منزلية وفقاً لبيانات النموذج رقم (٢) المرافق من أصل وصورة مستوفياً الرسم المقرر ويعتمد ممن له الحق فى التوقيع ويختم بخاتم صاحب العمل - ويسلم الأصل إلى من يراه لتسليمه إلى عيادة الممارس العام المحدد له بمعرفة الهيئة ويحتفظ بصورة الإخطار لديه وتعتبر سجلاً للزيارات المبلغة منه ويكون تسليم

إخطارات الزيارات المنزلية للممارس العام المختص قبل الساعة الثانية عشرة ظهر
نفس يوم إبلاغ المؤمن عليه لصاحب العمل .

(ج) يكون الإخطار بنتيجة الزيارة المنزلية على النموذج رقم (٣) المرافق الذى يحرر
من أصل وصورتين :
أصل : لصاحب العمل .

الصورة الأولى : لجهة العلاج .

الصورة الثانية : تسلم للمتفجع بعد أخذ توقيعه بما يفيد الاستلام والعلم بنتيجة
الزيارة .

مادة ٢ - تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحى تحديد جهات علاج المؤمن عليهم
لأصحاب الأعمال ويقوم صاحب العمل بالإعلان عن هذه الجهات فى أماكن ظاهرة بجهة
العمل .

مادة ٣ - يقصد بجهات العلاج مراكز إصابات العمل وعيادات الممارسين العاملين
والعيادات الشاملة والمستشفيات والجهات الأخرى التى تعينها الهيئة العامة للتأمين الصحى
لأداء الخدمات الطبية للمتفجعين وعلى الهيئة أن تعلن أصحاب الأعمال عن مواعيد العمل
بهذه الجهات .

مادة ٤ - يجوز للهيئة العامة للتأمين الصحى أن تجرى العلاج الطبى فى العيادات أو
المستشفيات العامة أو الخاصة فى الجهات التى لا تتوافر فيها إمكاناتها لتقديم الرعاية
الطبية التأمينية وذلك بمقتضى اتفاقيات خاصة تعقد لهذا الغرض وتؤدى الهيئة بمقتضاها
أجر ذلك العلاج مع مراعاة الحد الأدنى لمستويات العلاج .

مادة ٥ - على الهيئة العامة للتأمين الصحى إعطاء بطاقة لكل مؤمن عليه دون مقابل
يثبت فيها رقم تأمين صاحب العمل والعامل وتلصق عليها صورة المؤمن عليه وتختتم بخاتم
الهيئة وذلك عند بدء اشتراكه فى التأمين ضد المرض .

مادة ٦ - على المؤمن عليهم إبراز بطاقة التأمين الصحى عند التقدم إلى جهات العلاج وعند استلام الدواء .

مادة ٧ - يتولى الممارس العام فحص المنتفعين فى الأماكن التى تحددها الهيئة وكذلك يتولى وصف الأدوية اللازمة لهم وطلب البحوث الطبية والمعملية والإحالة إلى الأخصائيين عند الاقتضاء وعلاجهم وذلك كله طبقاً للتعليمات التى تعدها الهيئة لذلك .

مادة ٨ - يتولى الأطباء الأخصائيون فى فروع الطب المختلفة مناظرة وعلاج الحالات المحولة إليهم من عيادات الممارسين العاملين وإحالة الحالات التى تقتضى العلاج بالقسم الداخلى إلى المستشفيات .

مادة ٩ - تقوم المستشفيات التابعة للهيئة العامة للتأمين الصحى أو المستشفيات المتعاقدة معها بتقديم الرعاية الطبية بالأقسام الداخلية وتقديم الإسعافات الأولية اللازمة لحالات الطوارئ المحوكة فى غير مواعيد عمل عيادات الممارسين العاملين والأخصائيين ثم إحالتها إلى العيادات المختصة لتابعة علاجها .

مادة ١٠ - تكون الإقامة بالمستشفيات التى تعينها الهيئة العامة للتأمين الصحى بالدرجة التأمينية المقررة وعلى من يرغب الإقامة فى درجة أعلى أن يتحمل الفرق الذى تحدده الهيئة أو يتحمله صاحب العمل إذا وجد اتفاق بذلك .

مادة ١١ - يكون وصف الأدوية للمنتفعين على تذكرة طبية يعين شكلها وبياناتها بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحى .

مادة ١٢ - على الصيدلى المسئول الإطلاع على بطاقة التأمين الصحى والتحقق من إثبات رقمها على التذكرة الطبية وأخذ توقيع المنتفع بما يفيد استلامه الدواء .

مادة ١٣ - تحدد الهيئة العامة للتأمين الصحى طريقة انتفاع المؤمن عليهم بمزايا العلاج والرعاية خارج نطاق المدن والمحافظات التى يعملون بها فى حالة تواجدهم خارجها .

مادة ١٤ - تقوم الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بإمداد الهيئة العامة للتأمين الصحي بالبيانات الإحصائية اللازمة عن أعداد المؤمن عليهم وتوزيعهم ومهنتهم وأجورهم وإعداد أصحاب الأعمال وكل ما تطلبه الهيئة المذكورة فيما يتعلق مباشرة نشاطها ، كما تقوم الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بإمداد الهيئة العامة للتأمين الصحي بالبيانات الإحصائية اللازمة عن أصحاب المعاشات وكل ما يتعلق بهم .

وعلى الجهات الحكومية والإدارية موافاة الهيئة العامة للتأمين الصحي بجميع البيانات التى تطلبها فى مجال تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

مادة ١٥ - يلتزم صاحب العمل بتوفير النماذج التالية :

(١) إخطار زيارة للعلاج الطبى (نموذج رقم ١ المرافق) .

(٢) إخطار عن زيارة منزلية (نموذج رقم ٢ المرافق) .

مادة ١٦ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ صدوره ؛

دكتور : فؤاد محيى الدين

(نموذج رقم ١)

إخطار

زيارة للعلاج الطبى

اسم جهة العمل _____

عنوان جهة العمل _____

الاسم _____

الوظيفة _____

رقم بطاقة التأمين الصحى _____

عنوان السكن _____

السيد / مدير عيادة _____

تحية طبية وبعد .

نرجو توقيع الكشف الطبى على السيد المذكور أعلاه المنتفع بالتأمين الصحى بالعيادة
وتقرير العلاج اللازم وموافقاتنا بالنتيجة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام !

خاتم جهة العمل

تحريراً فى ١٩ / /



رئيس شئون العاملين

ملحوظة : يلتزم بتوفيره صاحب العمل .

(نموذج رقم ٢)

اخطار

عن زيارة منزلية

اسم جهة العمل _____
عنوان جهة العمل _____
الاسم المنتفع ... _____ المهنة _____
رقم بطاقة التأمين الصحى _____
محل سكن المنتفع _____
رقم _____ شارع _____
متفرع من _____
بجوار _____
الحى _____ قسم شرطة _____
تاريخ إبلاغ المنتفع بمرضه لجهة العمل _____ الساعة _____
تاريخ إبلاغ جهة العمل للممارس العام _____ الساعة _____
جهة العلاج المحول إليها المنتفع _____

تحريراً فى ١٩ / /

رئيس شئون العاملين

خاتم جهة العمل



ملحوظة : يلتزم بتوفيره صاحب العمل .

(نموذج رقم ٣)

نتيجة زيارة منزلية

فرع _____ منطقة _____
عيادة _____ اسم الطبيب _____
اسم جهة العمل _____ عنوانها _____
اسم المنتفع _____
رقم بطاقة التأمين الصحي _____
تاريخ طلب صاحب إجراء الزيارة المنزلية _____ الساعة _____
تاريخ القيام بالزيارة المنزلية _____ الساعة _____
الملاحظات الإكلينيكية _____

التشخيص _____
نتيجة الزيارة _____
ملاحظات _____

تحريراً في ١٩ / /

توقيع المنتفع بالعلم _____
توقيع الطبيب _____

قرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٦

بشأن قواعد الإخطار بانتهاء العلاج والعجز والتخلف
ونسبته وبيان أيام التخلف عن العلاج فى حالتى
الإصابة والمرض^(١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التأمين الإجتماعى ؛
وعلى موافقة السيد وزير التأمينات ؛

قرر :

مادة ١ - تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحى بمنح الإجازات المرضية للمتفعين بنظام
التأمين ضد المرض والتأمين ضد إصابات العمل وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
المشار إليه .

مادة ٢ - يكون للمنظمات التالية من العاملين بالهيئة أو المتعاقدين معها حق منح
الإجازة المرضية للمتفعين وهى :

(أ) الممارس العام أو طبيب إصابات العمل كل فى دائرة اختصاصه وله الحق منح
الإجازات المرضية بعد أقصى سبعة أيام .

(ب) مدير المستشفى وله حق منح إجازة مرضية عن مدة الإقامة بالمستشفى ولمدة
أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ الخروج من المستشفى وذلك بناء على توصية
الطبيب المعالج بالمستشفى .

(ج) اللجان الطبية ولها حق منح أجاز مرضية بعد أقصى ستين يوماً فى المدة الواحدة .

مادة ٣ - بالنسبة للأماكن التي لا يوجد فيها وحدات طبية تابعة للهيئة العامة للتأمين الصحى يقوم أطباء الوحدات الريفية والمجموعات الصحية ومفتشو الصحة والمجالس الطبية المحلية كل فى نطاق اختصاصه بمنح الإجازات المرضية للمتعافين وفى حدود السلطات المخولة لهم بمقتضى القرارات الوزارية الصادرة فى هذا الشأن .

مادة ٤ - تبدأ الإجازات المرضية من تاريخ إبلاغ المتعاف بمرضه لصاحب العمل ولا تحتسب أيام الانقطاع عن العمل السابقة لتاريخ الإبلاغ ويستثنى من ذلك حالات إصابات العمل التى تحدث فى الطريق العام ويتم إبلاغ صاحب العمل بها فور وقوعها حيث تحسب الإجازة فى هذه الحالة من تاريخ الإصابة الذى يمكن الاستدلال عليه من مذكرة أو محضر الشرطة .

مادة ٥ - يحسب ضمن الإجازة المرضية يوم الإجازة الرسمية أو الراحة الاسبوعية إذا وقع خلال الإجازة المرضية .

مادة ٦ - تقوم جهة العلاج التابعة للهيئة العامة للتأمين الصحى أو المتعاقد معها باستيفاء بيانات إخطار إنتهاء علاج المصاب وفقاً للنموذج رقم (١) المرافق الذى يحرر من أصل وثلاث صور .

أصل : لصاحب العمل .

الصورة الأولى : لمكتب الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بالنسبة للقطاع الخاص .

الصورة الثانية : لجهة العلاج .

الصورة الثالثة : للمصاب بعد التوقيع على الصورة الثانية بما يفيد الاستلام .

مادة ٧ - بالنسبة للمتعافين بنظام التأمين ضد المرض يحرر إخطار عن إجازة مرضية على النموذج رقم (٢) المرافق وذلك وفقاً للنظام الذى تضعه الهيئة العامة للتأمين الصحى ويكون تحرير النموذج المشار إليه من أصل وثلاث صور .

أصل : لصاحب العمل .

الصورة الأولى : لمكتب الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بالنسبة للقطاع الخاص .

الصورة الثانية : لجهة العلاج .

الصورة الثالثة : تسلم للمنتفع بعد أخذ توقيعه على الصورة الثانية بما يفيد الإستلام والعلم بالإجازة المرضية .

مادة ٨ - تقوم اللجان الطبية المختصة بالهيئة العامة للتأمين الصحي أو الجهات التي تحددها الهيئة المذكورة فى حالة تخلف عجز مستديم لدى المرضى والمصابين أن تقرر ثبوت العجز المتخلف . وتاريخه وتقدير نسبته وذلك على النموذج الذى يعد لهذا الغرض .

مادة ٩ - يراعى فى تقدير درجات العجز أحكام المواد ٥٥ ، ٥٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

مادة ١٠ - تحرر شهادة تقدير درجة العجز من أصل وصورة إلى جهة العمل أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية المختص بالنسبة للقطاع الخاص وتحفظ الصورة بمقر اللجنة المختصة ويتم إخطار كل من المصاب وصاحب العمل بدرجة العجز وذلك على النموذج رقم (٣) المرافق .

مادة ١١ - ينشأ فى كل لجنة طبية سجل لإثبات حالات العجز التى تم مناظرتها وذلك وفقاً للنموذج الذى تعد الهيئة العامة للتأمين الصحي لهذه الغرض .

مادة ١٢ - تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحي بإخطار صاحب العمل أو مكتب التأمينات الاجتماعية المختص بالنسبة للقطاع الخاص ببيان عدد الأيام التى تخلف فيها المؤمن عليه عن العلاج .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدورها ؛

دكتور : فؤاد محيى الدين

الهيئة العامة للتأمين الصحي

(نموذج رقم ١)

تأمين إصابات العمل

إخطار انتهاء علاج

جهة العلاج _____ رقم ملف الإصابة _____
اسم صاحب العمل _____ رقم التأمينات الاجتماعية _____
اسم العامل المصاب _____ رقم التأمينات الاجتماعية _____
تاريخ الإصابة _____ تاريخ أول زيارة _____
التشخيص _____

نوع العلاج الذي اتبع _____
وصف الحالة بعد انتهاء العلاج _____

تاريخ العودة للعمل _____ تاريخ إنتهاء العلاج _____
هل يحتاج العامل إلى مناظرة : نعم / لا _____ تاريخ المناظرة _____
عدد أيام العلاج بالقسم الداخلى _____ عدد أيام العلاج بالقسم الخارجى _____
عدد أيام التخلف خلال فترة العلاج _____ عدد الزيارات التى استدعت
مواصفات خاصة _____

نتيجة العلاج (شفاء / عجز / وفاة)

وصف العاهات السابقة إن وجدت _____
ملاحظات _____

تحريراً فى / / ١٩

توقيع الطبيب

توقيع العامل

(نموذج رقم ٢)

_____ فرع
_____ المنطقة
_____ عيادة

_____ مسلسل رقم

خاتم المنطقة



إخطار إجازة مرضية

_____ اسم صاحب العمل . _____ رقم بطاقة التأمين الصحي _____

_____ اسم المنتفع

_____ التشخيص

_____ مدة الإجازة المرضية _____ يوما (بالكتابة)

تبدأ من ١٩ / /

_____ جهة منح الإجازة المرضية

تحريراً فى ١٩ / /

_____ اسم الممارس العام

توقيع العامل

_____ توقيع الممارس العام

يعتمد ،

مدير العيادة

(نموذج رقم ٣)

_____ فرع

_____ اللجنة الطبية

إخطار العامل
صاحب العمل

بدرجة العجز المختلفة نتيجة إصابة
مرض

_____ اسم العامل

_____ رقم التأمين

_____ تاريخ تقدير درجة العجز

_____ قرار اللجنة

_____ نسبة العجز المستديم تاريخ ثبوت العجز

_____ هل يحتاج إلى إعادة مناظرة : نعم / لا تاريخها

_____ ملاحظات

توقيع مدير اللجنة

توقيع أعضاء اللجنة

خاتم المنطقة



قرار وزير التأمينات رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٧
فى شأن شروط وأوضاع إجراء الفحص الطبى الدورى
للعاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن شروط وأوضاع إجراء الفحص
الطبى الدورى للعاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية ؛
وعلى موافقة وزير الصحة ؛

قرر :

مادة ١ - تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحى بفحص المؤمن عليهم المعرضين للإصابة
بأحد الأمراض المهنية المنصوص عليها بالجدول رقم (١) المرافق لقانون التأمين الاجتماعى
المشار إليه ، وتكون هى الجهة المسئولة عن تحديد أعداد المعرضين للإصابة بأحد الأمراض
المهنية .

وتحصل الهيئة المذكورة على رسم مقداره ٥٠٠ مليم (خمسمائة مليم) عن كل مؤمن
عليه تقوم بفحصه ، ويتحمل صاحب العمل بقيمة هذا الرسم ويلتزم بسداده للهيئة خلال
عشرة أيام من تاريخ مطالبتها به .

مادة ٢ - يجرى الفحص الطبى الدورى للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالمادة السابقة
فى الأوقات الدورية الآتية :

أولا - مرة كل ستة أشهر بالنسبة إلى العمال المعرضين للأمراض المهنية الآتية :

١ - التسمم بالرصاص ومضاعفاته - إذا كانت طبيعة العمل تعرضهم لأبخرة الرصاص .

٢ - الأمراض والأعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الراديوم والمواد المماثلة ذات النشاط الإشعاعي وأشعة إكس .

٣ - التسمم بثاني كبريتوز الكربون ومضاعفاته (أحد مركبات الكبريت) .

٤ - التأثير بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفاته - في عمليات الدباغة .

٥ - التسمم بالبنزول ومركباته أو مثيلاته أو مشتقاتها ومضاعفات ذلك التسمم .
ثانياً - مرة كل سنة بالنسبة إلى العمال المعرضين للأمراض المهنية الآتية :

١ - التسمم بالرصاص ومضاعفاته - في غير العمليات أو الأعمال التي تعرض

العمال لأبخرة الرصاص .

٢ - التأثير بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات - في غير صناعة الدباغة .

٣ - التسمم بالزئبق ومضاعفاته .

٤ - التسمم بالأتيمون ومضاعفاته .

٥ - التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته .

٦ - التسمم بالفسفور ومضاعفاته .

٧ - التسمم بالمنجنيز ومضاعفاته .

٨ - التسمم بالكبريت ومضاعفاته .

٩ - سرطان الجلد الأولى والتهابات العين والعين المزمنة .

١٠ - تأثير العين من الحرارة والضوء وما ينشأ عنها من مضاعفات .

١١ - التأثير بالنيكل وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات .

١٢ - التسمم بالبتترول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته .

١٣ - التسمم بالكوروفورم ورابع كلورور الكربون .

١٤ - التسمم برابع كلورور الاثيل وثالث كلورور الاثيلن والمشتقات الهالوجنية الأخرى للمركبات الأيدروكربونية من المجموعة الأليفاتية .

ثالثاً - مرة كل سنتين بالنسبة إلى العمال المعرضين للإصابة بباقي الأمراض المبينة بالجدول رقم (١) المرافق لقانون التأمين الاجتماعى المشار إليه .

مادة ٣ - يراعى فى الفحص الطبى الدورى أن يبين ما يأتى :

١ - حالة الدم والجهاز العصبى والجهاز الهضمى والبولى بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالرصاص .

٢ - حالة الجهاز العصبى والجهاز الهضمى والبولى بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالزئبق .

٣ - حالة الجهاز الهضمى والجهاز العصبى والجلد والأغشية المخاطية والنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالزرنيخ .

٤ - حالة الجهاز الدورى والمجارى التنفسية العليا بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالأنتيمون .

٥ - حالة الفك الأسفل والأسنان والعظام بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالفسفور .

٦ - حالة الدم والجهاز العصبى والجلد بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالبترول .

٧ - حالة الجهاز العصبى والصدر والجلد بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالمنجنيز .

٨ - حالة الجهاز التنفسى والقلب والأغشية بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالكبريت .

٩ - حالة الجلد للعمال المعرضين للتأثر بالكروم والنيكل .

١٠ - حالة الجهاز التنفسى والعيون للعمال المعرضين للتسمم بالكلوروفورم البروم .

- ١١ - حالة الجهاز التنفسي والجلد والعيون للعمال المعرضين للتسمم بالبتروول .
- ١٢ - حالة الكبد والكلى والقلب والجهاز العصبي للعمال المعرضين للتسمم بالكلوروفورم ورابع كلورور الكربون ورابع كلورور الاثيل وثالث كلورور الاثيلن والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الأيدرو كربوتية من المجموعة الألفاتية .
- ١٣ - حالة الدم والجلد والعيون ومدى إمتصاص الإشعاع بالنسبة إلى العمال المعرضين للأمراض والأعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الراديويم أو المواد ذات النشاط الإشعاعي وأشعة إكس .
- ١٤ - حالة الجلد والعيون بالنسبة إلى العمال المعرضين للإصابة بسرطان الجلد الأولى والتهابات الجلد والعيون المزمنة .
- ١٥ - حالة العيون بالنسبة إلى العمال المعرضين لتأثر العين من الحرارة والضوء .
- ١٦ - حالة الجهاز التنفسي (الصدر) بما في ذلك الفحص بالأشعة بالنسبة إلى العمال المعرضين لأمراض الغبار الرئوية نيومدكينوزس ومرض الدرن .
- مادة ٤ (١) -** تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي إجراء فحص طبي ابتدائي عام لكل مرشح لعمل يعرضه لأحد الأمراض المهنية المنصوص عليها بالجدول رقم (١) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه للتحقق من لياقته صحياً للقيام بهذا العمل ، وذلك قبل تسلمه العمل .
- ويراعى في إجراء الفحص الطبي طبيعة العمل ونوع المرض المعرض له المرشح للعمل .
- مادة ٥ -** تثبت نتيجة الفحص الطبي الابتدائي والدوري لكل عامل على البطاقة الخاصة به وتسجل النتائج أمام أسم كل عامل في السجل المعد لهذا الغرض على أن يلتزم صاحب العمل بتوفير البطاقة والسجل المشار إليهما وفقاً للنماذج التي تعد لهذا الغرض .

(١) استبدلت المادة الرابعة بالقرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٨ - الوقائع المصرية - العدد ٩٤

مادة ٦ - للجهة الطبية القائمة بالفحص الطبى والدورى إعادة فحص أى عامل معرض لمرض مهنة بعد مدة أقل من الفترات الدورية المنصوص عليها فى هذا القرار إذا وجد أن حالته الصحية تستدعى ذلك .

مادة ٧ - يجب مراعاة السرية التامة فيما يتعلق بنتائج الفحص الطبى ولا يجوز تداول هذه المعلومات إلا بين المختصين ويجوز إعطاء صورة من البيانات للعامل بناء على طلب كتابى منه .

مادة ٨ - يلتزم العامل بالحضور للفحص الطبى فى المكان الذى يحدده لذلك .

مادة ٩ - يلتزم صاحب العمل بأجر الأوقات التى تستغرقها عملية الفحص الطبى الدورى ، كما يلتزم بتقديم كافة التسهيلات والبيان التى تطلبها الهيئة العامة للتأمين الصحى فى المواعيد التى تحددها .

مادة ١٠ - يلقى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من ١٩٧٦/٢/٢٩ تاريخ العمل بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

صدر فى ٢١ رمضان سنة ١٣٩٧ (٤ سبتمبر سنة ١٩٧٧) ،

دكتورة : (مال عثمان

وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية

قرار رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٢ (*)

(قطاع التأمينات)

بشأن بعض الأحكام الخاصة بعمليات المقاولات

وزير التأمينات والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن قواعد وإجراءات أداء
تحصيل الاشتراكات والإجراءات التى يتعين على أجهزة التأمين الاجتماعى اتباعها ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات
والمحاجر والملاحات ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٢٠٠٢/٤/١٤ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يجوز لأصحاب الأعمال الذين تسند إليهم عمليات مقاولات ويستخدمون فى
تنفيذها عمالة ممن وردت مهنتهم بالجدول رقم (١) المرفق بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨
المشار إليه مؤمنا عليهم وفقاً للإجراءات الواردة بالقرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ المشار
إليه ، طلب استرداد قيمة حصة صاحب العمل فى اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز
والوفاة وتأمين إصابات العمل محسوبة على أساس الأجور الحكيمة المحددة بالجدول رقم
(٢) المرفق بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه ، وذلك من حصته فى الاشتراكات
الشهرية عن هؤلاء العمال المسددة وفقاً لأحكام القرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه .

(المادة الثانية)

يقدم طلب الاسترداد إلى المكتب المشترك فيسه عن هؤلاء العمال وفقاً للقرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وذلك في يناير ويوليو من كل عام عن الستة أشهر السابقة ، ويرفق به :

١ - بيان بعمليات المقاولات الجارى تنفيذها وما تم تنفيذه فعلاً خلال المدة المقدم عنها طلب الاسترداد معتمداً من مكتب المقاولات المختص ، موضحاً به :

المكتب الصادر منه البيان .

رقم الاشتراك عن العملية .

اسم العملية .

تاريخ بداية العملية .

تاريخ نهاية العملية .

نوع الأعمال المنفذة وفقاً للجدول رقم (٣) المرفق بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨

المشار إليه وقيمة كل منها .

نوع العمالة المستخدمة .

٢ - بيان بالعمالة المراد استرداد ما تم سداده من حصة صاحب العمل في اشتراكات

الأجور الحكيمية الخاصة بهم يتضمن :

الرقم التأمينى .

الاسم .

المهنة .

مستوى المهارة وفقاً للجدول رقم (٢) المرفق بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه .

تاريخ الالتحاق لدى المنشأة .

تاريخ انتهاء الخدمة بالمنشأة .

(المادة الثالثة)

يقوم المكتب المشترك فيه عن العمالة وفقاً للقرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه بالآتى :

- ١ - مطابقة بيان العمالة المرفق بالطلب على بيانات المنشأة بالمكتب مع التأكد من أنها من المهن الواردة بالجدول رقم (١) المرفق بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه .
- ٢ - التأكد من ملاءمة مهن العمالة مع الأعمال المنفذة .
- ٣ - تحديد الأجور الحكومية للعمالة التى تم استخدامها فى تنفيذ الأعمال خلال فترة المحاسبة .
- ٤ - تحديد حصة صاحب العمل فى الاشتراكات المطلوب استردادها ويتم استنزائها من حساب المنشأة .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .
تحريراً فى ٢٠٠٢/٤/١٤

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا (*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٧ أبريل سنة ٢٠٠١م الموافق ١٣ من المحرم سنة ١٤٢٢ هـ .

برئاسة السيد المستشار/ محمد ولي الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عبد الرحمن نصير وماهر البحيري وعدلى محمود
منصور ومحمد عبد القادر عبد الله وعلى عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصى .

وحضور السيد المستشار / محمد خيرى طه عبد المطلب النجار ، رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

صدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٧٩ لسنة ٢١ قضائية
« دستورية » .

المقامة من :

السيد/ ميشيل سنجاب الممثل القانونى لشركة سوتيه أوكسلسيار .

ضد :

- ١ - السيد رئيس الجمهورية .
- ٢ - السيد رئيس مجلس الوزراء .
- ٣ - السيد رئيس مجلس الشعب .
- ٤ - السيد رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى .

الإجراءات :

بتاريخ الحادى والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٩٩ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣ من قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات والمحاجر والملاحات .

وقدمت كل من هيئة قضايا الدولة والهيئة القومية للتأمين الاجتماعى مذكرة طلبت فى ختامها الحكم بعد قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل :
فى أن شركة الخليج « مصر للفنادق والسياحة » أسندت إلى الشركة المدعية عملية إنشاء وتجهيز فندق شيراتون هليوبوليس ، وتحرر عقد عن هذه العملية تضمن تحديداً لقيمتها فى قدر يدفع بالعملة المحلية لفرع الشركة بمصر مقابل العمالة والتجهيزات والخامات ، وقدراً آخر بالعملة الأجنبية نظير العدد والآلات والخامات المستوردة يحول للخارج بمعرفة الشركة المالكة ، وإذا قدرت هيئة التأمين الاجتماعى قيمة الاشتراكات المستحقة عن هذه العملية ، فقد اعترضت الشركة المدعية على هذا التقدير أمام اللجنة الفنية لفض المنازعات بالهيئة القومية للتأمين الاجتماعى ، بسبب عدم خصم قيمة المعدات المستوردة والمدفوع قيمتها فى الخارج من القيمة الكلية للعملية ، وكذا عدم خصم قيمة الأعمال المنفذة بمعرفة مقاولى الباطن من قيمة العقد الأسمى ، وإذ رفض اعتراضها ، فقد أقامت

الدعوى رقم ١٧٢٣٨ لسنة ١٩٩٨ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بعدم الاعتراد بقرار لجنة فض المنازعات ، وأثناء نظر تلك الدعوى دفعت الشركة المدعية بعدم دستورية المادة (٣) من قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات والمهاجر والملاحات ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع وصرحت لها بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقامت الدعوى الماثلة .

وحيث إن الشركة المدعية تنعى على النص الطعين مخالفته لنص المسادتين (١٧ و ١٩) من الدستور بتحويله النظام التأمينى إلى نظام للجباية وتمكينه الهيئة المدعى عليها من تحصيل نسبة تأمينية على القيمة الكلية للعملية دون خصم ما يكون قد سدد من استيراد معدات من الخارج بوصفها أعمالاً لم يشارك فيها عمال المقاولات بمصر ، وكذا عدم خصم قيمة الاشتراكات التى يؤديها مقاول الباطن عن الأعمال التى نفذها وهو ما يؤدى إلى ازدواجية التحصيل .

وحيث إن الرقابة التى تباشرها هذه المحكمة فى شأن النصوص القانونية المدعى مخالفتها للدستور ، تقتضيها أن تقرر إما صحتها أو بطلانها ، وهى إذ تخلص إلى براءتها مما يعيبها دستورياً ، أو قيام مأخذ عليها لمخالفتها الدستور ، فإنها لا تقنع بالمخالفة التى نسبها الخصم إليها فى الدعوى المطروحة عليها ، أو التى أثارها محكمة الموضوع فى شأنها ، بل تحيل بصرها فى النصوص الدستورية جميعها على ضوء النظرة المتكاملة لأحكامها ، لتحدد على ضوئها توافق النصوص المطعون عليها معها أو تعارضها ، وهو ما يعنى أن تحديد المخالفة الدستورية المدعى بها سواء من قبل الخصم أو محكمة الموضوع ، لا يتغيا إلا مجرد تأكيد المطاعن الدستورية من خلال رابطها بما يظاهاها من نواحى العوار فى النصوص المدعى مخالفتها للدستور ، ولا يتصور بالتالى أن يكون عرض بعض جوانب هذه المخالفة مؤشرا وحيدا أو قاطعا فى شأن بيان نطاق التعارض بين النصوص القانونية المطعون عليها. وأحكام الدستور التى تنقيد بها المحكمة الدستورية العليا فى مجموعها فى كل دعوى تطرح عليها .

وحيث إن هذه المحكمة سبق أن حسمت المسألة الدستورية المثارة في الدعوى الماثلة بحكمها الصادر بجلسة ١٥ يونية سنة ١٩٩٦ في القضية رقم ١٤ لسنة ١٦ قضائية « دستورية » ، والذي قضى برفض الدعوى بعدم دستورية نص المادتين (٣ و ٤) من قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه ، وإذ نُشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٧ يونية سنة ١٩٩٦ ، وكانت الخصومة في الدعوى الراجئة تتعلق بأحد النصين التشريعيين اللذين سبق وأن تناولتهما المحكمة في الدعوى السابقة ، وكان مقتضى المادتين (٤٨ و ٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ أن يكون لقضاء هذه المحكمة في الدعاوى الدستورية حجية مطلقة في مواجهة الكافة وبالنسبة إلى الدولة وسلطاتها المختلفة باعتباره قولاً فصللاً لا يقبل تأويلاً ولا تعقيباً من أى جهة كانت ، وهى حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو إعادة طرحه عليها من جديد لمراجعته ، فإن الدعوى الماثلة تكون غير مقبولة .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، ومصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا (*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت الموافق ١٥ يونية سنة ١٩٩٦م الموافق
٢٨ من المحرم سنة ١٤١٧ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عوض محمد عوض المر رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد ولى الدين جلال وفاروق عبد الرحيم غنيم
والدكتور عبد المجيد فياض ومحمد على سيف الدين وعدلى محمود منصور ومحمد
عبد القادر عبد الله .

وحضور السيد المستشار الدكتور / حنفى على جبالي رئيس هيئة
المفوضين

وحضور السيد / حمدي أنور صابر أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٤ لسنة ١٦ قضائية
« دستورية » .

المقامة من :

شركة كيرسرفيس ليمتد .

ضد :

- ١ - السيد / رئيس الجمهورية .
- ٢ - السيد / رئيس مجلس الوزراء .
- ٣ - السيد / وزير التأمينات الاجتماعية .
- ٤ - السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى .
- ٥ - السيد / مدير مكتب المقاولات بمنطقة وسط القاهرة للتأمينات الاجتماعية .
- ٦ - السيد / رئيس قسم التنفيذ الإدارى بالهيئة القومية للتأمين الاجتماعى .
- ٧ - السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لسكك حديد مصر .

الإجراءات :

بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٩٤ ، أودعت الشركة المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالبة الحكم بعدم دستورية قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٧٤ الصادر فى ١٢/٢٦ / ١٩٨٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات والمهاجر والملاحات .
وقدمت كل من هيئة قضايا الدولة والهيئة القومية للتأمين الاجتماعى مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .
حيث إن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الهيئة القومية لسكك حديد مصر ، كانت قد أسندت إلى الشركة المدعية فى مناقصة عامة أعلنت عنها ، عملية نظافة القطارات بحوش أبو غطاس ومحطة مصر ، فأبرمت معها العقد ٢/٦٧/٩٥٣ ، وسددت عنها اشتراكات التأمين الاجتماعى لعمالها القائمين بهذه العلمية خصماً من مستحقاتها لديها تنفيذاً لقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات والمهاجر والملاحات ، وإذا لم تقبل الشركة هذا الخصم ، فقد أقامت الدعوى رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٩٣ مدنى كلى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية مختصة فيها الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى طعنا على قرار لجنة فحص المنازعات بها ، طالبة الحكم بإلزامها برد ما سبق خصمه من مستحقاتها لدى الهيئة القومية لسكك حديد مصر وفقاً لأحكام القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه .

وبجلسة ١٩٩٤/٣/٨ دفع الحاضر عن الشركة المدعية بعدم دستورية هذا القرار ،
وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع ، فقد أجلت نظر الدعوى إلى جلسة
١٩٩٤/٣/٢٩ ، لتقدم الشركة المدعية ما يفيد إقامة الدعوى الدستورية ، فأقامتها .
وحيث إن الشركة المدعية تقول بمخالفة القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ المطعون فيه
للدستور من وجوه متعددة أولها : أنه انتزع عمال المقاولات من نطاق تطبيق قانون
التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وأحالهم إلى نظام آخر يفتقر
إلى مزايا هذا القانون ، وليس له به من صلة ، وهو ما يعد تجاوزاً لحدود السلطة المخولة
لوزير التأمينات الاجتماعية بمقتضى نص المادة (١٤٤) من الدستور في شأن إصدار
اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون .

ثانيها : أن الأصل المقرر بمقتضى المادة (٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي هو
ألا يتحمل المؤمن عليه بنصيب في نفقات التأمين إلا بناءً على نص خاص ، وهو ما لم يرد
إلا في المواد (١٧ و ٤٦ و ٧٢ و ٩٠) من هذا القانون . بيد أن المادة (٩٥) من القرار
المطعون فيه ، نقضت هذا الأصل بإلزامها المؤمن عليه أن يؤدي بنفسه نقدا حصته في
اشتراكات التأمين الاجتماعي ، مما يخل بالمساواة بين عمال المقاولات وغيرهم من المؤمن
عليهم المشمولين بقانون التأمين الاجتماعي ، إذ يلتزم رب العمل وفقا لهذا القانون ، بأن
يؤدي عن عمال منشأته اشتراكاتهم في هذا التأمين شاملة حصته مضافا إليها الحصة التي
يقتطعها من أجورهم ، ومن شأن هذا التمييز ، الإخلال بنص المادة (٤٠) من الدستور .

ثالثهما : أن نظام التأمين على عمال المقاولات وفقا للقرار المطعون فيه ، لا يعدو أن
يكون نظاما لجباية الأموال لاستناده إلى أسس غير واقعية تتمثل في اتخاذ أساسا

لحساب حصة رب العمل فى اشتراكات التأمين الاجتماعى لا يتحدد على ضوء أجر العمالة الفعلية ، بل بواقع نسبة مئوية من القيمة الكلية للمقاوله ، لىتمحض بذلك عن فرض ضريبة لا يجوز إنشاؤها إلا بقانون .

وحيث إن المادة الثانية من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، لم تشترط لسريان أحكامه على عمال المقاولات - كما اشترطت بالنسبة إلى غيرهم من الخاضعين لقانون العمل - أن تكون علاقاتهم برب العمل علاقة منتظمة ، بل استثنتهم من هذا الشرط تقديرا من المشرع بأن ما يغلب على علاقاتهم بأرباب العمل فى نطاق المقاولات ، هو عدم انتظامها ، وما إسباغ نظام التأمين الاجتماعى عليهم إلا إنفاذا لنص المادة (١٧) من الدستور التى تكفل للمواطنين جميعا خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيوخوخة .

وحيث إن البين من قرار وزير التأمينات الاجتماعيه رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات والمهاجر والملاحات ، أنه يقضى فى مادته الأولى بأن تسرى أحكامه على العمال الموضحة مهنتهم فى الجدول رقم (١) المرفق ، ومن بينهم عمال المقاولات الذين يرتبط عملهم بعمليات المقاولات ، أيا كانت مدة العمل .

ويعتضى مادته الثالثة ، يكون حساب الأجور التى يتم على أساسها حساب حصة صاحب العمل فى اشتراكات التأمين الاجتماعى فى العمليات التى يتم التعاقد عليها اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار ، على أساس نسبة مئوية من القيمة الكلية للمقاوله تتحدد وفقاً للجدول رقم ٣ المرفق ، ومراعاة أنه فى حالة إسناد بعض عمليات المقاوله إلى مقاولين من الباطن ، تخصم قيمة الاشتراكات المستحقة عن هذه العمليات من قيمة الاشتراكات

المستحقة عن المقاولة ، فإذا أسندت جميع عمليات المقاولة إلى مقاولين من الباطن تعين ألا تقل الاشتراكات المستحقة عن مجموع العمليات الداخلة فى المقاولة عن قيمة الاشتراكات المستحقة على القيمة الكلية للمقاولة ، ووفقا لمادته الرابعة يعتد بالترخيص الصادر من الجهة المختصة أو العقد أو أمر التشغيل أو المقاييس المعتمدة بحسب الأحوال فى تحديد الوعاء الذى تحسب على أساسه الأجور التى يتم على أساسها حساب حصة صاحب العمل فى الاشتراكات ، ويراجع هذا التحديد على ختامى الأعمال ، وتوجب مادته الحادية عشر على الماقل إخطار مكتب الهيئة المختص الذى يقع فى دائرته محل المقاولة ، عن كل مقاولة يقوم بتنفيذها قبل البدء فى التنفيذ ، وكذلك بكل تغيير يطرأ على حجم المقاولة .

وعملا بمادته الخامسة عشرة ، لا تسرى أحكام هذا القرار فى شأن العمليات التى حددتها ويندرج تحتها العمليات التى ترى اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٩) ، أنها بحسب طبيعتها وحجمها ، يتم تنفيذها بالعمالة الدائمة لصاحب العمل .

كما ناط هذا القرار باللجنة الفنية لأعمال المقاولات والمهاجر والملاحات ، المنصوص عليها فى المادة (١٩) ، مباشرة الاختصاصات التى نص عليها فى مادته العشرين ، ومن بينها البت فى العمليات التى يثور بشأنها خلاف ، وتعتبر اللجنة بالنسبة للعمليات التى يكون فيها الخلاف بين الهيئة وأصحاب الشأن ، لجنة فض المنازعات المنصوص عليها فى المادة (١٥٧) من قانون التأمين الاجتماعى .

وحيث إن شرط المصلحة الشخصية المباشرة ، يتغيا أن تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الخصومة الدستورية من جوانبها العملية ، وليس من معطياتها النظرية ،

أو تصوراتها المجردة ، وهو لذلك يقيد تدخلها فى تلك الخصومة القضائية ، ويرسم تخوم ولايتها ، فلا تمتد لغير المطاعن التى يؤثر الحكم بصحتها أو بطلانها على النزاع الموضوعى ، ومواده ألا تقبل الخصومة الدستورية من غير الأشخاص اللذين يسهم الضرر من جراء سريان النص المطعون فيه عليهم ، سواء أكان هذا الضرر وشيكا يتهدهدهم ، أم كان قد وقع فعلا ، فإذا لم يكن هذا النص قد طبق أصلا على من ادعى مخالفته للدستور أو كان من غير المخاطبين بأحكامه أو كان قد أفاد من مزاياه ، أو كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة ، ذلك أن إبطال النص التشريعى فى هذه الصور جميعها ، لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه عند رفعها .

ولا يتصور بالتالى أن تكون الدعوى الدستورية أداة يعبر المتداعون من خلالها عن آرائهم أو نافذة يعرضون من خلالها ألوانا من الصراع بعيدا عن مصالحهم الشخصية المباشرة ، أو شكلا للحوار حول حقائق علمية يطرحونها لإثباتها أو نفيها ، بل تباشر المحكمة الدستورية العليا ولايتها - التى كثيرا ما تؤثر فى حياة الأفراد وحررياتهم وأموالهم - بما يكفل فاعليتها ، وشرط ذلك إعمالها عن بصر وبصيرة ، فلا تقبل عليها اندفاعا ، ولا تعرض عنها تراخيا ، ولا تقتحم بممارستها حدودا تقع فى دائرة عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية ، بل يجب أن تكون رقابتها ملاذا أخيرا ونهايا ، وأن تدور وجودا وعدما مع تلك الأضرار التى تستقل بعناصرها ، ويكون ممكنا إدارتها ، لتكون لها ذاتيتها ، ومن ثم يخرج من نطاقها ما يكون من الضرر متوهما أو منتحلا

أو مجردا in abstracto أو يقوم على الافتراض ، ولا يجوز بالتالى أن يقيم المدعى دعواه الدستورية ، ليصون بها - وكأصل عام - حقوق الآخرين ومصالحهم ، بل ليكفل من خلالها إنفاذ تلك الحقوق التى تعود عليه فائدة حمايتها in concreto

والتزاما بهذا الإطار ، جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا ، على أن المصلحة الشخصية المباشرة شرط لقبول الدعوى الدستورية ، وأن مناطها أن يكون ثمة ارتباطا بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم فى المسائل الدستورية لازما للفصل فى النزاع الموضوعى .

وحيث إن الأصل فى النصوص القانونية التى تنتظمها وحدة الموضوع ، هو امتناع فصلها عن بعضها ، باعتبار أنها تكون فيما بينها وحدة عضوية تتكامل أجزاؤها ، وتتضافر معانيها ، وتتحد توجهاتها ، ليكون نسيجاً متآلفاً ، وكانت المادة الثالثة من القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ المطعون فيه التى تبين قواعد حساب الأجور التى يتم على أساسها حساب حصة صاحب العمل فى اشتراكات التأمين الاجتماعى فى شأن المقاولات التى أخضعها هذا القرار لأحكامه ، تكملها مادته الرابعة التى تتعلق بالوعاء الذى تحسب على أساسه هذه الأجور ، فإن أحكام هاتين المادتين ترتبطان فيما بينهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، ليدور طعن المدعية - وقد تناول هذه الأحكام ذاتها متوخياً هدمها - فى فلكها ، ولتقوم بتحديد مصلحتها الشخصية المباشرة ، وذلك أن تقرير صحتها أو بطلانها يؤثر بالضرورة فى النزاع الموضوعى القائم على عدم استحقاق الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى لحصة المقاول التى اقتضتها جبراً إعمالاً من جانبها لأحكام القرار . رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ المطعون فيه .

وكذلك نص المادة (٩) من هذا القرار التي لا تتعلق بالحصة التي يؤديها المفاوض في اشتراكات التأمين الاجتماعي ، بل مدارها تلك التي يدفعها المؤمن عليه مباشرة إلى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ، وهو ما يعنى أن إبطالها لن يحقق للمدعية - وباعتبارها رب عمل - أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزها القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية ، عما كان عليه عند رفعها ، مما يقتضى الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليها في هذا الشق من دعواها .

ولا محل بالتالى للفصل في التعارض المدعى به بين حكمها ونص المادة الرابعة من قانون التأمين الاجتماعي ، فضلا عن أن الرقابة القضائية التي تباشرها المحكمة الدستورية العليا في شأن دستورية القوانين واللوائح ، مناطها قيام تعارض بين نص قانوني وحكم في الدستور ، ولا شأن لها بالتناقض بين نصين قانونيين ، سواء جمعهما قانون واحد أم تفرقا بين قانونين مختلفين ، أم كان واقعا بين تشريعين من مرتبتين مختلفتين .

وحيث إن ما تذهب إليه المدعية من أن القرار المطعون فيه جاوز حدود السلطة المخولة لوزير التأمينات في إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ قانون التأمين الاجتماعي ، مردد بأن الأصل في هذه اللوائح التي تصدر وفقاً لنص المادة (١٤٤) من الدستور ، أنها تفصل ماورد إجمالاً في نصوص القانون بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، إذ تقضى الفقرة الأخيرة من المادة (١٢٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأنه (ومع عدم الإخلال بالحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى ، يكون لوزير التأمينات الاجتماعية بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، أن يحدد أجر الاشتراك بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم وطريقة حساب هذا الأجر وطريقة حساب الاشتراكات ، وتاريخ بدء انتفاعهم بنظام المكافأة) وكان القرار المطعون فيه قد صدر عن الوزير المختص في شأن فئة من المؤمن عليهم ، هم عمال المقاولات ، مفصلاً - بالأحكام التي تضمنها - ماورد إجمالاً بنص المادة (١٢٥) من قانون التأمين الاجتماعي ، فإن هذا القرار يتمحض تنظيمياً لاتحيا صدر في الحدود التي رسمتها المادة (١٤٤) من الدستور في شأن اللوائح لتنفيذ القانون .

وحيث إن المدعية ، تنعى على القرار المطعون فيه - محددًا نطاقًا على ضوء أحكام مادتيه الثالثة والرابعة المرتبطتين ببعضهما على ما تقدم - إهداره للمادتين (١٧ و ١١٩) من الدستور ، تأسيسًا عن أن الاشتراكات التى تقتضيها الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى من المقاولين ، لا تقدر وفق الأجور الفعلية لعمالهم ، بل على أساس نسبة مئوية من القيمة الإجمالية لمجموع العمليات الداخلة فى المقولة ، بعد استبعاد بعض العناصر منها ، وليس ذلك من المشرع إلا تقديرًا جزافيًا لا يقوم على أسس واقعية ، ينحل إلى ضريبة تم فرضها بغير قانون يبين أحكامها ، لتظهر خصائص الحماية فى النصين المطعون عليهما اللذين توخيا مجرد إنماء الموارد المالية للدولة ، دون خدمات تأمينية تؤديها لعمال المقاولات المؤمن عليهم ، حال أن التأمين الاجتماعى ، لا يعدو أن يكون خدمة تلتزم الدولة بكفالتها .

وحيث إن هذا النعى مردود أولاً : بأن عمال المقاولات يمثلون فى الأعم من الأحوال ، عمالة غير منتظمة ويخضعون غالبًا لشروط رب العمل مهما بلغ من تحيفها وعنتها ، وهم يقبلونها عادة صاغرين ضمانًا لقوتهم ، فلا يهيمنون على وجوههم مشردين ، لينتفى التوازن بينهم وبين أرباب عملهم ، فلا تحكم علاقاتهم بهم مساواة اقتصادية يساومون على شروط العمل من خلالها .

ويزداد الأمر دقة مع وجود فائض للعمالة يكون فيه عرضها مجاوزًا طلبها ، وكذلك فى غيبة تنظيم نقابى يناضل - عن طريق الضغوط التى يفرضها - من أجل صون حقوق العمال المنضمين إليه ، هذا فضلًا عن أن المقاولين يمارون فى شأن حقيقة الأجور التى يتقاضاها عمالهم باعتبار أن مصلحتهم ينافيها أن يقدموا للهيئة التى تقوم على شئون التأمين الاجتماعى ، بيانًا دقيقًا بتكلفة العمل ، ذلك أن أعباءهم التأمينية تتحدد على ضوء حصتهم التى يدفعونها إليها ، وخفضها إلى أدنى حد ممكن ، بل والتحايل على

التخلص منها ، يَحْمِلُهُمْ عَلَى الإِخْلَالِ بوعائنها سواء من خلال التقرير بأجور أقل من تلك التى يدفعونها فعلا للعمال الذين تعاقدوا معهم على تنفيذ المقاولة ، أو بإخفاء حقائق بدنها وانتهائها ، أو عن طريق الإيهام بأن المقاولة لا تقتضى إلا عددا من العمال أقل من هؤلاء الذين قاموا عملا بتنفيذها ، ليكون إلباس الحقيقة غير ثوبها محورا لبياناتهم ، مما يناقض مصالح العمال ، ويحول دون انتفاعهم بالخدمات التأمينية التى كان يجب تقديمها إليهم سواء فى أصلها أو نطاقها .

ولم يكن أمام المشرع إزاء التجهيل بأجور عمال المقاولة ، والتحايل لإخفائها ، أو تقرير غير حقيقتها مع انتفاء الوسائل العملية التى يمكن بها رصدتها بلا زيادة أو نقصان - إلا أن يتدخل بالأحكام المطعون عليها ليحدد على ضوءها وبصورة واقعية - ومن خلال الأسس التى تبنّاها - الحصة التى يلتزم المقاتل - بصفته ربا للعمل - بتقديمها إلى الهيئة التى ترعى شئون العمال فى مجال التأمين الاجتماعى ، وهو ما يقع فى نطاق السلطة التقديرية للمشرع التى تقوم - فى جوهرها - على المفاضلة بين البدائل المختلفة التى تتزاحم فيما بينها على تنظيم موضوع معين لاختيار ما يكون - فى تقديره - أنسبها لمصلحة الجماعة وأقربها للوفاء بمطالباتها بافتراض مشروعيتها جميعا واتصالها بالحقوق محل التنظيم .

يؤيد ذلك أن القيمة الكلية لأجور عمال المقاولة - التى تتحدد على ضوءها حصة من يستخدمونهم من المقاتلين فى التأمين الاجتماعى - يتعذر ضبطها بما لا يحور من حقيقتها ، وإذ كان المقاتلون - فى أغلبهم - لا يعينهم إبقاء حصتهم هذه ، بل يحرصون على إجهاض وعائنها ببياناتهم الصورية أو التى يخالطها التدليس ، فقد كان منطقيا أن يرد المشرع سعيهم عليهم من خلال اعتناق معيار مرّن يكون مؤشرا صادقا على مقدار الأجور التى يتقاضاها هؤلاء العمال ، فاعتد بالقيمة الكلية للمقاولة ، مستقطعا جزءا منها يكون معبرا عن الحد الأدنى لأجور العمال الذين قاموا بتنفيذها ، واعتبرها وعاء محدد للمقاتلين حصتهم فى التأمين الاجتماعى .

ومردود ثانيا : بأن واقعية التقدير التشريعى للقيمة الإجمالية لأجور العمالة .
يثبتها انتفاء الدليل على المغالاة فيها ، ويؤكدها أن القيمة الكلية للمقاول لا تتحد
اعتسافا ، بل وفق أسس موضوعية تتمثل فى الوثائق الكاشفة عنها ، وهى الترخيص
الصادر عن الجهة المختصة أو العقد أو أمر التشغيل أو المقاييس المعتمدة ، على أن تتم
مراجعتها على ضوء ختامى الأعمال كى لا يدخل فيها إلا ما تم تنفيذه فعلاً منها .

كذلك فإن موضوعية هذا التقدير يشهد عليها ما ينص عليه البند (١) من المادة
الثالثة من القرار المطعون فيه التى تقضى بأنه فى حالة إسناد بعض عمليات المقاول إلى
مقاولين من الباطن ، تخصم الاشتراكات المستحقة عن هذه العمليات من قيمة الاشتراكات
المستحقة عن المقاول وليس لهذا القرار من شأن - وعلى ما تنص عليه المادة (١٥)
بالعمليات التى يقوم الدليل من طبيعتها وحجمها على أن تنفيذها تم بالعمالة
الدائمة للمقاول .

ومردود ثالثاً : بأن الفصل فى النزاع حول القيمة الكلية للمقاول إذا ثار الخلاف حول
حقيقتها فيما بين أرباب الأعمال والهيئة القومية للتأمين الاجتماعى ، موكول إلى اللجنة
الفنية لأعمال المقاولات المنصوص عليها فى المادة (١٩) من القرار المطعون فيه ، ومن
المفترض أن تمحص هذه اللجنة - التى عاملها المشرع بوصفها لجنة فض المنازعات
المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى - الأسس التى قام عليها
ذلك التقدير ، فلا تعدد بالقيمة الكلية للمقاول على إطلاقها ، بل يتعين أن تستبعد منها
العمليات التى لا دخل للقوة العاملة فى إحداثها أو تكوينها ، كقيمة المعدات والتوريدات
المصنعة بالكامل وسابقة التجهيز التى تمثل جزءاً من أصول وعناصر المشروع محل
المقاول ، وكذلك تكلفة الخبرة الأجنبية ، ليكون قرارها فى شأن ذلك كله ، كاشفاً عن
النسبة المئوية التى يتعين حقاً اقتطاعها خصماً من القيمة الكلية للمقاول ، وهو يعد قرار
يجوز الطعن فيه أمام القضاء ، سواء من زاوية العناصر الواقعية التى استخلصها
أو الضوابط القانونية التى طبقها .

وحيث إن تقدير حصص المتقاعدين في أعباء التأمين الاجتماعي وفقا لنص المادتين الثالثة والرابعة من القرار المطعون فيه - وهما مدار الطعن ومرماه - مبناه قاعدة موضوعية أقامها المشرع على مايقع غالبا في الحياة العملية ، لينقلب بها ما هو راجع عملا إلى حقائق ثابتة لا يجوز إطرأها في حالة بذاتها ، ذلك أن المشرع وإن اعتد في صوغ القاعدة الموضوعية بما يكون واقعا في أكثر الأحوال وأعمها ، إلا أن هذه القاعدة تستغرق علتها ، فلا يجوز معارضتها بها بعد اندماجها فيها واختفائها ، بما مؤاده أن المشرع يتقدم بتلك القاعدة مجردة عن سببها ، وليس لها بالتالي أن تعود إلى الظهور من خلال التدليل على تخلفها في حالة بذاتها ، وبذلك تفارق القواعد الموضوعية القرائن القانونية التي ينشئها المشرع بمناسبة وقائع بذاتها إعفاء من إثباتها ، ذلك أن القرائن القانونية - قاطعة كانت أم غير قاطعة - وإن كان مبناهما ما يقع في أكثر الأحوال وأغلبها مثلما هو الشأن في القواعد الموضوعية - إلا أن القرائن جميعها - حتى ما كان منها قاطعا - يجوز دحضها بالإقرار واليمين باعتبار أن علتها تلازمها ولا تفارقها ، بل تقوم إلى جوارها ، إذ كان ذلك ، وكانت المعايير التي اعتنقتها المادتان الثالثة والرابعة من القرار المطعون فيه لتحديد حصص المتقاعدين في أعباء التأمين الاجتماعي ، لا شأن لها بالقرائن القانونية ، بل مردها إلى قاعدة موضوعية مستعصية على الجدل ، ولا يناقض مضمونها حكما في الدستور ، فإن هذه المعايير تظل مع مرونتها ، مؤكدة لقاعدة ثابتة لا يجوز هدمها ، ولو قام الدليل على تخلفها في حالة بذاتها .

وحيث إن الدستور وأن حرص على دعم التأمين الاجتماعي حين ناط بالدولة مد خدماتها في هذا المجال إلى المواطنين في الحدود التي يبينها القانون ، وذلك من خلال تقرير مايعينهم على مواجهة بظالتهم أو عجزهم عن العمل أو شيوخوختهم ، فذلك لأن مظلة التأمين الاجتماعي - التي يحدد المشرع نطاقها - هي التي تكفل بمداها واقعا أفضل يؤمن المواطن في غده ، وينهض بموجبات التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليها المجتمع وفقا لنص المادة ٧ من الدستور ، بما مؤاده أن المزايا التأمينية ضرورة اجتماعية بقدر ماهي ضرورة اقتصادية ، وأن غايتها أن تؤمن المسؤولين بها في مستقبل أيامهم عند تقاعدهم أو عجزهم أو مرضهم ، وأن تكفل الحقوق المتفرعة عنها لأسرهم بعد وفاتهم .

وحيث إن ماذهبت إليه المدعية من أن الحصاص التي يؤديها المقاولون إلى الهيئة العامة القومية للتأمين الاجتماعي ، تتمحض عن مزية لها ، تنفرد بها وتعود إليها وحدها غلتها مردود بأن العمال المخاطبين بأحكام القرار المطعون فيه ، مطالبون وجوبا بالانضمام إلى هذا النوع من التأمين ، ويعتبرون بذلك مؤمنا عليهم يستحقون المزايا التأمينية التي كفلها هذا القرار عند سدادهم حصتهم في اشتراكات التأمين الاجتماعي (المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من القرار المطعون فيه) وليس إسهام المقاول مع المؤمن عليه في أعباء هذا التأمين ، إلا ضمانا للحقوق التأمينية التي يستأديها العمال من خلال توفير مصادر تمويلها ، وعلي تقدير أن الحصاص التي يقدمها المقاولون إلى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ، تعتبر بديلا عن التزاماتهم القانونية قبل عمالهم كلما قام سببها بتحقيق الخطر المؤمن منه ، سواء كان أثناء خدمتهم أو انتهائهما .

وحيث إن القرار المطعون فيه قد توخى حمل المقاولين على الإسهام في المزايا التأمينية التي ينبغي كفالتها لعمالهم ، فلا يستغلهم هؤلاء انحرافا بحجبها عنهم بهتاناً أو الانتقاص منها عدواناً ، وكانت الحصاص التي تقتضيها الدولة من المقاولين ، هي واسطتها أصلاً لإيفاء الحقوق التأمينية المقررة قانوناً لعمالهم ، سواء أكان ذلك أثناء خدمتهم كالتعويض عن إصابتهم ورعايتهم طبياً ، أم كان بعد انتهائهما كتعويض الدفعة الواحدة ، فإن إيفاء هذه الحصاص يتفصل قانوناً عن مفهوم الضريبة التي لا يجوز فرضها إلا بقانون أو في الحدود التي يبينها بوصفها فريضة مالية تقتضيها الدولة جبراً من الملتزمين بأدائها دون أن يقابلها نفع خاص يعود عليهم من وراء دفعها ، يؤيد ذلك أن المقاولين لا يؤدون حصصهم تفضلاً ، بل تعود عليهم ثمارها بطريق غير مباشر ، باعتبار أن غايتها النهائية ، هي أن تمتد مظلة التأمين الاجتماعي إلى هؤلاء العمال الذين قدموا إليهم من جهدهم وخبراتهم ، ما أعانهم على تنفيذ المقاتلة ، ومن ثم تمثل حصص المقاولين جانباً من وعاء توجهه الدولة - التي تقوم في التأمين الاجتماعي بدور المؤمن -

إلى المشمولين بأحكامه ، لضمان انتفاعهم بالحقوق التأمينية فى الحدود التى يبينها القانون ، لتغاير بذلك الضريبة سواء فى أساسها أو بالنظر إلى دوافعها ، بل إنها - فى مفهومها وغايتها - أدخل إلى النظم التى تقيم التعاون بين المؤمن عليهم على أسس دقيقة تتوخى مواجهة المخاطر التى يتعرضون لها ، وتوقى أضرارها ، من خلال توزيعها أو تشتيتها ، وهى فى نطاق الطعن المائل مخاطر لا يجوز إعفاء المقاولين من بعض تبعاتها ، بل يكون تحملهم بها قبل عمالهم لازماً قانوناً ، باعتبار أن تغطيتها أكفل لأمنهم وأدعى لاستقرارهم .

وحيث إنه متى كان ذلك وكان النصاب المطعون عليهما لا يتعارضان مع حكم الدستور من أوجه أخرى .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة برفض الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

(أمين السر)

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٢٢ شارع النيل باممابة الرقم البريدى ١٢٦٦٣ فاكس ٣٣١١٩٤٥١

رقم الإيداع ١٦٩٦٣ / ٢٠٠٧

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / زهير محمد حسب النبى

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٤٨٠٠٨ س ٢٠٠٧ - ١٠١٧

اطلبوا الكتب القانونية من مراكز بيع المطبوعات الحكومية

مركز بيع الأوبرا بميدان الأوبرا

مركز بيع الهيئة بمبنى الهيئة بإمبابة

مركز بيع اسكندرية ٣ شارع الشهيد جلال الدسوقي - الحضرة القبيلية - اسكندرية

- قانون العمل	- مجموعة التشريعات الزراعية (أربعة أجزاء)
- قانون الضرائب على الدخل	- قانون الخدمة العسكرية والوطنية
- اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل	- قانون الضريبة على المبيعات ولائحته التنفيذية
- قانون ضريبة الدمغة	- قانون الشركات المساهمة
- قانون الإجراءات الجنائية	- نماذج عقود الشركات المساهمة
- القانون المدني	- اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة
- قانون المرافعات	- قانون النيابة الإدارية
- قانون العقوبات	- قانون التأجير التمويلي ولائحته
- قانون المنشآت الفندقية والسياحية	- قانون الجبانات
- دستور جمهورية مصر العربية والقوانين المكمل له	- لائحة المخازن
- لائحة بدل السفر	- قانون سجل المستوردين
- قوانين العلاقة بين المالك والمستأجر	- قانون الوكالة التجارية
- قانون تنظيم أعمال البناء	- قانون التخطيط العمراني
- قانون الزراعة	- قانون التعليم العام
- الحجر الزراعي المصري	- التعليم الخاص
	- قانون التأمين الصحي على الطلاب

- قانون الغش التجارى وبيع الأغذية	- مجموعة التشريعات الصحية والعلاجية
- قانون الحجز الإدارى	- قوانين مزاوله مهنة الطب والصيدلة والكيمياء
- قانون تنظيم الشركات السياحية	والعلاج الطبيعى والأسنان والنفسى
- قانون نزح الملكية	- قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر
- قانون المحاسبة الحكومية	- قانون تنظيم الشهر العقارى
- قانون تنظيم المناقصات والمزايدات	- قانون الوكالة فى الشهر العقارى
- قانون الجمارك	- قانون الجنسية المصرية
- تشريعات الحراسة	- قانون السجل العينى
- قانون الإعفاءات الجمركية	- قانونا التعاون الإنتاجى والاستهلاكى
- قانون المعاماة	- قانون تراخيص الملاهى
- قانون السجل التجارى	- قانون الضرائب على الملاهى والمسارح
- قانون الميراث والوصية	- قانون مجلس الدولة
- قانون الوظائف القيادية	- قانون تنظيم الجامعات ولائحته
- قانون العاملين المدنيين بالدولة (جزء أول)	- قانون الرى والصرف
- تشريعات التسويات والرسوب (جزء ثان)	- قانون التعاون الإسكانى
- موسوعة بدلات العاملين بالحكومة والقطاع العام	- قانون النقابات العمالية
(٦ أجزاء)	- قانون ضمانات حوافز الاستثمار ولائحته
- تشريعات إعانة غلاء المعيشة	التنفيذية
- موسوعة مرتبات وعلاوات العاملين بالحكومة	- لائحة المحفوظات
- موسوعة مرتبات وعلاوات العاملين بالقطاع العام	- قانون السلطة القضائية
- قانون الإدارة المحلية	- قانون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج
- لائحة القومسيونات الطبية	- قانون الأحوال الشخصية للمسلمين

- ملحق التأمين الاجتماعي	- قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين
- قانون الإدارات القانونية (جزءان)	- قانون العاملين بالقطاع العام
- قانون التعاون الزراعي	- الوقف والحكر
- التأمين على عمال المقاولات	- قانون الجوازات
- قانون تعاونيات الثروة المائية والثروة السمكية	- قانون التقاعد والمعاشات للقوات المسلحة
- قانون السلوك الدبلوماسي والقنصلي	- قانون حماية الآثار
- قانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة	- قانون الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة
- قانون الطرق العامة والإعلانات	- قانون الأراضي الصحراوية
- قانون الإشراف والرقابة على التأمين ولائحته	- قانون المطبوعات
- قانون التأمين على أصحاب الأعمال	- قانون الكسب غير المشروع
- قانون الأسلحة والذخائر	- قانون المرور ولائحته التنفيذية
- لائحة المأذونين	- قانون المحال العامة
- قانون السجل الصناعي	- قانون المحال التجارية والصناعية
- قانون تنظيم الصحافة ولائحته	- قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ولائحته التنفيذية
- قانون نقابة المهن الاجتماعية ونقابة المحفظين	- قانون الضريبة على العقارات المبنية
- قوانين نقابات المهن التطبيقية والتشكيلية والفنون التطبيقية	- قانون تأجير العقارات المملوكة للدولة
- قانون نقابات واتحاد المهن التمهيلية	- قانون الشرطة
- والسينمائية والموسيقية	- قانون التمويل والتسعير الجبري
- نقابة المهن العلمية	- قانون الخدمة العامة للشباب
- قانون نقابة مهنة التمريض	- قانون الأحوال المدنية ولائحته التنفيذية
- قوانين نقابات التجار والمهندسين	- قانون التأمين الاجتماعي

- نقابة المهن التعليمية	- قانون تنظيم تجارة الأدوية
- نقابة الصحفيين واتحاد الكتاب	- قانون التعبئة العامة والأمن القومى
- نقابة المهن الطبية	- قانون تنظيم الأزهر الشريف
- قانون الأسماء والذفاتر التجارية	- قانون الرسوم الصحية والحجر الصحى
- قانون الوزن والقياس والكيل ولائحته	- قانون الغرف التجارية
- قانون البيوع التجارية	- قانون الموازنة العامة للدولة
- قانون التجارة	- التقسيمات النمطية للموازنة
- قانون التجارة البحرى	- التعريفات الجمركية
- قانون المجتمعات العمرانية	- قانون تلقى الأموال
- قانون شروط الخدمة والترقية لضباط	- قانون المتشردين والمشتبه فيهم
القوات المسلحة	- قانون الغرف الصناعية
- قانون خدمة ضباط الشرف والصف والجنود	- قانون هيئة قضايا الدولة
- قانون التوحيد القياسى وتنظيم الصناعة	- المعايير المحاسبية الدولية المكملة للنظام
- قانون أكاديمية الشرطة	المحاسبى الموحد
- قانون العمد والمشايع	- قانون نقابة المهن الزراعية
- قانون النظافة العامة	- قانون مزاوله مهنة التمريض
- قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة	- قانون تأهيل المعوقين
- قانون الاستيراد والتصدير ولائحته	- قانون المعاهد العالية الخاصة
- قانون المنشآت الطبية	- قانون الأحكام الخاصة بالتعمير وصندوق
- قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية	- تمثيل مشروعات الإسكان الاقتصادى
- قانون الإصلاح الزراعى	- قانون دور الحضارة
- قانون التأمين الإجبارى على السيارات	- قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد

- قانون مكافحة المخدرات	- قانون البيثة
- قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة (جزء أول)	- مجموعة تشريعات حماية البيثة (٥ أجزاء)
- الأنظمة الأساسية المتعلقة بقانون الشباب والرياضة (جزء ثان وثالث)	- قانون صناديق التأمين الخاصة
- نقابة المهن الرياضية (جزء رابع)	- قانون الجمعيات التعاونية التعليمية
- النظام الأساسي للاتحادات الرياضية (جزء خامس)	- قانون الطرق الصوفية
- النظام الأساسي للأندية المصرية (جزء سادس)	- قانون الجهاز المركزى للمحاسبات
- معايير المراجعة المصرية	- قانون أكاديمية ناصر العسكرية
- معايير المحاسبة المصرية	- قانون الرقابة على المعادن
- قانون قطاع الأعمال العام ولائحته	- قانون المصاعد الكهربائية
- قانون الطفل ولائحته	- لائحة المستشفيات والوحدات الطبية
- قانون الرقابة الإدارية	- إنشاء الكليات العسكرية لعلوم الإدارة
- قانون التأمين الاجتماعى الشامل والضمان الاجتماعى	- لضباط القوات المسلحة
- قانون مزاولة مهنة التوليد	- قانون البريد
- قانون رسوم الموانئ والمنائر	- اشتراطات المحال الصناعية والتجارية (٥ أجزاء)
- قانون الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء	- أحكام محاكم المحكمة الدستورية العليا
- قوانين الأقطان	- قانون الإيداع والقيود المركزى ولائحته
- قانون حماية الاقتصاد القومى	- موسوعة المباني (٤ أجزاء)
- قانون الطيران المدنى	- قانون المركز القومى للبحوث
- الرقابة على المصنفات الفنية	- قانون الباعة المتجولين
	- عقد العمل البحرى
	- مكافحة الدعارة

- اتفاقية الجات	- الضريبة على الأطيان الزراعية
- تشريعات التأمين الصحي (٣ أجزاء)	- قانون المناطق الاقتصادية الخاصة
- نظام الباحثين العلميين	- قانون الاتصالات
- قانون ضمانات الانتخابات	- فئات التعريف المطبقة على السلع ذات منشأ
- ذبح الحيوانات	الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية
- هيئات القطاع العام	- قانون غسيل الأموال
- تنظيم أكاديمية الفنون	- قانون لجان فض المنازعات
- معادلة الشهادات (جزءان)	- النشرات التشريعية
- تنظيم ونقل البضائع	- ملاحق دليل التقييم والتصنيف
- قانون التمويل العقاري ولائحته	- قانون حماية المستهلك ولائحته
- قانون محاكم الأسرة	- قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات
- إجراءات الفحص والرقابة	الاحتكارية ولائحته
- على الصادرات والواردات	

اطلبوا أحدث الإصدارات

موسوعة الشركات

على C. D بمراكز البيع بالهيئة

بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً

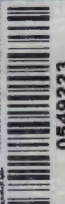
وانتظروا قريباً

إصدار موسوعة إجراءات التقاضي والتحكيم والتأديب

رائدة
الطباعة
فى
مصر
والشرق
الوسط

فصحى الاخبار الامن لمطبوعاتكم

Bibliotheca Alexandrina



0549223



٣٣١١٨٢٤٨ - ٣٣١١٨٢٥٦

لا تأخر واتصل فوراً للتعاقد بالطلبات التالية

٢٢ ش. النيل - إمارة - البحيرة - جمهورية مصر العربية الرقم البريدى ١٢٦٦٣ تلغرافيا، اميرية مصر - فاكس، (٣٣١١٨٢٤٢) - (٣٣١١٩٥٥١)